جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر "قانون القومية للشعب اليهودي" على مستقبل العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين

إعداد

عبد الله سمير عبدالله دوابشة

إشراف

د. صقر الجبالي

قُدِّمَت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

أثر "قانون القومية للشعب اليهودي" على مستقبل العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين

إعداد

عبد الله سمير عبد الله دوابشة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/10/14م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....
.....
.....

1. د. صقر الجبالي / مشرفاً ورئيساً

.....
.....
.....

2. د. روز عثمان / ممتحناً خارجياً

.....
.....
.....

3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى من كلله الله بالعبيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي . حفظه الله .

إلى من كان دعاءها ورضاها... سر نجاحي وقوتي.... الغالية الحنونة... أمي . حفظها الله .

إلى من هم سندي في الحياة ومصدر اعتزازي... إخوتي وأخواتي.

إلى أصدقائي وزملائي، ولكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

قال تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) المجادلة: 11

في البداية أشكر الله تعالى، على توفيقه لي بإكمالي هذا البحث العلمي، فيا رب لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، حمداً يليق بجلال وجهك الكريم، أشكره تعالى الذي منحني العزيمة والإصرار والصبر والإرادة كي أنجز هذا العمل.

وأقدم بالشكر الجزيل الى مشرفي الدكتور صقر الجبالي الذي ذلك لي الصعاب، ولم ييخذ علي قيد أنملة من بحر علمه، فكان هو البوصلة التي ترشدني إلى الطريق الصحيح؛ كي يكمل عملنا بالنجاح والتميز، وأسأل الله تعالى أن يكون ذلك في ميزان حسناته، وأن ينفعنا الله بعلمه.

وأشكره من كان لي الشرف أن يكونوا أعضاء لجنة مناقشتي، حضرات أعضاء لجنة المناقشة المحترمين.

وأشكر إدارة جامعة النجاح الوطنية، وكلية الدراسات العليا التي منحتني الفرصة بالالتحاق بها، والاستزادة بالعلم والمعرفة.

وأشكر جميع المحاضرين والأساتذة الذين تعلمت منهم الكثير، ونهلت من بحر علمهم الوافر، وأسأل الله لهم الخير والصحة والعافية.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الأطروحة التي تحمل العنوان:

أثر "قانون القومية للشعب اليهودي" على مستقبل العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين

أقرُّ أنّ ما اشتملت عليه هذه الأطروحة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الأطروحة كاملة أو أي جزء منها، لم يُقدّم من قبل لنيل أي درجة، أو لقب علمي، أو بحثي، لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's names:

اسم الطالب: عبدالله سمير عبدالله دوايه

Signature:

التوقيع: عبدالله دوايه

Date:

التاريخ: ١٤/١٠/٢٠١٤م

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
و	فهرس المحتويات	
ط	فهرس الجداول	
ي	الملخص	
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	مقدمة الدراسة	1.1
5	مشكلة الدراسة	1.2
5	أسئلة الدراسة	1.3
6	أهمية الدراسة	1.4
7	أهداف الدراسة	1.5
7	فرضيات الدراسة	1.6
8	منهج الدراسة	1.7
9	حدود الدراسة	1.8
9	مفاهيم الدراسة	1.9
11	الدراسات السابقة	1.10
18	التعقيب على الدراسات السابقة	1.11
19	الإطار النظري	1.12
19	تمهيد	1.12.1
20	ماهية قانون أساس إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي	1.12.2
22	الفصل الثاني: النظام السياسي في إسرائيل	
23	مقدمة	2.1
24	النظام السياسي الإسرائيلي	2.2
26	الأحزاب السياسية في إسرائيل	2.3
27	حزب الليكود	2.3.1

الصفحة	الموضوع	الرقم
28	حزب العمل الإسرائيلي	2.3.2
28	حزب كاديما	2.3.3
29	حزب شاس	2.3.4
30	حزب كولانو " كلنا	2.3.5
30	حزب البيت اليهودي	2.3.6
33	مشاركة الأحزاب الدينية في الكنيست	2.4
37	الفصل الثالث: العوامل التي أسهمت في سن قانون القومية	
39	العوامل الداخلية	3.1
39	تصاعد قوى اليمين	3.1.1
41	ظهور القوى الدينية المتطرفة على الساحة الإسرائيلية	3.1.2
43	أثر القوى الدينية في الصراع الإسرائيلي العربي	3.1.3
44	تأثير القوى الدينية في الصراع مع الفلسطينيي	3.1.3.1
45	استغلال القوى والأحزاب الدينية الصهيونية للدين	3.1.3.2
47	واقع الأحزاب السياسية الإسرائيلية	3.1.4
48	الأوضاع الخاصة بفلسطيني الداخل 48	3.1.5
50	ضعف اليسار في إسرائيل	3.1.6
51	العوامل الخارجية	3.2
51	الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية	3.2.1
53	الانحياز الأمريكي لإسرائيل	3.2.2
55	الفصل الرابع: تأثير قانون القومية على فلسطيني الداخل وحقوق الشعب الفلسطيني	
56	المقدمة	4.1
56	الأنماط التمييزية في قانون الدولة القومية اليهودية	4.2
60	رموز الدولة - حصرية لليهود	4.2.1
61	نزع الصفة الرسمية عن اللغة العربية	4.2.2
62	الهجرة والحصول على المواطنة	4.2.3
63	التقويم العبري هو التقويم الرسمي للدولة	4.2.4
64	السبت والأعياد اليهودية	4.2.5

الصفحة	الموضوع	الرقم
64	القانون العبري مصدراً للتشريع في الدولة	4.2.6
65	تأثير قانون الدولة القومية اليهودية على حقوق الشعب الفلسطيني	4.3
65	مصير فلسطينيي أراضي عام 1948	4.3.1
67	قانون القومية على حق العودة	4.3.2
69	تداعيات قانون يهودية الدولة على الاستيطان	4.3.3
71	قانون القومية اليهودية من منظور القانون الدولي	4.4
75	الفصل الخامس: تأثير قانون القومية على مسار التسوية بين الجانبين الفلسطينيين والإسرائيليين	
76	المقدمة	5.1
76	أثر قانون القومية للشعب اليهودي على الفلسطينيين في الداخل المحتل	5.2
80	أثر قانون القومية للشعب اليهودي على عملية السلام	5.3
85	النتائج والتوصيات	
89	قائمة المصادر والمراجع	
101	ملحق: بنود قانون القومية	
b	Abstract	

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
32	الحكومات الإسرائيلية منذ العام 1977 وحتى يومنا هذا	جدول (1)
35	نتائج الانتخابات التي أجريت في 2 مارس 2020	جدول (2)
36	نتائج الانتخابات التي أجريت في 23 مارس 2021	جدول (3)

أثر "قانون القومية للشعب اليهودي" على مستقبل العملية السلمية

بين الفلسطينيين والإسرائيليين

إعداد

عبد الله سمير عبدالله دوابشة

إشراف

د. صقر الجبالي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر "قانون القومية للشعب اليهودي" على مستقبل العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، من خلال الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس والمتمثل في: ما تأثير "قانون القومية للشعب اليهودي" على مستقبل عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟ وسعت الدراسة للتحقق من الفرضية الرئيسية: إن سنّ الحكومة الإسرائيلية لقانون القومية للشعب اليهودي وتكريس الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لعنصريتها ضد الفلسطينيين من شأنه إن يشكل خطر على مستقبل عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ويمنع إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن سنّ قانون القومية ينسف مشروع التسوية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، القائم على أساس "حل الدولتين" على حدود الرابع من حزيران العام 1967، ويهدف إلى تأسيس نظام فصل عنصري، ونسف الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني، والعمل على القضاء على قضية اللاجئين وحق العودة، والتصديق على فلسطيني الداخل من أجل إرغامهم على ترك بلادهم الأصلية، ويظهر تأثير قانون القومية للشعب اليهودي على عملية السلام وحل الدولتين وذلك من خلال محاولة حسم مصير قضايا الوضع النهائي لاتفاقية أوسلو من خلال النص على أن القدس الكبرى هي عاصمة إسرائيل، ومحاولة إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هجّروا منها العام 1948، في مخالفة صريحة لقرار 194 الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1948، الذي ينص على عودة اللاجئين وتعويضهم، باعتبار هذه الأرض هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي كما نص قانون القومية.

وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بعدة توصيات أبرزها قيادة معركة دبلوماسية في المحافل الدولية لشرح خطورة القانون وتقويضه للحقوق الفلسطينية وتنسيق المواقف مع الدول العربية والإسلامية ومنظمة الوحدة الإفريقية ودول عم الانحياز، وحتى وإن تقاعس المجتمع الدولي بسبب التحالفات الإسرائيلية الواسعة مع الدول الكبرى فعلى الأقل يتم فضح ممارستها وتشويه سمعتها في المجتمع الدولي في محاولة منها لإلغاء القانون، كما يجب العمل على تفعيل قرار الجمعية العامة رقم (3379) الذي ينص على أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز، كما يجب مقاومتها لما تشكله من خطر على السلم والأمن الدوليين.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

ناقش الكنيست الإسرائيلي 156 مشروع قانون عنصري ضد الشعب الفلسطيني خلال الفترة 2015-2017، وافر منها 26 قانوناً، وعلى الرغم من ذلك حرصت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو على تتويج عنصريتها بسن " قانون القومية للشعب اليهودي" بتاريخ 19 يوليو/تموز 2018.

وتبرز خطورة " قانون القومية للشعب اليهودي" في كونه ينفي علاقة الشعب الفلسطيني بوطنه التاريخي، ويتجاهل حقه في تقرير المصير في دولته، وروايته التاريخية، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذا القانون يقود إلى قيام دولة واحدة عنصرية (دولة أبرتهايد) ويلغي حل الدولتين، وان إسرائيل تمارس العنصرية، التي توجتها بهذا القانون، كما أن هذا القانون يشرعن التمييز العنصري ضد المواطنين العرب في إسرائيل الذين يمثلون حوالي 20% من سكان إسرائيل، عندما يعطي حق تقرير المصير في إسرائيل حصرياً لليهود، وذلك يشرع التمييز ضد هؤلاء المواطنين العرب.¹

وبشكل هذا القانون جريمة من الناحيتين السياسية والقانونية، ويعيد إلى الذاكرة دولة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، علماً بأن الآلاف من اليهود الحاليين والمواطنين الإسرائيليين رفضوا هذا القانون، لأنهم يعتقدون أنه قانون تمييز عنصري، كونه يشير إلى "ما يسمى أرض إسرائيل، وان إسرائيل نفسها لا يمكن أن تجيب عن حدودها، كونه غير موجود بالقانون الاساسي لإسرائيل.²

وقد صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع عام 2017، على مشروع "قانون القومية للشعب اليهودي" وأحيل للقراءة التمهيدية في الكنيست قبل المصادقة النهائية، ومنذ ذلك التاريخ،

¹ صوت الامة: "حقوق شعبنا ليست للمساومة... النص الكامل لكلمة الرئيس الفلسطيني أمام الأمم المتحدة"، نشر بتاريخ 27 سبتمبر 2018، على الرابط: <http://www.soutalomma.com/Article/833486> م.

² المرجع السابق.

أدخلت عليه تعديلات عدة من الكنيست، والتي أدت بعد أشهر من الجدل السياسي والدستوري لسن " قانون القومية للشعب اليهودي" بموافقة 62 نائبا من أصل 120 ومعارضه 55 نائبا وامتنع عن التصويت نائبان وتغيب نائب عن الحضور، وكان قد عرض القانون على الكنيست للمرة الأولى عام 2011، من قبل الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي " الشاباك" عضو الكنيست آفي ديختر، ولكن تم رفضه في وقتها من قبل الكنيست.¹

وان أبرز ما ورد في " قانون القومية للشعب اليهودي"، انه يؤكد على الممارسات الإسرائيلية المستمرة منذ قيام إسرائيل عام 1948، والتي لم تكن مدونه آنذاك إلا أنها أصبحت اليوم معلنة بقانون ملزم للحكومة الإسرائيلية، بحيث أصبحت تلك الممارسات قانونية سواء أكانت الممارسات التي تتعلق بالمواطن الفلسطيني في داخل إسرائيل من حيث تحجيم حضور اللغة العربية في كل المؤسسات ومناحي الحياة، ونشر مفاهيم ومصطلحات ورموز صهيونية، وحذف ما يقابلها من التراث والتاريخ الإسلامي والعربي، وملاحقة كل من يعارض يهودية الدولة أو يعمل على تعزيز أي هوية أخرى، وتشديد الرقابة على المنشورات ووسائل الإعلام العربية، أم التمييز في الميزانيات المخصصة للمجالس البلدية والمحلية، والتراجع عن بعض المشاريع الاستثمارية في البلدات العربية بهدف إفقاره، وفرض قيود على تراخيص إقامة مشاريع ومناطق صناعية في البلدات العربية، وتغيير وضعية فلسطينيي الداخل القانونية من مواطنين إلى مجنسين أو رعايا.

وتمارس إسرائيل في مناطق السلطة الفلسطينية عمليات قتل واعتقالات وتدمير وسلب للأراضي وتطوير الاستيطان اليهودي الذي لم يكن يوما إلا قيمة قومية إسرائيلية تعمل على تشجيعه وتكرسيه وتثبيته ودعمه، وأن هذا القانون يؤكد من جديد أن القدس والجولان السوري اللذين يعتبران محتلين وفق القانون الدولي، هما جزء لا يتجزأ من إسرائيل، ويخضعان للهوية الدستورية لإسرائيل، كونها دولة يهودية ولليهود فقط، وبذلك يكون قد سلب القدس الشرقية التي

¹ الجزيرة: " قانون القومية.. لا تقترب أنت في "دولة اليهود"، نشر بتاريخ 19-7-2018، واخذت بتاريخ 18-10-

2018 على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/7/19/>

هي عاصمة فلسطين في الدولة الفلسطينية على حدود 1967 المنفق عليه لحل الدولتين، ويكون قد خالف اتفاقيات التسوية وفكرة إقامة الدولة الفلسطينية.

وينفي هذا القانون بشكل واضح ومباشر حق العودة للاجئين الفلسطينيين، لكون إسرائيل وفق هذا القانون ذاته تضمن حق تقرير المصير لليهود فقط، والهجرة والمواطنة فيها تحدد وفق قانون العودة اليهودي الى إسرائيل، وبينما يتصاعد زخم الحراك الشعبي الفلسطيني المطالب بحق العودة، يسعى القانون لإغلاق باب العودة بشكل نهائي أمام الفلسطينيين، ويبقيه مفتوحا على مصراعيه أمام الهجرات اليهودية، وهذا يعني أن القانون الجديد يحطم آمال الفلسطينيين في العودة وفي حق إقامة الدولة الفلسطينية وفي تقرير المصير، ويخالف أيضا القرارات الأممية التي أكدت حق العودة والتعويض، ومنها القرار 194 الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 11 كانون الأول/ديسمبر 1948.

إن سن هذه القوانين العنصرية وممارستها تجاه الفلسطينيين في فلسطين وفي كافة أماكن الشتات سيؤثر على مستقبل العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين واستمراريتها، تلك العملية التي بدأت في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 بمشاركة فلسطينية ضمن وفد أردني في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، تبعتها فتح قناة سرية بين وفد من م.ت.ف ووفد من وزارة الخارجية الإسرائيلية لحكومة إسحاق رابين إلى أن تم التوقيع على اتفاق أوسلو في 13/9/1993 وتصويت الكنيست الإسرائيلي من جانب، وتصويت المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية من جانب آخر.

وقد صاحب العملية السلمية محاولات إسرائيلية للتوصل وعدم الالتزام بالاتفاق وتم توقيع اتفاقية أوسلو ج "طابا" عام 1995، إلا أن مقتل إسحاق رابين ومجيء حكومة الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو وشارون اللذين سعيا بعد وصولهما للسلطة للتخلص من الاتفاقيات كافة، ليس هذا فحسب، بل استمر الاستيطان وممارسة كافة أشكال العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني، مما يطرح عدة تساؤلات مهمة حول مستقبل عملية السلام في ظل ممارسة هذه العنصرية نظريا وعمليا.

1.2 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة أنه بالرغم من قيام حكومة إسرائيل بتوقيع اتفاقيات سلام مع السلطة الفلسطينية بدءًا من اتفاق أوسلو عام 1993 وما تلاه من اتفاقيات، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة استمرت في تكريس عنصريتها نظرياً (قانونياً)، وعملياً لا تعاشا ولا ديمقراطياً مع الفلسطينيين، أسهمت في ذلك مجموعة عوامل داخلية وخارجية، توجهها بقانون القومية اليهودية للشعب اليهودي بتاريخ 19 يوليو/تموز 2018، الأمر الذي سيؤثر سلباً على مستقبل عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

يقودنا البحث في هذه المشكلة إلى ضرورة الإجابة عن السؤال التالي: ما أثر "قانون القومية للشعب اليهودي" على مستقبل عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟

1.3 اسئلة الدراسة

سعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما هي أبرز العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في قيام حكومة إسرائيل بسن " قانون القومية للشعب اليهودي"
2. ما هو تأثير سن " قانون القومية للشعب اليهودي" على الطابع الديمقراطي للدولة وعلى حقوق المواطنين في الداخل 1948؟
3. كيف سيؤثر سن " قانون القومية للشعب اليهودي" على مصير قضايا الوضع النهائي لأوسلو مثل: القدس والللاجئين والاستيطان والحدود؟
4. كيف سيؤثر " قانون القومية للشعب اليهودي" على العملية السلمية وحل الدولتين؟
5. ما مدى توافق وانسجام " قانون القومية للشعب اليهودي" مع القانون الدولي والشرعية الدولية؟

1.4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. في كل الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال لا يوجد بالمطلق ذكر لدولة فلسطينية أو لقيام دولة فلسطينية، وبالتالي قانون القومية من عدمه لا يؤثر على ذلك باعتبار أن إسرائيل بأحزابها المختلفة لم تؤيد قيام دولة فلسطينية باستثناء حزب العمل الذي ذكر لذلك بخجل.
2. تستمد الأهمية العلمية لهذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله كون موضوع " قانون القومية للشعب اليهودي" احد الموضوعات التي حظيت وما تزال تحظى باهتمام بالغ من قبل الباحثين والكتاب في الشأن العالمي والإقليمي والفلسطيني.
3. ومما يزيد من أهمية الدراسة ارتباطها بواقع الشعب الفلسطيني وتاريخه وهويته، ومدى الضرر الذي قد يلحق بالشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية، بسبب سن حكومة الاحتلال " قانون القومية للشعب اليهودي".
4. خطورة الدور الذي ستقوم به الحكومة الإسرائيلية جراء سن " قانون القومية للشعب اليهودي" تجاه الشعب الفلسطيني من اضطهاد وعنصرية ودمار واستيطان قد يدمر مستقبل العملية السلمية ويحول دون قيام الدولة الفلسطينية.
5. تسلط الضوء على " قانون القومية للشعب اليهودي" ومدى انسجامها مع القانون الدولي والشرعية الدولية، ومعرفة اثر ذلك على مصير قضايا الوضع النهائي لأوسلو مثل: القدس واللجئين والاستيطان والحدود وغيرها، ومستقبل العملية السلمية بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

1.5 أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

1. التعرف على أبرز العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في قيام حكومة إسرائيل بسن " قانون القومية للشعب اليهودي.
2. معرفة تأثير سن " قانون القومية للشعب اليهودي" على الطابع الديمقراطي للدولة وعلى حقوق المواطنين في الداخل 1948.
3. التعرف على أثر " قانون القومية للشعب اليهودي" على مصير قضايا الوضع النهائي لأوسلو مثل: القدس واللاجئين والاستيطان والحدود.
4. إيضاح آثار " قانون القومية للشعب اليهودي" على العملية السلمية وحل الدولتين.
5. التعرف على مدى توافق وانسجام " قانون القومية للشعب اليهودي" مع القانون الدولي والشرعية الدولية.

1.6 فرضيات الدراسة

سعت الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

1. إن سنّ الحكومة الإسرائيلية لقانون القومية للشعب اليهودي وتكريس الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لعنصريتها ضد الفلسطينيين هو امتداد للسياسة الإسرائيلية الثابتة والتي تنتكر لأي حق فلسطيني في هذه الأرض.
1. أسهمت مجموعة عوامل داخلية(تصاعد قوى اليمين الإسرائيلي، وضعف قوى اليسار والعلمانيين، وضعف طابع الدولة الديمقراطي والعلماني) وخارجية (بالانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، والضعف العربي والإسلامي، والانقسام الفلسطيني الفلسطيني) في سن الحكومة الإسرائيلية ل" قانون القومية للشعب اليهودي".

1.7 منهج الدراسة

استخدم الباحث عدة مناهج في الدراسة وهي:

المنهج التاريخي

في منهجية البحث التاريخي يلزم الباحث بأن لا يقف عند وصف الوقائع والخبرات الماضية بل يتعدى إلى التحليل والتفسير لتلك الوقائع والخبرات على وفق أسس منهجية البحث بهدف الوصول إلى حقائق وتعميمات، تساعد في فهم الماضي والحاضر فضلاً عن إمكانية التنبؤ بالمستقبل¹.

وبالتالي استخدم الباحث هذا المنهج لدراسة تطور الفكر الصهيوني تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والسياسية الصهيونية تجاه الحقوق الفلسطينية.

المنهج القانوني

يؤكد دعاة هذا المنهج أن الدولة هي وحدة التحليل السياسي باعتبارها مجموعة من المؤسسات الدستورية والسياسية وأسلوب ممارسة السلطة من خلالها، والتي تبين الكيفية التي تتشكل وفقها تلك المؤسسات وطبيعة الاختصاصات التي تمارسها وعلاقتها مع بعضها البعض، وكل ذلك يحدد شكل نظام الحكم، والمرجع في ذلك كله القواعد الدستورية²، وبالتالي تنحصر الدراسة هنا في إطار دستوري قانوني، وبالتالي من خلال دراستي هذه تم استخدام هذا المنهج لدراسة قانون القومية اليهودي في إطار دستوري قانوني، حيث اجتمعت المؤسسات الدستورية في الكيان الصهيوني لتحقيق جملة من الأهداف تصب كلها في خدمة المشروع الصهيوني المتمثل في السيطرة الكاملة على الأرض باعتبارها " حق لليهود" على حد زعمهم، وعليه جاء قانون القومية في هذا الإطار.

¹ الجبوري، حسين محمد جواد: منهجية البحث العلمي، مدخل لبناء المهارات البحثية، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2013.

² العنكبي، طه، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، منشورات صفاف، لبنان، 2015، ص 63

1.8 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تتناول الدراسة الموضوع في الفترة الزمنية من العام 2011 حتى عام 2018، حيث تم اختيار العام 2011، بسبب رفض الكنيست قبول مشروع قانون القومية المقدم من الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي "الشاباك" عضو الكنيست آفي ديختر حين عرضه عرض المرة الأولى عام 2011.

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة فلسطين التاريخية.

الحدود البشرية: وتمثل في المواطن الفلسطيني والإسرائيلي.

1.9 مفاهيم الدراسة

من أجل الوصول إلى فهم أعمق تسعى الدراسة إلى بيان تعريف مجموعة من المفاهيم والمصطلحات على النحو التالي:

القانون: يعرف القانون بأنه عبارة عن مجموعة من القواعد والسلوك العامة المجردة الملزمة التي تنظم العلاقات والروابط الاجتماعية في المجتمع وتقترن بجزاء مادي حال، وتلزم الدولة الناس على اتباعها ولو بالقوة عند الحاجة.¹

ويعرفه آخرون بأنه مجموعة القواعد العامة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، والتي تلزمهم السلطة العامة على احترامها مع إمكانية استغلال القوة بهدف إلزامهم حين الضرورة.²

تسعى الدراسة إلى محاولة الجمع بين المفهومين باعتبار القانون مجموعة من القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في (الدولة) في محاوله منها لإلزام الناس باتباعها ولو بالقوة عند الحاجة.

القانون العنصري: يقصد به كل قانون يحتوي على تمييز أو طرد أو تقييد أو تفضيل قائم على أساس الجنس أو اللون أو الأصل القومي أو العرقي، الذي يهدف إلى عدم الاعتراف بحقوق

¹ الداودي، غالب: المدخل إلى علم القانون، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 19.

² الصراف، عباس وحزبون، جورج: المدخل إلى علم القانون، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 20.

الإنسان والحريات الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو في أي مجال آخر من مجالات الحياة.¹

القومية: عرف جورج حنا القومية بأنها عقد اجتماعي في شعب له لغة مشتركة، وجغرافية مشتركة، وتاريخ مشترك، ومصير مشترك، ومصالح اقتصادية مادية مشتركة، وثقافة نفسية مشتركة، وهذا العقد يجب أن يكون فيه كل هذه المقومات مجتمعة.²

وتعرف القومية على أنها مجموعة من الناس يشعرون بروابط طبيعية تجمعهم ميول طبيعية تبلغ من القوة والحقيقة بحيث أنها تتيح لهم الحياة المشتركة وتجعلها ممكنة ومستحبة، فهم يشعرون بالسعادة إذا عاشوا معاً، ويشعرون بالحزن إذا فرق بينهم، حيث أنهم لا يقبلون أن تفرض عليهم الشعوب الأخرى العبودية.³

بالرغم من تعدد مفاهيم القومية إلا أن الباحث لا يؤمن بأن اليهود يشكلون قومية، كون مفهوم القومية يعني مجموعة الأفراد الذين بينهم قواسم مشتركة مثل: اللغة والدين والعادات والثقافة والمصالح المشتركة... الخ، إلا أنه علمياً لا يوجد قاسم مشترك يجمع هؤلاء اليهود، حتى يمكن وصفهم بأنهم قومية.

قانون القومية للشعب اليهودي: هو أحد القوانين الأساسية التي أقرها الكنيست الإسرائيلي بموافقة 62 نائباً ومعارضة 55 نائباً ونائبان لم يصوتا، ويتكون من 11 مادة، ويعتبر فلسطين أرض إسرائيل، ويمنح اليهود وحدهم -دون غيرهم- حق تقرير المصير، رغم أن الكنيست قد رفضه عندما قدمه الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي "الشاباك" عضو الكنيست آفي ديختر عام 2011، إلا أنه تم الموافقة عليه بتاريخ 19 يوليو 2018.⁴

¹ مختار، مرزوق: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، الدار العالمية، بيروت، 1984، ص 195.

² حنا، جورج: معنى القومية العربية، دار الثقافة، بيروت، ص 21.

³ البزار، عبدالرحمن: هذه قوميتنا، دار القلم، القاهرة، 1964، ص 84

⁴ زحالقة، جمال: قانون القومية: دستور الإبارتهاد الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 16، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2018، ص 15.

عملية السلام: لقد ارتبطت عملية السلام الخاصة بتسوية" أزمة الشرق الأوسط" التي يجري تنفيذها برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، بنتائج الحرب التي جرت في منطقة الخليج. فعندما وضعت تلك الحرب أوزارها، دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش، في السادس من آذار عام 1991، إلى ضرورة العمل من أجل إيجاد فرص جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وأن السلام الشامل" يجب إن يستند إلى قراري الأمم المتحدة 242 و 238، ومبدأ مقيضة الأرض بالسلام" بل " يجب التوسع في هذا المبدأ؛ ليشمل أمن إسرائيل والاعتراف بها، وتلبية الحقوق الفلسطينية السياسية المشروعة أيضاً، وأن من شأن أي شيء غير ذلك لا يلي متطلبات العدالة والأمن.¹

ويعرف الباحث عملية السلام بأنها سلسلة من الجهود المبذولة من قبل أطراف دولية من أجل تحقيق سلام وإنهاء الصراع القائم منذ سنين ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال مبادرات واتفاقيات دولية عبر المفاوضات، ابتداء من مدريد و أوسلو عام (1991-1993)، مروراً باتفاق الخليل ومذكرة واي ريفر، وقمة كامب ديفيد 2000، وقمة بيروت، وخارطة الطريق، وغيرها من المقترحات الأخرى للسلام.

1.10 الدراسات السابقة

دراسة نزار التميمي(2020): بعنوان "قانون القومية اليهودية وتأثيره على واقع القضية الفلسطينية ومستقبلها"

تناولت هذه الدراسة، قانون القومية اليهودية، وهدفت إلى التعرف على هذا القانون وعوامل إنتاجه، وتأثيره على واقع القضية الفلسطينية ومستقبلها، كما أبرزت أهميتها في تتبعها له بعد إقراره كقانون أساس نافذ، وانطلقت من فرضية مفادها بأن قانون القومية اليهودية، يعود بتأثير سلبي على واقع القضية الفلسطينية ومستقبلها، تحديداً فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، ومستقبل فلسطينيو عام 1948، وعملية التسوية، ويعود أيضاً بتأثير إيجابي يتمثل بإمكانية

¹ شاهين، أحمد: تساؤلات حول عملية السلام، شؤون فلسطينية، فلسطين، دار المنظومة، ص 13.

محاصرة دولة الاحتلال باختراقها لقواعد القانون الدولي الإنساني. ومن أجل اختبار هذه الفرضية، اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والقانوني والتحليلي النظمي ولاستشرافي، وتوصلت إلى مجموعة استنتاجات أهمها؛ أن قانون القومية اليهودية يشكل حلقة من حلقات السياسة الصهيونية المتواصلة للسيطرة على المنطقة العربية، وجاء تنويجاً لمجموعة القوانين العنصرية التي سنتها دولة الاحتلال لغاية تجسيد مفهوم (يهودية الدولة) وفرضها على أرض الواقع. وأهم ما أوصت به الدراسة، إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، بحيث يجتمع النضال الفلسطيني على رؤية واحدة وينتظم مع عمقه العربي في مشروع قومي وحدوي لمواجهة قانون القومية اليهودية¹.

دراسة المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل) 2014: الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وإرثه

حيث تتطرق الدراسة إلى واقع الأقلية العربية في الداخل، وما تعانیه من إجراءات الحكم العسكري الإسرائيلي، وكذلك محاولات عرب الداخل تأسيس إطار سياسي جامع لهم لحماية حقوقهم، وكذلك تتطرق الكتاب بشكل مفصل لجهاز التعليم في إسرائيل، وكيفية استخدامه لتدريب السياسات الحكومية، وخاصة فيما يتعلق بكي الوعي، وتشويش الهوية لدى فلسطينيي الداخل، وترويض النشء بشكل يقبلون فيه الواقع الجديد. وترى الدراسة أن الحكم العسكري الإسرائيلي المفروض على فلسطينيي الداخل خلال الفترة من 1948 إلى 1966 ترك آثاراً سلبية على هويتهم الوطنية لكنه فشل في محوها ولم يحقق كذلك هدفه الأخطر، وهو تقصير مدة بقائهم في وطنهم، وترى الدراسة أن الحكم العسكري فشل في تدجين فلسطينيي الداخل ومحو هويتهم بفضل قدرتهم على البقاء والتشبث بروح الانتماء رغم نجاحه في فرض قيود ومحاولات لتهميش الوجود العربي².

¹ التميمي، نزار، قانون القومية اليهودية وتأثيره على واقع القضية الفلسطينية ومستقبلها"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2020.

² المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل): الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وإرثه، تحرير مصطفى كبتها، 2014.

دراسة أبو جابر وآخرون (2011): الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة

تناولت الدراسة واقع المجتمع العربي في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 منذ رفع "إسرائيل" شعار "يهودية الدولة"، وتداعيات هذا الأمر، خصوصاً بعد وصول حكومة نتنياهو سنة 2009 إلى سُدّة الحكم. وترى الدراسة أن إسرائيل سعت على مدار سنين عدة إلى عمليات هدم القرى العربية لتحقيق عدة أهداف ولعل أبرزها القضاء على هوية وانتماء فلسطينيي الداخل خوفاً من البقاء والتجزر في وطنهم، وكذلك في محاولة من الاحتلال لمسح ذاكرة الجيل الناشئ لفلسطينيي الداخل¹.

دراسة شعبان (2014) تطور قوى اليمين الصهيوني في إسرائيل وأثره على عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين²

هدفت الدراسة إلى رصد ظاهرة سياسية في إسرائيل، وهي التطور المتزايد لقوى اليمين السياسية والاجتماعية والدينية وبشكل مضطرد، وبالتالي فإن تحليل وتفسير هذه الظاهرة انطلاقاً من القوى الفاعلة من فكر وحركات وأحزاب، وهذا يستتبع بالضرورة الوقوف على أثر هذه القوى اليمينية وتطورها من عملية السلام الدائرة مع الفلسطينيين، حيث تحتل الكثير من الضوابط والرؤى بشكل مناقض لعملية السلام مكانة واسعة وممتدة داخل افكار قيادات وافراد تلك المجموعات، انطلاقاً من ذلك وجد الباحث أن هناك أشكالاً متعددة للصراع واهم مؤشراتهما وجود أحزاب وحركات يمينية تزيد من هذا الصراع بل تدفعه نحو التطرف، وتتعدد الحركات والأحزاب السياسية اليمينية واليمينية المتطرفة في إسرائيل ويربطها جميعاً دعم وتعزيز الاستيطان في كل فلسطين وتسعي جاهدة إلى تحقيق أهدافها من خلال المبادرة إلى العمل والتنفيذ في مجال الاستيطان دون الانتظار إلى قرارات الحكومة الإسرائيلية، وكذلك يتزايد عدد أعضاء الكنيست المحسوبين على اليمين واليمين المتطرف، فالمجتمع الإسرائيلي بعمومه يتجه

¹ أبو جابر، إبراهيم وآخرون: الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.

² شعبان، خالد، تطور قوى اليمين الصهيوني في إسرائيل وأثره على عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، عدد 46، ص 87-114.

نحو التشدد وذلك لطبيعته العسكرية ونزعه الأيديولوجية، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على مجمل عملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين.

دراسة الشرعة (2006) القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل¹

تناولت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القوى الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل، حيث استندت الدراسة على فرضية مفادها أن القوى الدينية تلعب دوراً فاعلاً ومميزاً في بناء الدولة الصهيونية ورسم الحياة السياسية في إسرائيل. كما أن الدراسة اعتمدت المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون، حيث تناولت مختلف مراحل تطور دور القوى الدينية في الحياة السياسية، ومدى تأثيرها في صانع القرار السياسي في إسرائيل. وتظهر هذه الدراسة دور القوى الدينية قبل قيام الدولة وبعد قيام الدولة الصهيونية من خلال ثلاثة عوامل رئيسية: الأول يتناول تعريف مفهوم القوى الدينية ودورها في بناء الدولة الصهيونية، بحيث كان للقوى الدينية في إسرائيل دوراً فاعلاً وكبيراً في تحديد ملامح العلاقة القائمة ما بين الدين والدولة، من خلال تسخير القوى الدينية لطاقتها وجهودها وإرثها العقدي لمحاولة بناء دولة إسرائيل على أسس دينية، والثاني يُناقش إشكالية العلاقة بين الدين والصهيونية والدولة، والثالث يبيّن دور القوى الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل من خلال مشاركتها وتمثيلها في مختلف المؤسسات الإسرائيلية، مثل الحكومة والبرلمان والمؤسسة العسكرية وغيرها. وأخيراً يمكن القول بأن نفوذ القوى الدينية قد تعاظم في الفترة الأخير ولكن هذه العملية مرتبطة بجملة متغيرات محلية ودولية تؤثر فيها وتؤكد قدسية العلاقة بين الله والشعب اليهودي.

دراسة ابو فرحة (2017) القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل (1949م-2013م)².

بحثت هذه الدراسة في القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل خلال الفترة (1948-2013) وما لعبته من دور في الحياة السياسية داخل إسرائيل، ونجد من أثر الإنعزال

¹ الشرعة، محمد، *القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل*، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، مج12، عدد1، ص249-288.

² ابو فرحة، غدير، *القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل (1949م-2013م)*. مجلة جامعة القدس المفتوحة.

والإبتعاد عن الدولة بشكل كامل، إلا أن جميع هذه القوى والأحزاب اتفقت على ضرورة الإلتزام بتعاليم التوراة وجعلها المرجعية الرئيسية في الدولة. وحرصت القوى الدينية على الإنتقال من العمل الإجتماعي والإنتلاق من الكنيس إلى الكنيسة والحياة السياسية من خلال خوضها الإنتخابات والمشاركة في الحكومات منذ الدورة الأولى في عام (1949م)، أملاً منهم في فرض أيديولوجيتهم على المجتمع والحكومة معاً وقولبتهما وفق تصورهم الإيدلوجي. واستطاعت هذه القوى أن تبرز لنفسها مكاناً في الحكومات التي تعاقبت على الدولة وأن تصبح قوة سياسية لا يمكن إغفالها أو تجاهلها وبدا ذلك جلياً من خلال عدد المقاعد التي حصلت عليها في الكنيسة ففي أولى الدورات الإنتخابية عام (1949م) حصلت هذه الأحزاب والتي شاركت من خلال قائمة موحدة على (16) مقعداً في الكنيسة وثلاث وزارات، وخلال دورات لاحقة استطاعت أن تبرز خمس وزارات، وأن تلعب دوراً مهماً في تقرير نجاح الائتلاف الحكومي من عدمه، كانتخابات عام (1981) وانتخابات (1999). كما أوضحت هذه الدراسة جذور الخلاف الديني العلماني الذي يعود إلى ما قبل إعلان الدولة، فعلى الرغم من استخدام الحركة الصهيونية للدين كذريعة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، إلا أنها سعت لإنشاء دولة علمانية تتماشى مع الطابع الغربي، هذا الأمر الذي عارضته القوى الدينية، إضافة إلى وجود مجموعة من القضايا الخلافية بين المتدينين والعلمانيين.

دراسة بشارات (2021) دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل 2000-2019¹

هدفت الدراسة للتعرف على دور الصهيونية الدينية وأثرها على التحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الإسرائيلي، بالإضافة إلى بيان انعكاس سيطرة الصهيونية الدينية على تآكل نظام الحكم في "إسرائيل" وتحديد مستقبلها، وإظهار حجم الضعف الذي أصاب الأحزاب العلمانية والحريدية نتيجة نمو هذا التيار، بالإضافة إلى إبراز حجم النفوذ الذي تؤديه الصهيونية الدينية

¹ بشارات، سعيد، دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل 2000-2019، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2021.

في السياسة، وصناعة القرار في الفترة التي تغطيها الدراسة، ومن أبرز نتائج الدراسة أن من آثار وصول تيار الصهيونية الدينية للسلطة، تسارع عملية ضمّ الضفة الغربية لـ"إسرائيل"، إذ تزايدت الأصوات بين سنتي 2011-2019، التي تدعو إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية. ومن الناحية العملية، فإن عملية ضمّ الضفة الغربية بدأت بالفعل عبر خطوات رسمية قانونية وتشريعية، خصوصاً بعد سنة 2014، كإقرار الكنيست الإسرائيلي لـ"قانون التنظيم".

بشارة، عزمي، العرب في إسرائيل.. رؤية من الداخل، 2008

حيث تطرق الباحث إلى العلاقة بين الهوية والمواطنة، حيث يحلل وينتقد الباحث سياسة التمييز الإسرائيلي، من حيث الخلفية والآثار الاقتصادية، ويدرس إشكالية"الدولة اليهودية" متحدثاً عن عملية "أسرلة" موضوعية ناجمة عن البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية، وأن هذه العملية تولد "أسرلة" ثقافية تؤدي إلى تشويه الثقافة العربية، كما يتجلى في تحويل الاندماج إلى مطلب، وذلك على هامش دولة تعرف نفسها كدولة يهودية، ولا تقبل بدولة مواطنة اندماجية¹.

نديم روحانا، وأريج خوري (2011)، الفلسطينيين في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع.

تناولت هذه الدراسة العديد من القضايا التي ترتبط بشكل وثيق مع عرب 48 منذ النكبة عام 1948 وحتى تاريخ إعداد الدراسة، ومن أهم المواضيع التي تناولتها هذه الدراسة المشاكل التي يعاني منها المهجرون الفلسطينيون في الداخل مثل التجنيد الإجباري في الجيش الإسرائيلي، السجناء السياسيون، المواطنة العربية في إسرائيل، كما وتناولت الدراسة لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل².

¹ بشارة، عزمي، العرب في إسرائيل.. رؤية من الداخل. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

² روحانا، نديم وخوري، أريج، "الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع"، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، الكرمل، 2011.

دراسة عزمي بشارة بعنوان "من يهودية الدولة حتى شارون دراسة في تناقضات الديمقراطية الإسرائيلية"

تحدث الكاتب في هذه الدراسة بشكل مطول عن تناقضات الديمقراطية اليهودية من خلال طرح دولة يهودية وديمقراطية، كما تحدث الكاتب عن كيفية نشوء النزعة الأمنية الإسرائيلية واستعرض تشكل العقيدة الأمنية الإسرائيلية ودورها في بناء الأمة الإسرائيلية، ومن ثم انتقل الكاتب للحديث عن الاقتصاد والعولمة في إسرائيل وصولاً إلى الانتخابات الإسرائيلية، والحديث عن المنتصر والمهزوم فيها، وإشكالية العلمانية والتدين في انتخابات العقد الأخير، وقد خلص الكاتب إلى أن هناك تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية أصابت المجتمع الإسرائيلي، فعلى المستوى السياسي يخلص الكاتب إلى أنه لا يبدو هناك تغير في السياسة بقدر ما هو تغير في الظروف السياسية والاقتصادية بالميل نحو خصخصة اقتصاد البلاد، واجتماعياً باسترخاء الحلقة التي تشد الفرد والمجتمع والدولة¹.

دراسة محمد دوابشه بعنوان، "صراع العربية مع العبرية في المناطق المحتلة عام 1948"

حيث تناولت الدراسة والسياسات الإسرائيلية العنصرية والتهويدية لطمس اللغة العربية لدى فلسطينيي الداخل من خلال إجراءات وخطوات مهنجة ومدروسة تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المؤسسات التعليمية في 48، إضافة إلى التطرق إلى العديد من السياسات العنصرية التي تقوم بها إسرائيل ضد عرب 48.²

دراسة هنيده غانم وانطوان شلحت: 2011 بعنوان "في معنى الدولة اليهودية"

تناولت الدراسة إشكالية التعريف واليهودية والديمقراطية ومطلب الاعتراف، والتطبيق مع إسرائيل، والجماعة والدولة، والعصائية الجماعية، وهي دراسة في الجانب المفاهيمي لفكرة

¹ بشارة، عزمي: من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، دار الشروق، عمان، 2005.

² دوابشه، محمد: صراع العربية مع العبرية في المناطق المحتلة عام 48، مؤتمر الواقع اللغوي في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

يهودية الدولة، ويتناولها الكاتب في تسلسل تاريخي منذ بدأ الاحتلال الإسرائيلي الحديث حولها في الأروقة السياسية¹.

دراسة عبد الحفيظ محارب، بعنوان "يهودية الدولة...الفكرة، الدولة، وإشهارها"

تناولت الدراسة جدلية الديني والديمقراطي ضمن السياق التاريخي لتكون الكيان الإسرائيلي حيث يبين طبيعة التناقض القائم أساساً ما بين مفهوم تكون الدولة وبذور نشأتها وتكوينها وما بين مفهوم الدين وعلاقته بتكوين هذه الدولة ويخص في هذا الجانب الكيان الإسرائيلي والمطالبات الحزبية الداخلية لليمين المتشدد فيها بان إسرائيل هي دولة يهودية².

1.11 التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يظهر بصورة جلية التأثيرات والتداعيات السلبية والخطيرة لقانون القومية اليهودي على مستقبل الشعب الفلسطيني سواء داخل الأراضي المحتلة عام 1948، او حتى في أراضي الضفة الغربية، حيث أن القانون لا يعترف بالحقوق السياسية والاجتماعية إلا للإنسان اليهودي فقط، وبالتالي فالقانون يحمل في طياته بصورة جلية عنصرية صهيونية مقبلة ضد الآخر، وهو يمهد لعمليات تهجير وترحيل ضد المكون الفلسطيني.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تأكيدها على الطابع العنصري لدولة إسرائيل تجاه الأقلية العربية في فلسطين وكذلك اتجاه الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده سعياً منها في طمس كافة الحقوق الفلسطينية وتكريس الدولة العنصرية اليهودية على حساب كامل الحقوق الفلسطينية.

لكن ما يميز الدراسة في أنها تتناول العنصرية الإسرائيلية من جانبيين وهم: الجانب القانوني والجانب السياسي، من خلال دراسة " قانون القومية للشعب اليهودي" الذي يهدف إلى طمس الحقوق الفلسطينية وأبرزها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الممثل بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

¹ غانم، هنيدي، وشلحت، انطوان: في معنى الدولة اليهودية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2011.

² محارب، عبد الحفيظ: يهودية الدولة...الفكرة، الدولة، وإشهارها، دراسات، شؤون فلسطينية.

1.12 الإطار النظري

1.12.1 تمهيد

إن يهودية الدولة تعتبر فكرة راسخة تم توثيقها وتثبيتها من خلال النهج الصهيوني منذ نشأته حتى إعلان استقلال الدولة والتي تم الاعتراف بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948، وقد تضمنتها بشكل صريح وثيقة إعلان الدولة حيث نصت "أرض إسرائيل هي مهد الشعب اليهودي"، هنا تكونت شخصيته الروحية والدينية والسياسية، وهنا أقام دولة للمرة الأولى، وخلق قيما حضارية ذات مغزى قومي وإنساني جامع، وبالتالي ثمة ظروف وأسباب دفعت لفتح هذا الملف في السنوات الأخيرة على مصراعيه¹.

وفي هذا السياق أثرت مطالبات عدة بتتحية العنصر العربي عن القرارات التي تحدد مصير الكيان الاستراتيجي، أو استبيان للرأي حول قرارات هامة مثل؛ انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية على سبيل المثال، وذلك لاعتقاد أصحاب هذا الرأي أنه لو تم تتحية العرب من التصويت ستكون الغلبة للمعسكر اليميني الراض لانسحاب إسرائيل من أية أراضي عربية محتلة².

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن القول: بما لا يدع مجالاً للشك أن الكيان الإسرائيلي دولة يهودية بكل منهجها وسياساتها وقوانينها وتوجهاتها، فالمواطن العربي الذي يتزوج من شخص من خارج الكيان لا يستطيع منح شريكه الجنسية الاسرائيلية إلا بشق الأنفس، بينما يتم منح هذه الجنسية لأي مهاجر يهودي فور وصوله البلاد، كما أن كتابة التاريخ والأحداث تتم بأقلام يهودية وبطابع يهودي عنصري مطلق، وهذا الأمر يؤكد أن الحاجة لتأكيد يهودية الدولة هي حاجة غير سطحية ظاهرية أو موضوعية؛ وإنما هي لأغراض سياسية عميقة³.

¹ شلحت، أنطون: الحكومة الاسرائيلية ال 34: نتياهو وشركاؤه الطبيعيون، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 103/2015، ص 198

² عايد، خالد. نتائج انتخابات الكنيست 2015 في ضوء اتجاهات التصويت البعيدة المدى، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 103/2015، ص 124

³ جمال، أمل. أهداف ومعاني اقتراح "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 101/2015، ص 9

1.12.2 ماهية قانون أساس إسرائيل-الدولة القومية للشعب اليهودي

هو عبارة عن عدة مشاريع تبناها أعضاء من الكنيست تهدف لإعادة صياغة تعريف الدولة وهويتها وشكلها، وتتضمن ميلا لتفضيل يهودية الدولة على حساب ديمقراطيتها المزعومة، وقد تم تقديم أول صيغة من هذا القانون في الكنيست الثامن عشر من خلال عضو حزب كديما (أفيديختر) الذي كان يشغل قبل ذلك منصب رئيس جهاز الأمن الداخلي - (الشاباك)، كما تم تقديم صيغتين أخريين للقانون في الكنيست التاسع عشر؛ إحداهما من خلال عضو الليكود (زئيف إيلكن)، والأخرى من خلال طرح مشترك جمع بين (أيلنتشاكيد) من حزب البيت اليهودي الديني، و(ياريف ليفين) من الليكود¹.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن اللجنة الوزارية للتشريعات في 2014 التي كانت ترأسها (تسيبي ليفني) بمناقشة هذا المشروع، إلا أنها اعترضت عليه كونه يتعارض مع وثيقة إعلان الاستقلال، ويتناقض مع القيم الديمقراطية للدولة، وعلى ضوء الضجة التي رافقت هذا الجدل، والخلاف في المواقف داخل الحكومة بين معسكري: اليمين القومي الديني المتطرف بقيادة (نتنياهو)، واليمين الأقل تطرفاً بقيادة (بائير لبيد) و(تسيبي ليفني)، بالإضافة لأسباب أخرى، تمت الدعوة لانتخابات جديدة في 2015².

وبعيد إعلان النتائج وتمكّن الليكود بقيادة (نتنياهو) من تشكيل ائتلاف حكومي أعلنت الحكومة الخطوط العريضة لسياستها تضمنت ست عشرة نقطة رئيسة كانت أهمها؛ التأكيد على أن للشعب اليهودي الحق غير القابل للنقض في دولة سيادية في ارض اسرائيل، وطنه القومي والتاريخي، وفي ظل الكنيست للدورة العشرين قام (أفيغدور ليبرمان) زعيم حزب "اسرائيل بيتنا" ومعه أعضاء آخرون من الكنيست بطرح المشروع الأخير لهذا القانون³.

¹ جمال، أمل. أهداف ومعاني اقتراح "قانون أساس:اسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، مرجع سابق، ص 8

² شيلون، آفي، الهوية الإسرائيلية - اليهودية المتجددة: عن الدين. الليكود التصحيحية. المسيانية وفتالي بينيت، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد 27/ 2015، ص40

³ عايد، خالد. نتائج انتخابات الكنيست 2015 في ضوء اتجاهات التصويت البعيدة المدى، مرجع سابق، ص126

ومن أبرز المعارضات على هذا القانون أنه سيضع اليهود المتواجدين في دول العالم المختلفة بموقف محرج إذا كان انتماءهم الأول لإسرائيل وليس لبلدانهم وفقا للقانون، كما أنه سيثير قضية تعريف اليهودي من جديد، وهي قضية أدت لتوتر العلاقة كثيرا بين إسرائيل التي تسود بها أفكار وأحكام اليهودية الأرثوذكسية المتشددة بتعريف اليهودي، وبين يهود الخارج وغالبيتهم يتبعون لليهودية الإصلاحية المتساهلة بتعريف اليهودي لا سيما من أبناء الزيجات المختلطة¹.

كما ثمة موقف معانٍ لحزب (يهوديتهتوراه) الديني يتضمن التحفظ على هذا القانون، قد لا يبدو مختلفا كثيرا عن معارضة الحزب الأم (أغودات) للصهيونية قبل أكثر من مئة عام، وذلك لأن تعريف الدولة في القانون بأنها دولة اليهود في كافة الأماكن والأزمان يتناقض مع تعريف دولة إسرائيل الواردة في النصوص الدينية؛ والتي لا تقوم على أيدي البشر، وإنما تقوم على يد المسيح المخلص المنتظر، بالإضافة لاعتراضهم على موقع الشريعة اليهودية الهامشي في القانون، ولكن ذلك كله يتم بطرح خافت خجول؛ كون القانون وفقا للعديد من حاخامات الأرثوذكس يمكن النظر إليه بمثابة خطوة على الطريق الصحيح².

في المحصلة، مع وصول دونالد ترامب للسلطة في البيت الأبيض عام 2017، صادقت اللجنة الوزارية على إعادة طرح القانون، وتمت المصادقة عليه بتاريخ 2018/7/19، بتأييد 62 عضو كنيسة، وعارضه 55 عضو، وامتنع اثنان عن التصويت³.

¹ جمال، أمل. أهداف ومعاني اقتراح "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، مرجع سابق، ص 7-13.

² المحارمة، علي، قانون يهودية الدولة (2) ماهية قانون أساس إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي، صحيفة الدستور الاردنية، 2018، تاريخ الدخول للموقع 2020/11/7، <https://bit.ly/3lg6SrK>

³ جبارين، يوسف، قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية، مجلة قضايا اسرائيلية، عدد 23/2018، ص 55.

الفصل الثاني

النظام السياسي في اسرائيل

الفصل الثاني

النظام السياسي في اسرائيل

2.1 مقدمة

أن فلسفة وجود الأيديولوجيا الصهيونية هي بحد ذاتها سياسة استيطانية¹، فالاستعمار الصهيوني في الأراضي الفلسطينية أنطلق من أسس استعمارية توسعية عنصرية تهدف للسيطرة على الأرض بكافة الوسائل والأساليب، مخالفة لكل الأعراف والمواثيق الدولية ومتعدية مبادئ القانون الدولي وكل التفاهات ما بين الجانبين الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، أن الحركة الصهيونية ومنذ أن بدأت في تأسيس رؤيتها الاستعمارية انطلقت من فكرتها الأساسية وهي إقامة "وطن قومي للشعب اليهودي" في فلسطين، منطلقاً بذلك من أسس الاستعمار وشروطه الاستعمارية ووسائله المتمثلة في الاستيطان والهجرة والضم والتهويد؛ لتكوين البيئة المناسبة لتحقيق الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

في عام 1896 كتب الأب الروحي للحركة الصهيونية ثيودور هرتسل (Theodor Herzl) في كتاب الدولة اليهودية لقد صممت الشراكة اليهودية على أساس أن تكون، إلى حد ما، شركة كبرى للحصول على الأرض، ويمكن أن نطلق عليها الشراكة اليهودية القانونية على الرغم من أنها لا تمارس سلطة سيادية، فإن مهمتها استعمارية خالصة². وكان هرتسل كان يدرك قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، أن هذه الكلمات التي كتبها ستشكل مدخلا للحديث عن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بل ستكون منطلقاً فكرياً وسياسياً وعملياً على الواقع، فهذه الكلمات التي دونها هرتسل في كتاب "الدولة اليهودية" شكلت تعبيراً عن مرحلة مخطط لها منذ زمن بعيد؛ تهدف إلى السيطرة على أرض فلسطين وبداية مرحلة جديدة في التاريخ الاستعماري الذي بدأ به الحركة الصهيونية والتي سعت إلى تنفيذه بكافة الوسائل والأساليب الممكنة.

¹ القدسي، موسى: المستوطنات الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي العام، منشأة المعارف الإسكندرية، القاهرة، 2004، ص4.

² هرتسل، ثيودور: دولة اليهود، ترجمة: محمد فاضل، دار الشروق الدولية للنشر، عمان، 1896، ص 21.

2.2 النظام السياسي الإسرائيلي

يستند النظام السياسي الإسرائيلي إلى تقاليد وأعراف، ولم تستند إسرائيل إلى دستور، فهي تحتكم في سلطاتها إلى مجموعة من القوانين الأساسية التي تعالج الوظائف المختلفة للحكم والمؤسسات الرسمية في الدولة، وهي قوانين قام على تشريعها الكنيست الإسرائيلي¹.

هيكلية النظام الإسرائيلي

من خلال هيكلية النظام السياسي الإسرائيلي، يمكن التعرف على السلطات التي تمارس اختصاصاتها ضمن إطار السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية موضحة كما يلي²:

1. رئيس الدولة

يعد رئيس إسرائيل في القانون إلى حد كبير رئيس غير سياسي، وإنما رئاسته شرفية، وتقوم وظيفته على الأدوار الاحتفالية، والتوقيع على كل القوانين والمعاهدات الدولية أو الثنائية، ويقوم بتعيين رئيس الوزراء في مراسم احتفالية، واعتماد أوراق اعتماد السفراء، وتلقي أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب. وله العديد من الوظائف الهامة في الحكومة، فهو المسؤول الحكومي الوحيد الذي يتمتع بسلطة العفو عن السجناء أو تخفيفهم. ويعين الرئيس محافظ بنك إسرائيل، ويعين وأعضاء وقادة العديد من المؤسسات المتنوعة. ويعين القضاة في وظائفهم بعد اختيارهم³.

لذلك تعد سلطات رئيس الدولة رمزية في النظام السياسي الإسرائيلي، وهو فقط يقوم ببعض البروتوكولات الرسمية من استقبال لرؤساء دول العالم وتكليف رئيس الحزب الفائز في انتخابات الكنيست بتشكيل الحكومة (السلطة التنفيذية).

¹ محارب، محمود: عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2011:2.

² برهوم، جرابسي: جهات الضغط والتأثير على دوائر القرار في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، فلسطين، 2014:3.

³ السعدي، غازي: النظام الانتخابي في إسرائيل: انتخابات الكنيست في إسرائيل، دار الجليل، عمان. 2009.

2. السلطة التنفيذية

ويعد رئيس الوزراء هو أقوى شخصية سياسية في البلاد. يتم تعيين رئيس الوزراء بشكل احتفالي من قبل رئيس الدولة بناء على توصية من ممثلي الحزب في الكنيست، ورئيس الحكومة يتخذ قرارات تتعلق بالسياسة الخارجية والداخلية التي يتم التصويت عليها من قبل مجلس الوزراء، وتتألف الحكومة من وزراء، معظمهم رؤساء الإدارات الحكومية، على الرغم من أن بعضهم نواب وزراء ووزراء ليس لديهم حقيبة. يتم تسمية الوزراء من قبل رئيس الوزراء، الذي يجب أن يعين الأعضاء بناء على توزيع الأصوات على الأحزاب السياسية المختلفة. ويجب أن تتم الموافقة على منح الثقة لتشكيل الحكومة من قبل الكنيست في جلسة خاصة. ويجوز لرئيس الوزراء فصل أعضاء مجلس الوزراء، بشرط موافقة الكنيست. ومعظم الوزراء هم أعضاء في الكنيست، ويجتمع مجلس الوزراء أسبوعياً يوم الأحد بناء على طلب رئيس الوزراء، وقد تكون هناك اجتماعات طارئة وإضافية عند الضرورة. ويرأس رئيس الوزراء كل اجتماع لمجلس الوزراء¹.

وتتألف الحكومة الإسرائيلية في أغلب الأحيان من 28 وزارة، كل منها مسؤولة عن قطاع من الإدارة العامة. ويرأس كل وزارة وزير، وهو أيضاً عضو في مجلس الوزراء، وعادة ما يكون عضواً في الكنيست. وينسق مكتب رئيس الوزراء أعمال جميع الوزارات الحكومية، وخدمة رئيس الوزراء ومساعدته في عمله اليومي. ويتم انتخاب مراقب الدولة، الذي يشرف على سياسات الحكومة ومراجعتها، من قبل الكنيست في اقتراع سري².

3. السلطة التشريعية

تعد الكنيست المجلس التشريعي لإسرائيل، ويقع المجلس في مدينة القدس، ويتم انتخاب أعضائه البالغ عددهم 120 عضواً لمدة 4 سنوات من خلال التمثيل النسبي لقائمة الأحزاب، ووفقاً لما ينص عليه القانون الأساسي لعام 1958 "يتم تخصيص مقاعد الكنيست بين الأحزاب باستخدام

¹ كيبالي، ماجد: عن طبيعة النظام السياسي في إسرائيل، صحيفة البيان الإماراتية، 4 كانون أول 2005: 12
² محارب، محمود: عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، مرجع سابق، ص 51

طريقة التمثيل النسبي لقائمة الأحزاب" ويتم اختيار الأحزاب المرشحين باستخدام قائمة مغلقة ويحق لجميع المواطنين الإسرائيليين الذين تبلغ أعمارهم 18 عاماً فما فوق المشاركة في الانتخابات التشريعية التي تتم بالافتراع السري¹.

وتتمتع الكنيست بسلطة سن وإلغاء جميع القوانين، ويتمتع الكنيست بسيادة برلمانية شرعية، ويمكنه اقرار أي قانون بأغلبية بسيطة، حتى لو كان يمكن أن يتعارض مع القانون الأساسي، ما لم يكن لديه شروط محددة لتعديله، ويمكن للكنيست اعتماد القوانين وتعديلها، ويشرف الكنيست أيضاً على الأنشطة الحكومية من خلال لجانها، ويعين رئيس الوزراء ويوافق على مجلس الوزراء، وينتخب رئيس الدولة ومراقب الدولة. كما أن لديها سلطة إقالة الرئيس ومراقب الدولة من منصبه، وإلغاء حصانة أعضائه، وحل نفسه والدعوة إلى انتخابات جديدة².

4. السلطة القضائية

وهي سلطة مستقلة، بما في ذلك المحاكم العلمانية والدينية المختلف الديانات الموجودة في إسرائيل. ويشمل نظام المحاكم ثلاث مراحل من العدالة. ويتم تعيين القضاة لجميع المحاكم من قبل لجنة الاختيار القضائي. تتألف اللجنة من تسعة أعضاء: عضوان في مجلس الوزراء (أحدهما وزير العدل)، وعضوان في الكنيست، وعضوان في نقابة المحامين في إسرائيل، وثلاثة من قضاة المحكمة العليا (أحدهم رئيس المحكمة العليا). ويرأس اللجنة وزير العدل³.

2.3 الأحزاب السياسية في إسرائيل

رغم التعددية الحزبية في إسرائيل إلا المشاركة السياسية في الائتلاف الحكومي تتوزع على عدد من الأحزاب الفائزة التي تتضامن للحصول على الأغلبية في الكنيست لتشكيل ائتلاف حكومي، وتبرز ثلاثة تيارات رئيسية في ألوان الأحزاب الإسرائيلية، وهي تيار اليمين، وتيار اليسار،

¹ صالحه، نور الدين: إسرائيل الكبرى والفلسطينيين: سياسة التوسع عام 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2000، 138

² الشامي، رشاد عبد الله: القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994، ص22.

³ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: جهاز المحاكم في إسرائيل، رام الله، فلسطين، 2018.

والتيار الديني، ومن خلال ذلك تم الإطلاع على أهم الأحزاب السياسية في إسرائيل التي تمثل الأطياف والتيارات الرئيسية في خارطة الأحزاب السياسية في إسرائيل¹.

2.3.1 حزب الليكود

تأسس حزب الليكود عام 1973، وبدأ كقائمة مشتركة مؤلفة من حزب هيروت والحزب الليبرالي والمركز الحر والقائمة الحكومية والحركة العمالية الإسرائيلية الكبرى. في عام 1988، اندمجت الأطراف في هذه القائمة المشتركة لتشكيل حزب واحد، الذي سمي بحزب الليكود، وحزب الليكود هو حزب يميني، برز لأول مرة في السلطة عام 1977، وبقي في السلطة حتى عام 1984. وبقي شريكاً في حكومات الوحدة الثلاث حتى عام 1990. ثم عاد الليكود لرئاسة الحكومة في الفترة من 1996 إلى 1999، ثم مرة أخرى من 2001 إلى 2006، تحت قيادة آرييل شارون. في أواخر عام 2005، عانى الحزب من انقسام داخلي، ثم عاد الليكود إلى السلطة في 31 آذار 2009، ويرتكز الليكود على المبادئ التالية²:

أ. وحدة الشعب اليهودي ومركزية إسرائيل في الحياة اليهودية.

ب. تجمع الشعب اليهودي في الوطن التاريخي، أرض إسرائيل ومن جميع البلدان.

ت. تقوية إسرائيل.

ث. الحفاظ على هوية الشعب اليهودي من خلال تعزيز التعليم اليهودي والعبري والصهيوني والقيم الروحية والثقافية اليهودية.

ج. حماية الحقوق اليهودية في كل مكان.

يعد الليكود من أكبر الأحزاب الإسرائيلية وأهمها منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن، وهو يستلم زمام السلطة منذ العام 2009 وحتى منتصف العام 2021.

¹ مخادمة، ذياب: *إسرائيل وخيارات السلام*، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، العدد9، 2008،

² شعبان، خالد: *التغيرات الحزبية في إسرائيل 1999-2010*، دائرة العمل والتخطيط الفلسطينية، فلسطين، 2014:31.

2.3.2 حزب العمل الإسرائيلي

هو حزب يسار الوسط، تأسس الحزب رسمياً في يناير عام 1968 وكان يعرف سابقاً باسم ماباي، أو حزب عمال أرض إسرائيل، وهو القوة السياسية الرئيسية في إسرائيل ونواة تأسيسها، وقد تأسس ماباي في عام 1930، وكان ديفيد بن غوريون الزعيم الفعلي للجالية اليهودية في فلسطين قبل عام 1948 ورئيس وزراء البلاد (مع انقطاع لمدة عامين) من عام 1948 حتى عام 1963، وفي عام 1968، اندمج ماباي مع حزبين يساريين أصغر في حزب العمل الإسرائيلي. حتى هزيمته في الانتخابات العامة عام 1977، كان جميع رؤساء الوزراء الإسرائيليين أعضاء في ماباي، ولاحقاً في حزب العمل. بعد ذلك عاد الحزب كشريك صغير في العيد من الحكومات الائتلافية. ومن أهم المبادئ الرئيسية لحزب العمل ما يلي¹.

أ. أن تكون حكومات إسرائيل ذات طابع ديمقراطي.

ب. التأكيد على رفاهية الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الإسرائيلي.

ت. اعتبار الاقتصاد الإسرائيلي أساس مبادئ السوق الحرة.

ث. التأكيد على عملية تحقيق السلام والأمن الشاملين في الشرق الأوسط.

يعتبر حزب العمل (ماباي سابقاً) من النواة المؤسسين لإسرائيل، وكان الحزب الأكبر في إسرائيل منذ العام 1948 لحين تشكيل حزب الليكود في العام 1973، حيث أصبح منافساً قوياً للعمل في الصراع على السلطة في إسرائيل.

2.3.3 حزب كاديما

ويعني "الإمام" بالعبرية، هو حزب سياسي ليبرالي وسط في إسرائيل، أسسه أرييل شارون عام 2005. وقد شكل هذا الحزب بعد خلاف حدث في حزب الليكود بعد الانفصال الأحادي الجانب

¹ بلال، احمد: معسكر اليسار الوسط في إسرائيل يتراجع أمام يمين نتنياهو، صحيفة المصري اليوم، 12 كانون الثاني

2013، تاريخ الدخول للموقع 2020/1/20: <https://www.almasyalyoum.com/news/details/284662>

عن قطاع غزة في آب 2005، حيث استقال رئيس الوزراء آنذاك أرييل شارون رسمياً من الليكود، وشكل حزب الوسط الجديد، كاديفا. وانضم إليه العديد من أعضاء الكنيست من الأحزاب الأخرى بما في ذلك حزب العمل والليكود - ودخل شارون رسمياً إلى الحزب كاديفا ضد رغبات عدد من مستشاريه. ويعني من ذلك تسليط الضوء على إنجازاته العسكرية الضخمة في التأثير على هذا القطاع من المواطنين الإسرائيليين، وقبل الانتخابات الأولى كحزب جدي، تعرض شارون لسكتة دماغية نزفية كبيرة وسقط في غيبوبة استمرت سنوات، ويرتكز برنامج الحزب على الثوابت التالية¹:

أ. متابعة خطة خارطة الطريق التي تدعمها الولايات المتحدة للسلام مع الفلسطينيين عن كثب.
ب. نزع سلاح الجماعات الإرهابية الفلسطينية وتفكيكها.

ت. التأكيد على أن تكون إسرائيل وطناً قومياً لليهود، وأن دولة أخرى ستنشأ منزوعة السلاح، مع نزع سلاح الإرهابيين.

يعتبر شارون مؤسس حزب كاديفا وأحد أقطاب حزب الليكود، وقد اختلف مع قادة الليكود وبالتحديد مع نتيناهو في طريقة الحكم وإدارة الدولة والعلاقة مع الفلسطينيين، فأسس حزب كاديفا.

2.3.4 حزب شاس

تأسس عام 1984، وشاس تعني (الأوصياء السفارديم) فقد نشأ حزب شاس من قبل اليهود السفارديم الأرثوذكسيين المتطرفين؛ استجابة لإحساسهم بأنهم في وضع غير مناسب وناقص في التمثيل الحزبي في السياسة الإسرائيلية بالمقارنة مع الأشكنازيين الحريديم. وقد برزت قوة حزب شاس في انتخابات عام 1999 عندما حصل الحزب على 17 مقعداً في الكنيست، وقد شكلت

¹ أبو دقة، أحمد: الأحزاب السياسية في إسرائيل، مجلة البيان، 2019: تاريخ الدخول للموقع 2020/1/25:

<https://albayan.co.uk/article2.aspx?id=1299>

وفاة الحاخام يوسف من بين العوامل التي أدت إلى ضعف أدائه في انتخابات عام 2015، حيث حصل على 7 مقاعد فقط، ويسعى الحزب إلى الأهداف التالية¹:

أ. استعادة مكانة مجتمع السفارديم التقليدي في خريطة المجتمع الإسرائيلي.

ب. إيمان الحزب بوجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

ت. يتطلع حزب شاس إلى جمع اليهود من جميع أنحاء العالم في إسرائيل.

ث. يدعم حزب شاس التوصل إلى اتفاقات سلام مع الدول العربية مع الحفاظ على أمن سكان إسرائيل.

يعتبر حزب شاس من الأحزاب الدينية المتطرفة، وهو أحد أكبر الداعمين لحكومة نتينياهو في مراحل تشكلها كافة.

2.3.5 حزب كولانو "كلنا"

تأسس في عام 2014، ويؤكد الحزب على أنه حزب مركزي، تم إنشاؤه من أجل تجديد الأمل في حياة أفضل لكل مواطن في إسرائيل، وينعكس ذلك من خلال اسمه (كلنا)، الذي يركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية في برنامجه، التي تتمثل في مواجهة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفساد، وتقليل الفجوات الاجتماعية. والتركيز على القضايا الأمنية، والقضايا الأخرى مثل الحقوق المدنية والدين والدولة وحقوق الإنسان².

2.3.6 حزب البيت اليهودي

تأسس عام 2008، وتم تشكيلة من خلال دمج الحزب الوطني الديني (المفدال) والاتحاد الوطني رسمياً في عام 2008، وهو حزب يميني موحد. برز دور حزب البيت اليهودي عام 2012 في ظل الانتخابات للكنيست الـ 19، وفي انتخابات عام 2015، حصل الحزب على 8 مقاعد فقط،

¹ الحافي، عامر: الأحزاب السياسية في إسرائيل، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 19، 2002، 34

² مركز رؤية للتنمية السياسية: الأحزاب الموسمية الإسرائيلية بين الصعود وفقدان التأثير، فلسطين، 2016

في كانون أول عام 2016، طرح الحزب مشروع قانون يسعى إلى إضفاء الشرعية على عشرات المواقع الاستيطانية الصغيرة للمستوطنات التي بنيت في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أرض خاصة لمواطنين فلسطينيين¹.

يرى الباحث أن التيارات الحزبية في إسرائيل تعمل على مرتكزات وثوابت تؤكد على بقاء إسرائيل، وأمنها، ورغم الاختلافات بين المجتمع الإسرائيلي في منابعه وأصوله ومكوناته، واختلافات الأيدلوجيات والأفكار والقيم، إلا أن إجماعهم على إسرائيل هي الجامع والرابط بين مختلف كل التيارات والقوى داخل النظام السياسي.

¹ جميع حكومات إسرائيل، موقع الكنيست الإسرائيلي: <https://m.knesset.gov.il/AR/mk/government/Pages/governments.aspx?govId=36>

جدول (1) الحكومات الإسرائيلية منذ العام 1977 وحتى يومنا هذا¹

رقم الحكومة	سنة تشكيلها	دورة الكنيست	رئيس الحكومة
حكومة إسرائيل الثامنة عشرة	1977	العاشرة	مناحيم بيغن
حكومة إسرائيل التاسعة عشرة	1981	العاشرة	مناحيم بيغن
حكومة إسرائيل العشرون	1983	العاشرة	اسحاق شامير
حكومة إسرائيل الحادية والعشرون	1984	الحادية عشرة	شمعون بيريس
حكومة إسرائيل الثانية والعشرون	1986	الحادية عشرة	اسحاق شامير
حكومة إسرائيل الثالثة والعشرون	1988	الثانية عشرة	اسحاق شامير
حكومة إسرائيل الرابعة والعشرون	1990-1992	الثانية عشرة	اسحاق شامير
حكومة إسرائيل الخامسة والعشرون	1992	الثالثة عشرة	اسحاق رابين
حكومة إسرائيل السادسة والعشرون	1995	الثالثة عشرة	شمعون بيريس
حكومة إسرائيل السابعة والعشرون	1996	الرابعة عشرة	بنيامين نتنياهو
حكومة إسرائيل الثامنة والعشرون	1999	الخامسة عشرة	يهود باراك
حكومة إسرائيل التاسعة والعشرون	2001	الخامسة عشرة	ارئيل شارون
حكومة إسرائيل الثلاثون	2003	السادسة عشرة	ارئيل شارون
حكومة إسرائيل الحادية والثلاثون	2006	السابعة عشرة	يهود اولمرت
حكومة إسرائيل الثانية والثلاثون	2009	الثامنة عشرة	بنيامين نتنياهو
حكومة إسرائيل الثالثة والثلاثون	2013	التاسعة عشرة	بنيامين نتنياهو
حكومة إسرائيل الرابعة والثلاثون	2015	العشرون	بنيامين نتنياهو
حكومة إسرائيل الخامسة والثلاثون	2020	الحادية والعشرون	بنيامين نتنياهو
حكومة إسرائيل السادسة والثلاثون	2021	الثانية والعشرون	نفتالي بينيت

من خلال الجدول السابق يرى الباحث بأن حزب الليكود اليميني هو من يسيطر على المشهد السياسي في العشرين سنة الأخيرة (قبل تزعم نفتالي بينت للحكومة وهو من أقطاب اليمين المتشدد)، فشارون هو أحد أركان الليكود تاريخياً قبل أن ينشق بسبب خلافات مع نتنياهو، وكذلك الحال مع اولمرت احد قادة الليكود قبل انشقاقه لنفس السبب.

¹ وتد، محمد: البيت اليهودي الصهيونية المتجددة في إسرائيل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013، ص23

2.4 مشاركة الأحزاب الدينية في الكنيست

رغم نظام فصل السلطات في إسرائيل القائم على توزيع النفوذ من خلال السلطات الثلاث للسلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية. كل هذه السلطات مقيدة في نفوذها وتخضع للقانون. يتم تحديد صلاحياتها ووظائفها بموجب قوانين المؤسسة وهي الكنيست التي تمثل مجلس النواب، وهو أساس سلطة سن القوانين، وللكنيست السلطة في تغيير هيكل الحكومة. إسقاط الحكومة بحجب الثقة عن الحكومة، أما السلطة التنفيذية لدولة إسرائيل، فتتمثل بالحكومة وهي السلطة التي تحدد السياسة العام للدولة، وتنفيذ قوانين الكنيست. لذلك شكلت الأحزاب الدينية تأثيره في النظام السياسي يفوق كثيراً ما تملكه من مقاعد في الكنيست، لذلك من يكون اليوم عضواً في الحكومة سيكون غداً في خانة الرقابة والمعارضة، ومن يكون في الرقابة اليوم سيكون غداً عضواً في الحكومة، لذلك الدور الرقابي دور فعال للأحزاب التي تكون خارج الائتلاف الحكومي، ومن خلال ذلك تم الاطلاع أهم مراحل مشاركة القوى الدينية في الكنيست الإسرائيلي موضحة كما يلي:

المرحلة الأولى منذ 1948-1977م: وهي المرحلة التي تمتد من بداية تشكيل دولة إسرائيل عام 1948، وقد حصلت القوى والأحزاب الدينية خلال هذه الفترة على 16 مقعداً من مقاعد الكنيست (البرلمان) وقد شكلت حصتها من الأصوات الانتخابية حوالي 12%. وقد حصل حزب المفدال على أعلى نسبة المقاعد للقوى الدينية بنسبة 70%، بينما حصل الحزب الثاني المتمثل بحزب اغودات إسرائيل وبلغت نسبة تمثيله حوالي 30% من مجموع القوى الدينية¹.

المرحلة الثانية منذ 1977-1984م: وقد شهدت هذه المرحلة حالة من التراجع في حصة القوى الدينية وخاصة في انتخابات 1981 وقد حصلت على ما مجموعه حوالي 10، حصل حزب مقاعد للمفدال على 6 مقاعد وحصل حزب اغودات إسرائيل على 4 مقاعد، وفي انتخابات 1984 وصلت إلى 6 مقاعد توزعت بين 4 مقاعد للمفدال ومقعدين لاغودات إسرائيل.

¹ خليفة، احمد: الاحزاب الدينية القوة الانتخابية والاعتبارات الائتلافية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج3، عدد10،

المرحلة الثالثة منذ 1988: وقد شهدت هذه الفترة صعود حركة شاس كممثلة للتيار الأصولي الحريدي والطوائف الشرقية، وقد حصل إلى حوالي 17.5% من إجمالي الأصوات الانتخابية، وحصل على 18 مقعداً سنة 1988م، وقد حصل على 27 مقعداً سنة 1999م¹.

المرحلة الرابعة: 2003 - 2015: وبرزت أحزاب الرفاه، وحزب الأعمار والإسكان، حيث حصلت على 11 مقعد عام 2003، وفي عام 2006 حصلت أحزاب التجارة والاتصال والأديان على 9 مقاعد، وفي عام 2009، حصلت الداخلية والإسكان على 8 مقاعد، وفي عام 2013 حصلت الأعمار والإسكان والأديان، والقدس والشتات على 19 مقعد. وفي انتخابات 2015 حصلت الأحزاب ذات التوجه الديني على 19 مقعد، وقد حصل حزب شاس على 7 مقاعد ويهودات التوراة على 8 بينما حصل حزب سوية على 4 مقاعد²

المرحلة الخامسة: انتخابات 9 نيسان 2019، وقد فازت الأحزاب التالية: الليكود 37 مقعداً، حزب أزرق و أبيض 36 مقعداً، حزب العمل 6 مقاعد ايحود مي فلاغوت هاي امين 5 مقاعد، يهودوت هتوراة 8 مقاعد، شاس 8 مقاعد ميرتس 4 مقاعد، الجبهة والعربية للتغيير 6 مقاعد، التجمع والقائمة العربية الموحدة 4 مقاعد، كولانو 4 مقاعد³.

¹ مصطفى، مهند: قراءة في الانتخابات الاسرائيلية للكنيست ال 20 للعام 2015، انعكاسات بنيوية وسياسية، مركز الزينونة للدراسات والاستشارات، 2015، تاريخ الدخول للموقع 2021/11/13: <https://bit.ly/3G38EWU>

² بدر، أشرف: انتخابات الكنيست الإسرائيلية لعام 2015 قراءة تحليلية، المركز الفلسطيني للاعلام، 2015.

³ زحالقة، جمال: قراءة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 119 - صيف 2019،

جدول (2) نتائج الانتخابات التي أجريت في 2 مارس 2020¹

عدد المقاعد التي حصل عليها في انتخابات مارس 2020	التوجيه الأيدولوجي	الحزب
36	اليمن	الليكود
33	الوسط	تحالف أزرق أبيض
15	خليط بين الشيوعية والقومية واليسار	القائمة المشتركة
9	ديني متشدد مؤيد لليمن	شاس
7	يمين متشدد	يهود هتوراه
7	يسار	تحالف العمل جيش ميرتس
7	اليمن العلماني	إسرائيل بيتنا
6	اليمن	يمينا

المرحلة السادسة: انتخابات 23 مارس 2021: جاءت نتيجة الانتخابات التي أعلنت بعد الانتهاء

من فرز جميع الأصوات على النحو التالي²

¹ هيكل، فتوح وآخرون: الانتخابات الإسرائيلية 2021: قراءة في النتائج وخريطة التحالفات والتوجهات المحتملة، موقع

تريندز للبحوث والاستشارات، 2021، تاريخ الدخول للموقع 2021/11/17: <https://bit.ly/311YAcX>

² المرجع السابق.

جدول (3) نتائج الانتخابات التي أجريت في 23 مارس 2021

الرقم	الحزب	زعيم الحزب	عدد المقاعد
1	حزب الليكود	بنيامين نتنياهو	30
2	"يش عتيد" (هناك مستقبل)	يائير لابيد	17
3	شاس	أريه درعي	9
4	كاحول لفان_أزرق أبيض)	بيني جاننس	8
5	يهود هتوراه	موشية غفني	7
6	العمل	ميراث ميخائيلي	7
7	يمينا	نفتالي بينت	7
8	إسرائيل بيتينو	أفيجدور ليرمان	7
9	القائمة المشتركة	أيمن عودة	6
10	تكفا حداشاه (الأمل الجديد)	جدعون ساعر	6
11	هتسبونيت هدتيت (الصهيونية الدينية)	بتسلئيل سموتريتش	6
12	ميرتس	نيتسان هوروفيتس	6
13	القائمة العربية الموحدة	منصور عباس	4

واستطاع نفتالي بينت زعيم حزب يمينا الديني من تشكيل الحكومة وتروؤس منصب رئيس الوزراء، ليكون أول رئيس وزراء من المتدينين¹

¹ نفتالي بينيت: أول رئيس وزراء متدين في تاريخ إسرائيل، BBC عربي، 2021، تاريخ الدخول للموقع 2021/11/18:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57504142>

الفصل الثالث

العوامل التي أسهمت في سن قانون القومية

الفصل الثالث

العوامل التي أسهمت في سن قانون القومية

يقنن مشروع قانون الدولة القومية اليهودية المبادئ التي تكفل التفوق الديمغرافي لصالح اليهود، وتعزز مكانة اللغة العبرية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، وتعّدّ الشريعة اليهودية مصدر التشريع في إسرائيل. كما ينص مشروع القانون المذكور على أن إسرائيل هي الدولة التي لا يجوز إلا لأبناء الشعب اليهودي أن يمارسوا حقهم في تقرير المصير فيها. هذه هي الأعمدة الأساسية لمشروع القانون الذي تم بأكثر من صيغة مختلفة من قبل أعضاء الكنيست التابعين لائتلاف الحكومية، وفي ظل غياب الدستور الإسرائيلي، واعتبار الدين اليهودي مصدراً أساسياً للتشريع، يقدّم قانون القومية الدين على المواطنة، وينسف النظام الديمقراطي للدولة الذي تتغنى به إسرائيل، فيما يحتاج تغييره إلى إقرار من غالبية أعضاء الكنيست كونه قانوناً أساسياً محصناً¹.

ويعتبر القانون الأراضي الفلسطينية المحتلة وطناً تاريخياً للشعب اليهودي، ما وينفي أي أحقية للفلسطينيين على أرضهم، كما يلغي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحق العودة للاجئين، إلى جانب التمهيد لأي سياسات إسرائيلية لسرقة أراضي الفلسطينيين عبر تملكها قانونياً، أو عن طريق الاستيطان، ويحرم القانون الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الأراضي المحتلة العام 1948، من فرص الممارسة لمواطنة، وما يترتب عليه من حقوق سياسية ومدنية واجتماعية وثقافية ودينية واقتصادية².

يعد قانون القومية للشعب اليهودي دليلاً واضحاً على الفوقية اليهودية، واعتبر حق تقرير المصير هو حق لليهود فقط، كما ذكر القانون بأن القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل، مما

¹ جبارين، يوسف: *قانون القومية والفوقية اليهودي*، مجلة قضايا اسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، عدد 56، 2015، ص 44-54.

² غنايم، مسعود (عضو في الكنيست عن الحركة الإسلامية): مقابلة عبر قناة مساواة الفضائية- صوت فلسطيني الداخل، برنجامج صباخنا غير، بتاريخ 24-7-2018. على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=8nE71CD3ag8>

يعني تجاهل اتفاقيات السلام الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي واتخاذ قرارات أحادية الجانب تتفق مع المصلحة الإسرائيلية دون مراعاة ضرورة حل قضايا الوضع النهائي المرتبطة بالقدس واللجئين والاستيطان¹.

وينسب قانون القومية للأمة وليس للشعب، وبالتالي عند الحديث عن القومية نتحدث عن أمم، ولا تعتبر إسرائيل أمة، وعلى اعتبار أنها شعب، فهذا الشعب متباين ومختلط ومستحدث، ويقوم هذا القانون على مفهوم عنصري يقوم على العرق، وليس بناءً على حقوق الإنسان أو الأديان، ويعني هذا بأن إسرائيل دخلت في نفق العنصرية، ووفق هذه الآلية جهزت إسرائيل عن سبق إصرار قانون عنصري يعادي القوميات الأخرى².

ويمكننا تقسيم أهم العوامل التي أسهمت في تشجيع سن الحكومة الإسرائيلية لقانون القومية للشعب اليهودي إلى ما يلي:

3.1 العوامل الداخلية

لعبت العوامل الداخلية دوراً هاماً في مساهمة وقيام الكنيست بسنّ قانون القومية وقوانين عنصرية أخرى، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه القوانين على النحو التالي:

3.1.1 تصاعد قوى اليمين

من أهم الأسس الأيديولوجية التي قامت عليها العنصرية الصهيونية ما يلي³:

1. وحدة الشعب اليهودي "نظرية العرق اليهودي": إن مقولة "اليهود يشكلون أمة عالمية واحدة، وإنهم العرق الأنقى والأفضل" هي أحد أهم الأسس الأيديولوجية للعنصرية الصهيونية، وقد

¹ الطيبي، أحمد (عضو في الكنيست الإسرائيلي): مقابلة مع عبر قناة الميادين، برنامج حوار الساعة، بتاريخ 8-12-2019. على الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/3ejFCWE>

² الصباغ، أليف (محلل سياسي مختص بالشأن الإسرائيلي): مقابلة عبر شبكة معاً الإعلامية، برنامج التاسعة، بتاريخ 31-7-2018. على الرابط الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=UeMRMasBBGc>

³ خليل، هاني، حافظ الأسد، الإدانة التاريخية الثورية للإرهاب الدولي، دار طلاس للنشر، الطبعة الأولى، 1990، ص320-322

استمدت الحركة الصهيونية نظرية العرق الأعلى، من النظرية العرقية التي سادت وانتشرت في القارة الأوروبية، هذا وتستند مقولة العرق اليهودي الأنقى إلى الأسس التالية:

- اعتبار العرق اليهودي من الأعراق الرئيسية في العالم، وأن هذا العرق حافظ على وحدته، رغم التأثيرات المناخية عليه، كما حافظت السمة اليهودية على نقاوتها.
- محاولة إيجاد بعض الخصائص والصفات المميزة في العرق اليهودي، التي تجعل منه شعبًا قادرًا على صنع المعجزات، وكما يقول الصهيوني "ليوبنسكى": إن اليهود يؤدون دورًا أهم من أي دور تؤديه الشعوب الأخرى في العالم المتحضر.
- محاولة إبراز ما أسماها "هرتزل" الرسالة الحضارية للشعب اليهودي عندما قال: إن الدولة اليهودية ستكون عبارة عن حصن منيع للحضارة في وجه الهمجية. إذا فإن المرتكز الأيديولوجي الأول للعنصرية الصهيونية يقوم على أساس "أن اليهود أمة واحدة وأنهم العرق الأنقى والأقوى"¹

2. مقولة الحق التاريخي لليهود في فلسطين العربية: "لقد حاولت الصهيونية العنصرية أيضًا، إيجاد المبررات التاريخية لاستيطانها فلسطين، ومن هذه المبررات محاولة إبراز أن اليهود قد سكنوا من قبل في فلسطين، وأن هذه الأرض قد منحها الله لهم، وأنهم قد تشتتوا نتيجة لعوامل مختلفة، وأن شتاتهم ليس سوى مرحلة عابرة في تطور التاريخ اليهودي، وأنهم سوف يعودون إلى فلسطين، وقد حاول العديد من الكتاب اليهود تبرير عودة اليهود بمبررات مختلفة، دينية، وسياسية، وهذه النزعة ليست جديدة، بل نجد أسسها في القرن السادس عشر، وفي المراحل التاريخية اللاحقة.

إن مقولة الحق التاريخي لليهود في فلسطين العربية شكلت مرتكزًا أساسية للصهيونية العنصرية، التي اعتبرت أن فلسطين، ليست سوى "الأساس والمنطق" للعودة إلى أرض إسرائيل التي تتطابق مع امتداد الوطن العربي، حسب مفاهيمهم"².

¹ القشطيني، خالد: الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص50-59

² غاردي، روجيه: قضية إسرائيل، دراسة في الصهيونية السياسية، ترجمة نزيه الشوفي، المنارة، بيروت، 1997، ص

ويرى الباحث أن استغلال التاريخ اليهودي قديماً جاء من خلال إثارة عواطف اليهود والإدعاء بأحقيتهم في هذه الأرض، كونهم سكنوها في فترة من فترات التاريخ السابقة.

3. مقولة الاختيار الإلهي للشعب اليهودي وبين "مقولة الرغبة الإلهية"، وتتضمن هذه الفكرة أن الشعب اليهودي قد اختير من قبل الله؛ ليكون الشعب المختار أو ثمة اختيار إلهي للشعب اليهودي، وقد حاولت الفلسفة اليهودية الربط بين هذه المقولة وبين رسالة الشعب المختار، وأرادت العنصرية الصهيونية من خلال ربط أفكارها السياسية بالأفكار والمقولات الدينية إعطاء مبررات أخلاقية ودينية لتصرفاتها العنصرية. إن الصهيونية الدينية (أي استخدام الدين اليهودي في خدمة الصهيونية)، هي إحدى الوسائل التي حاول من خلالها قادة الحركة الصهيونية منع اندماج اليهود في الحياة المدنية، والسياسية للمجتمعات التي كانوا يعيشون فيها، ولذلك فإن رجال الدين اليهودي، وجدوا في الصهيونية أيضاً أحد المرتكزات الأساسية للعنصرية الصهيونية¹.

3.1.2 ظهور القوى الدينية المتطرفة على الساحة الإسرائيلية

تعد الأحزاب الدينية من القوى المؤثرة في إدارة الحكومات الإسرائيلية، فهي مرجعية دينية من وجهة نظر اليهود في ما يتعلق في القضايا التي تهدد الوجود الإسرائيلي، وقد برز دور الأحزاب الدينية من نشأة دولة إسرائيل من خلال فكرة انشاء وطن قومي لليهود في أرض فلسطين، حيث شرعت الأحزاب الدينية هذا الموروث الاعتقادي في وعد بلفور عام 1917، لتحقيق آمال وطموحات الشتات اليهودي في بناء دولتهم².

تشكل العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل حالة من الغموض والتعقيد بالرغم من المظاهر الخارجية التي تبرز ان إسرائيل دولة ديمقراطية ومدنية، لكن طول تاريخها السياسي تدمج القيادات الإسرائيلية بين موروث المعتقد العسكري والمعتقد الديني، ويمثل العامل الديني الركيزة الأساسية لما وصفته الحركة الصهيونية بالقومية اليهودية في إسرائيل، رغم مدنية الدولة

¹ غاردي، روجيه: قضية إسرائيل، دراسة في الصهيونية السياسية، مرجع سابق، ص70-73

² المسيري، عبد الوهاب: الموسوعة اليهودية، دار الشرق، مصر، 1999، ص11

وممارساتها الديمقراطية، إلا ان الثوابت الرئيسية قائمة بفكرة " الولاء الوطني"، وبررت هذه الفكرة من خلال مطالبها بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين¹.

لقد ظهر دور الاحزاب الدينية في اسرائيل في مختلف القطاعات والمؤسسات بالاضافة الى دورها السياسي من خلال المشاركة السياسية والتمثيل في مؤسسات الدولة، سواء كان على المستوى الرسمي كأعضاء في الحكومة أو نواب كنيسة أو قضاة في المحاكم العليا، أو ضباط ومسؤولين في المؤسسة العسكرية والأمنية.

تبرز العلاقة بين الدين والدولة اليهودية لفترة تعود إلى ما قبل إنشاء ما بدولة إسرائيل، وقد عرفت هذه الترتيبات باسم "الوضع الراهن" في عام 1947، قبل نشأة دولة اسرائيل، حيث أصدر ديفيد بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية آنذاك، خطاباً يعرف باسم "خطاب الوضع الراهن"، تضمن فيه أن تأخذ الدولة اليهودية القانون الديني اليهودي (الهالخا) بعين الاعتبار في أربع قضايا: سيكون يوم السبت هو يوم الراحة الأسبوعي، وسيتم احترام قوانين الكوشر في مؤسسات الدولة وقوات الدفاع الإسرائيلية، وسيتم تحديد الزواج والأحوال الشخصية بموجب القانون الديني اليهودي، وأنظمة المدارس الدينية سيكون لها الاستقلال التعليمي. لم يكن للرسالة الموجهة إلى الحاخامات أي قوة قانونية، لأنها كانت مكتوبة قبل إنشاء الدولة، لكنها كانت تعتبر دائماً ملزمة².

بالرغم الاختلافات الايدولوجية والفكرية سالفة الذكر إلا ان القوى الدينية استطاعت أن تجري تغييراً جذرياً في مناخ الحياة السياسية في إسرائيل، وقد برز التوافق الوحدوي للمجتمعات اليهودية منذ نشأة دولة إسرائيل عام 1948 وتحقيق الأحلام باحتلال الأراضي الفلسطينية من خلال الحروب 1967 و 1973 لتصبح قوة سياسية كبيرة في الشرق الأوسط³.

¹ بشارة، عزمي: *دوامة الدين والدولة في اسرائيل*، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 1، عدد 3، 1990، ص 32

² اللطيفي، عادل: اسرائيل اليهودية بديلاً عن المواطنة، موقع مونت كارلو الدولية، 2018، تاريخ الدخول للموقع <https://bit.ly/3pmKdwQ> :2021/10/20

³ عماد، جاد: *الانتخابات الاسرائيلية*، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1999، ص 55

3.1.3 أثر القوى الدينية في الصراع الإسرائيلي العربي

يعد الصراع العربي الإسرائيلي من أكثر الصراعات التاريخية التي عرفها العالم المعاصر، حيث تمتد جذور ومصادر الصراع من اقرار وعد بلفور عام 1917 الى قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948. ومن ثم استمر الصراع عبر مراحل ومحطات تاريخية على كافة مختلف الجوانب الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وقد شكلت عمليات السلام احد محاور حل الصراع انطلاقا من اتفاقية ديفيد عام 1979 الى اتفاقية وادي عربة 1993-1994، بالإضافة إلى الاتفاقيات الفرعية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، فقد كانت جميع التسويات السياسية التي تمت حتى الآن بين إسرائيل من جهة وكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية تعد تسويات سلمية ملغومة ومتوترة، لأنها تحتوي من داخلها مصادر التوتر والصراع أكثر من المصادر الخاصة بالتسوية الدائمة والشاملة والمستقرة¹.

لقد شكلت العقيدة الصهيونية في تفسيرها للأساطير والمزاعم الدينية للوطن القومي اليهودي على ارض فلسطين هي مجرد تفاسير محرفة عمل اليهود على اختلاقها كوقائع دينية من التوراة والتلمود والتي مزجها قادة المشروع الصهيوني مع العقيدة الأيديولوجية العلمانية لما يسمى بدولة اسرائيل. فعلى مستوى القوة العسكرية الإسرائيلية فإسرائيل رغم صغر حجم المساحة والسكان الا ان النوع كان أهم بكثير من الكم، فقد برز الاهتمام بزيادة حجم القوات المدرعة من خلال إدخال الدبابات الإسرائيلية المتطورة، وتطوير ذخائر المدفعية، وإدخال أنظمة تسليح متطورة للقاذفات، وأنظمة الرادار وشبكات الدفاع الجوي².

فكان الصراع العربي الإسرائيلي احد الدوافع التي عززت دور القوى الدينية في دولة إسرائيل، كونها تدعوا للأساس الوجودي لدولة إسرائيل القائم على أساس الدين الذي يرسخ ثوابت وجود دولة إسرائيل في ارض الميعاد، لذلك فإن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مدفوع بعوامل متعدد سواء كانت دينية عرقية او قومية، تاريخية، ودينية³

¹ ثابت، احمد: جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 216، ص11

² جارودي، جوري: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الشروق، مصر، 2000، ص44.

³ سويلم، حسام: الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2004، ص23

لقد شكل البعد الديني أساس هذا الصراع لعدة عوامل دينية مرتبطة بالإسلام واليهودية تملّي دور الدين باعتباره العامل الرئيسي في النزاع، بما في ذلك قدسية الأماكن المقدسة بالنسبة للمسلمين مما يقلل هذا الارتباط باحتمال قيام سلام دائم بين الجانبين، بالمقابل يرى الصهاينة المتدينون المتطرفون في إسرائيل أنفسهم على نحو متزايد كأوصياء ومعرفات للطريقة التي ينبغي أن تكون بها الدولة اليهودية، وهم صارمون للغاية عندما يتعلق الأمر بأي تنازلات للعرب. من ناحية أخرى، تدعو الجماعات الإسلامية في فلسطين وأماكن أخرى من العالم الإسلامي إلى ضرورة تحرير المناطق والمواقع "المقدسة الواقعة تحت احتلال إسرائيل لأسباب دينية، والوعظ بالعنف والكرهية ضد إسرائيل والشعب اليهودي باعتباره مختصب ومعتد على أرض عربية فلسطين.

3.1.3.1 تأثير القوى الدينية في الصراع مع الفلسطيني

لا شك أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مدفوع بعدة عوامل: العرقية، القومية، التاريخية، والدينية. فقد قضايا الحدود، والأمن، والاعتراف المتبادل، واللجوء، والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وقضية السلطة على القدس اسس الصراع بين الشعبين اليهودي والإسلامي، ومن ابرز القضايا التي شكلت الصراع الإسرائيلي الفلسطيني القضايا التالية:

1. الصراع على القدس: يشكل القدس بمكوناته الدينية المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة أهم المعالم الإسلامية، ويعد القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وقد تعرض القدس عبر التاريخ للحصار والاحتلال والتدمير، وقد حكم القدس من المصريين القدماء، والكنعانيين، والإسرائيليين، واليونانيين، والرومان، والفرس، والبيزنطيين، والخلافة الإسلامية، والصليبيون، والعثمانيون، وأخيرا البريطانيون، قبل تقسيمها إلى قطاعات إسرائيلية وأردنية 1948 إلى 1967. وفي التاريخ اليهودي والتوراتي الذي يدعي أن القدس كانت عاصمة مملكة إسرائيل في عهد الملك داود. كما أنها موطن لجبل الهيكل، والحائط الغربي، وكلاهما من المواقع المقدسة للديانة

اليهودية. حتى قرار الولايات المتحدة بنقل السفارة إلى القدس تشير إلى أن الكثيرين ينظرون إلى هذه القضية بشكل أساسي في ضوء ديني¹.

2. قضية المستوطنات في الضفة الغربية أيضا لها جانب ديني، حيث تشكل قضية المستوطنات بعد ديني: حيث يرى الإسرائيليون ضرورة بناء المستوطنات على أرض إسرائيل التوراتية قبل عودة المسيح، وهو أمر أساسي للمعتقدات بعض اليهود الأرثوذكس الذين يسعون في بناء المستوطنات لتحقيق هذه النبوءة، مما يشكل ذلك حالة من الصراع بين اليهود والفلسطينيين، حيث تبني المستوطنات في أراضي عربية فلسطين، إلا أن إسرائيل ضربت بعرض الحائط كل الاعتبارات والاتفاقيات الدولية².

3. دور القوى الدينية في تراجع عملية السلام: وتتنظر القوى الدينية إلى قبول السلام مع إسرائيل على أنه خيانة دينية، وأنه يتعارض مع معتقدات المتطرفين الدينية التي ترى في عملية السلام انتقاص في سيادة دولة إسرائيل³.

3.1.3.2 استغلال القوى والأحزاب الدينية الصهيونية للدين:

لذلك شكلت القوى الدينية دور أساسية للديانة اليهودية، باعتبار أن الدين أهم عناصر القومية اليهودية، لذلك استغلت القوى الدينية في إسرائيل الدين ورموزه وإنجازاته لتحقيق أهدافها من خلال ما يلي⁴:

1. توحيد أفكار المجتمع الإسرائيلي من خلال إيجاد مجموعة مشتركة من القيم والمبادئ والمعتقدات التي تجمعهم.

¹ مصطفى، محمد: الدين والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني: سببه ونتيجته وعلاجه، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2018، تاريخ الدخول للموقع 2021/10/28: <https://bit.ly/3lnZAnC>

² مصالحة، نور الدين: إسرائيل الكبرى والفلسطينيين، سياسة التوسع 1967-2000، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2000

³ الشامي، رشاد: القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، عالم المعرفة، الكويت، 1994.

⁴ سويلم، حسام: استراتيجية إسرائيل لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية المستقبلية، صحيفة البيان الإماراتية، 1999، تاريخ الدخول للموقع 24.10.2021: <https://www.albayan.ae/opinions/1999-07-02-1.1093708>

2. إضفاء الحالة الشرعية على مؤسسات الدولة القائمة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

3. العمل على حشد جهود وطاقات الأفراد في إسرائيل حول تحقيق أهداف ومصالح الدولة.

لقد ساعدت الأفكار والبرامج التي تتبناها القوى الدينية بتعميق الموروث الديني مما شكلت هذه المعطيات الرموز والشعارات الدينية لدولة إسرائيل، والتي تعترف بتعاليم الرب حسب معتقداتهم، بل تعبيراً عن استعادة السيادة اليهودية والعودة إلى أرض الميعاد، باعتبارها تعاليم تجسد طاعة الله وتعاليم التوراة. هذه المعطيات أدت إلى صعود التيارات الدينية ومناقستها على المستوى السياسي والديني والاجتماعي¹.

لقد شكل البعد الديني الذي يدعوا إلى التعلق بأرض إسرائيل دوراً بارزاً بشكل خاص خلال الحملة ضد اتفاقيات أوسلو خلال الأعوام 1993-1995. والتي أحدثتها القوى الدينية المتمثلة في حركة المستوطنين ومؤيديها تحت قيادة مجموعة من الحاخامات المتطرفين، وقد صور المستوطنون رئيس الوزراء رابين وحكومته خونة للميثاق اليهودي الذي يؤكد يهودية الدولة، وكان النتيجة هي قتل رئيس وزراء إسرائيل رابين في تشرين ثاني عام 1995، وقد شكل اغتيال رابين أزمة في صفوف الصهيونية الدينية وجهازها السياسي، وعلى غرارها تم تغيير اسم الحزب الوطني الديني تحت اسم البيت اليهودي. باعتباره بمثابة الذراع السياسي لحركة المستوطنين وكشريك في الائتلاف الحاكم لرئيس الوزراء نتنياهو².

وقد انطلقت القوى الدينية على الساحة السياسية من خلال تشكيل أحزاب ذات صبغة دينية مثل احزاب الحريديم، والجالية اليهودية الرسمية، الوصول إلى اتخاذ قرار ديني للدولة بجعل إسرائيل دولة تخدم القانون اليهودي باعتبارها دولة يهودية، وترسيخ معتقداتهم القائمة مبدأ ديني يؤكد نبوءة أرض إسرائيل الكبرى، كعنصر أساسي في الأيديولوجية الصهيونية³.

¹ وازن، محمد: تعرفوا إلى الشخصية اليهودية عبر رموزها الدينية، صحيفة رصيف 22، 2017، تاريخ الدخول للموقع: <https://bit.ly/3piYVFl>:2021/10/25

² خليفة، احمد: الاحزاب الدينية القوة الانتخابية والاعتبارات الائتلافية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج3، عدد10، 1996: ص76

³ وتد، محمد: تجنيد اليهود الحريديم: صراع سياسي جوهره ديني، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2017، ص13

يرى الباحث أنه بالرغم بأنه لا يوجد دستور في إسرائيل يتضمن إعلان يفرض الفصل بين الدين والدولة، إلا أنه من الصعب قطع الصلة بين الدين اليهودي والدولة القومية اليهودية، لأن اليهود ينظرون إلى اليهودية كأمة ودين، ويقال إن فصل الدين اليهودي عن الدولة قد يفصل بين الأمة اليهودية والدولة، وهو ما يتناقض مع رغبة الغالبية العظمى من مواطني الدولة اليهودية الذين يريدون أن تكون إسرائيل الدولة القومية للدولة والشعب اليهودي معاً.

3.1.4 واقع الأحزاب السياسية الإسرائيلية

أفرز مشروع قانون الدولة القومية اليهودية شخراً بين معسكرين سياسيين، فقد أبدت أحزاب التيار اليميني التي تشكل الأغلبية في حكومة نتنياهو تأييدها ومساندتها الكاملة لمشروع القانون، حيث تفترض هذه الأحزاب بأنه ما من سبب يحول دون سن قانون ينص على واقع إسرائيل بصفتها دولة يهودية، وذلك بالنظر إلى أن هذا المفهوم يشكل جوهر الإجماع بين صفوف الجمهور الإسرائيلي اليهودي. في المقابل، لا تخفي أحزاب تيار يسار الوسط الصهيوني الذي تتزعمه تسيبي ليفني، وزيرة العدل السابقة معارضتها الشديدة لمشروع القانون، وكان النقاش الجماهيري والسياسي حول هذا المشروع حاداً وجدياً، بينما لاقى هذا النقاش استهجاناً بين الفلسطينيين، إذ كان نقاشاً عبثياً بالنسبة للفلسطينيين أنفسهم، أي شيء على ظرف التمييز العنصري الذي يعيشونه¹.

وقد اقترح التيار السياسي اليميني الإسرائيلي وللمرة الأولى قانون أساس يميز بين أرض إسرائيل وإسرائيل، فيما يتصل بإنجاز تقرير المصير، فمشروع قانون الدولة القومية ينص على أن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وعلى أن إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي، الذي يحقق فيها تطلعه إلى تقرير مصيره، ويفهم المحللون القانونيون هذا التمييز على أنه يعني أن تل أبيب والخليل ليستا متكافئتين في نظر القانون، بالتالي فهو لا يعتبر أنه وبالضرورة كل أرض إسرائيل هي إسرائيل، وقد يعتبر هذا التمييز الاصطلاحي أساساً

¹ العوض، وليد (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني): برنامج وراء الحدث - قناة الغد، بتاريخ 19-7-

2018. على الرابط الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=OLEgw7KLLPc>

لوضع حدود دائمة لإسرائيل دون الأراضي المحتلة عام 1997. وبناء على ذلك، يتعارض الرأي الذي أبداه القاضي إدموند ليفي، قاضي محكمة العليا - الذي رأى أن غزة هي جزء من أرض إسرائيل، وبالتالي فهي جزء من إسرائيل، وهو رأي قصد منه القاضي ليفي أن الاستيطان يشكل إنجازاً لحق الشعب اليهودي في تقرير مصيره مع مشروع قانون الدولة القومية. وعلى خلاف ذلك، تظهر التصريحات التي كانت ليفني تطلقها وهي على رأس وزارة الخارجية في حكومة إيهود أولمرت، التي كانت تقول فيها بوجوب تمكين المواطنين العرب من إنجاز حقوقهم الجمعية في دولة فلسطينية عتيدة، مع مشروع قانون الدولة القومية الذي ينكر الحقوق الجمعية الواجبة للعرب في إسرائيل¹.

3.1.5 الأوضاع الخاصة بفلسطيني الداخل 48

أدى عزوف الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة العام 1948 عن ممارسة الحياة السياسية، وانتشار حالة من الإحباط واللامبالاة في صفوفهم إلى ضعف تأثيرهم على قطاعات الحياة السياسية ومشاركتهم فيها، حيث قامت الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو باستغلال هذا الوضع والعمل على تمرير قانون القومية اليهودية كقانون أساسي للدولة لحفظ حقوق اليهود وتشريع التمييز ضد العرب المقيمين ضمن أراضي عام 1948.²

كما أسهم ضعف لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في تمرير قانون القومية بسهولة، حيث اتبعت الحكومة الإسرائيلية سياسة لإضعاف الوجود الفلسطيني في الأراضي المحتلة، تمثلت في سياسة الملاحقة لقيادات ومكونات لجنة المتابعة للجماهير العربية، وحظر بعض القوى مثل الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح، والتضييق على ممارسة أي نشاط سياسي أو اجتماعي، وصولاً إلى الاعتقال تحت ذرائع أمنية³.

¹ جبارين، يوسف: قانون القومية والفوقية اليهودي، مرجع سابق، ص 59.

² بشارة، عزمي: برنامج في العمق، عبر قناة الجزيرة، بتاريخ 4-11-2010، <https://bit.ly/3xj2A9d>.

³ السلطان، نمر (محاضر في كلية الحقوق في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن): برنامج قراءة مغايرة لقانون القومية، بتاريخ 28-7-2018. على الرابط: <https://bit.ly/2PgwGJf>.

كما أدى ضعف تأثير القائمة العربية المشتركة في الكنيست إلى السماح بإقرار القومية اليهودية، حيث تسببت السياسات الإسرائيلية الممنهجة تجاه النواب العرب، من خلال إصدار قوانين تقوّض من وجودهم داخل الكنيست؛ مثل قانوني الولاء والإقصاء، في إضعاف تأثيرهم السياسي، وفاقم الأمر تحريض المستويات السياسية والتشريعية العليا في الحكومة الإسرائيلية ضد النواب العرب. من جانب آخر، تسبب عدم وجود أي مردود سياسي لنواب الكنيست العرب إلى توتر وانقسام بين الجمهور الفلسطيني، وحالة من معارضة تمثيل الفلسطينيين في الكنيست¹.

وأسهمت السياسات التمييزية الاقتصادية التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين إلى إضعاف التجمعات الفلسطينية اقتصادياً، الأمر الذي ترتب عليه إضعافهم في مجالات الحياة المختلفة؛ كالمجالات التنموية والثقافية والاجتماعية، وأدت إلى إشغالهم عن مواجهة القوانين والسياسات العنصرية الإسرائيلية، ودفعت ببعض التجمعات إلى تغليب مصالحهم الاقتصادية والامتيازات التي تقدمها لهم الحكومة الإسرائيلية عن حقوقهم الوطنية والمطالبة بها².

كما عملت السياسات الإسرائيلية على قطع أو أضعف التواصل بين المجتمعات الفلسطينية في أراضي 48، إضافة إلى الخلافات بين الأحزاب العربية وعدم الوصول إلى رؤية إستراتيجية وحدوية بين تلك الأحزاب تهدف إلى مواجهة السياسات الإسرائيلية وقوانينها العنصرية بشكل أفضل، بحيث تسلك الأحزاب المختلفة، في رؤيتها للصراع، مسارات مختلفة في مواجهة تلك القوانين، إذ يرى البعض أن الانخراط في الأنشطة الإسرائيلية ومؤسسات دولة الكيان من شأنه أن يسهم في خلق حالة أفضل من مواجهة السياسات الإسرائيلية وانتزاع الحقوق الفلسطينية، فيما يرى آخرون أن تلك الحالة والتماهي مع الرؤية الإسرائيلية في استقطاب الفلسطينيين داخل

¹ صادق، عيد: *المواقف الدولية من قانون الدولة القومية لليهود*، مجلة رؤية التريكية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مجلد 7، العدد 4، 2018، ص 82.

² الطيبي، احمد: برنامج حوار الساعة، مقابلة عبر قناة الميادين، بتاريخ 8-12-2019. على الرابط الإلكتروني:

<https://bit.ly/3ejFCWE>

مؤسساتها، سبب رئيسي في تصعيد إسرائيل لسياساتها بحق الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة¹.

بالإضافة إلى غياب إستراتيجية فلسطينية رسمية لمواجهة الاحتلال وسياساته التي تسبب في ضعف المؤسسات الفلسطينية الرسمية ممثلة بمنظمة التحرير، وتداعيات الانقسام الفلسطيني السلبية، في غياب إستراتيجية قادرة على مواجهة السياسات الإسرائيلية العنصرية الهادفة إلى إلغاء الوجود الفلسطيني، وابتلاع الأراضي الفلسطينية، والسيطرة على القدس كاملة، ومنع قيام أي احتمالية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، كما دأبت القيادة الفلسطينية على التعامل بردود الفعل، وليس ضمن سياق إستراتيجية عمل موحدة، مما أضعف جميع تحركاتها في هذا السياق².

3.1.6 ضعف اليسار في إسرائيل

تراجعت قوة اليسار الإسرائيلي على المستوى السياسي والحزبي في السنوات العشرين الأخيرة، أي منذ بداية الألفية الجديدة، حيث لم يتسلم أي رئيس وزراء من حزب العمل دفعة الحكم في إسرائيل، ففي بداية الألفية (2006-2011) تسلم شارون رئاسة الوزراء وهو من أقطاب اليمين الإسرائيلي، رغم انشقاقه عن حزب الليكود، ومن ثم تلاه إيهود أولمرت (2006-2009) في رئاسة الوزراء وهو أيضا من قادة حزب الليكود اليميني قبل أن ينسحب من حزب الليكود بسبب خلافاته مع نتنياهو، ليتسلم بعدها نتياهو دفعة الحكم (2009-2021)، وأخيرا نفتالي بينت اليميني المتطرف والذي شكل الحكومة بالتحالف مع بعض الأحزاب اليمينية وأحزاب الوسط.

وبالتالي نلاحظ في السنوات العشرين الأخيرة تزايد قوة اليمين الإسرائيلي في الحياة السياسية الإسرائيلية، وتراجع اليسار بشكل ملحوظ، حتى أن حزب العمل بات يحتل مراكز متأخرة في

¹ عودة، أيمن (نائب عربي في الكنيست الإسرائيلي ورئيس القائمة العربية المشتركة): مقابلة عبر موقع مونتيكارلو الدولي، بتاريخ 19-5-2018. <https://bit.ly/3em7A4e>.

² الزعبي، حنين (عضو الكنيست الإسرائيلي): مقابلة عبر قناة الجزيرة، برنامج الحصاد، بتاريخ 19-7-2018. على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=au8KIVJ_Q7Q.

ترتيب الأحزاب في الكنيست، ولم يعد له تأثير في الحياة السياسية في إسرائيل، حيث انتقل ثقل التأثير إلى أحزاب اليمين ويمين الوسط والوسط.

وبالتالي فتراجع قوة اليسار وضعف تمثيلهم الحزبي في الكنيست، زاد من قوة اليمين وزاد من نفوذهم وتميرهم للقوانين التي يرونها مناسبة لخدمة أهدافهم وأيديولوجيتهم، وبالتحديد تلك التي تعد تصفوية ضد الفلسطينيين سواء في الضفة الغربية أو حتى في الداخل المحتل عام 1948.

وليس أكثر دليلاً على ذلك من قانون القومية والذي يستهدف فلسطينيي الداخل بشكل مباشر، حيث تم تمرير المشروع في الكنيست في ظل سيطرة اليمين بشكل كبير على غالبية مقاعد الكنيست.

3.2 العوامل الخارجية

أسهمت العديد من العوامل الخارجية في تشجيع إسرائيل على ممارسة عنصريتها وفاشيتها ونازيتها ضد الفلسطينيين، مستغلة مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية من أجل تكريس هذه العنصرية عملياً وشرعنتها قانونياً، ويمكن حصر أهم هذه العوامل في الآتي:

3.2.1 الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية

انخرطت السلطة الفلسطينية في اتفاقيات مجحفة كبلت إمكانية تحرك مؤسساتها باتجاه يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، أو يحافظ على الأرض وسيادة مؤسسات السلطة الفلسطينية على الأراضي الخاضعة لها، وفي ظل اختلال موازين القوى والدعم الأميركي اللامحدود لإسرائيل، أصبح عدم التحلل من هذه الاتفاقيات يواجه بلوم كبير للسلطة الفلسطينية، على الرغم من أن إسرائيل لم تنفذ أي من الالتزامات الملقاة على عاتقها وفقاً للاتفاقيات، وخضع تنفيذها وفقاً للأهواء ولسياسة الابتزاز الإسرائيلية مع القيادة الفلسطينية، ولطالما طالبت مؤسسات منظمة التحرير بضرورة مراجعة الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، أو التحلل منها، أو الالتزام بقدر ما

تلتزم به إسرائيل، ولكن كان دائماً يواجه هذا الطلب برفض إسرائيلي، وتسويق فلسطيني، خوفاً من العقوبات التي قد تُفرض على السلطة الوطنية الفلسطينية¹.

وبناءً عليه زادت إسرائيل من عنصريتها في ظل ضعف الموقف الفلسطيني والتردد في اتخاذ القرارات حول موضوع التفاوض مع الجانب الإسرائيلي، وعملت إسرائيل على استغلال تلك الظروف في سن القوانين والتشريعات للسيطرة على الأرض بشكل كامل ومنفرد.

وقد كان من السهل أن يستطيع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو تمرير هذا القانون في ظل الأوضاع الصعبة التي تمر بها الحالة الفلسطينية من ضعف وتشردم².

ويشكل هذا القانون إعادة تعريف للهوية الإسرائيلية، فهي تسعى من خلاله إلى تشريع العنصرية بما يتعلق بالاستيطان بالأرض والسكن وبالقوق الثقافية واللغة وسحب مكانة اللغة العربية كلغة رسمية إلى مكانة خاصة، والمواطنة، ولم الشمل، مما يمثل مأسسة واقعية للفصل العنصري ومأسسة إسرائيل كمشروع استيطاني³.

وتشير أغلب التقارير بأن السنوات القليلة المقبلة ستشهد منعطفاً حاسماً في النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، وتدل الحقائق على الأرض، والمعطيات الديموغرافية، والسياسات المحلية، والتوجهات الجيوسياسية، على أن تواصل مرور الزمن سيخل بالمبادئ الجوهرية التي حدّدت معالم حل الدولتين لعقود زمنية عدة، كما أن الفشل في معالجة النزاع وقضايا الجوهرية، مثل الأرض مقابل السلام، لا يصب في مصلحة أميركا وإسرائيل وفلسطين والمجتمع الدولي، إلا أن

¹ عريقات، صائب (مسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية): مقابلة عبر مؤتمر في مقر وزارة الإعلام،

قناة الجزيرة، بتاريخ 23-7-2018، على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=t8UI8E103Bc>

² الطيبي، احمد (عضو كنيست إسرائيلي): مقابلة عبر برنامج حوار الساعة، قناة الميادين، بتاريخ 8-12-2019. على

الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/3ejFCWE>.

³ الصباغ، أليف (محلل سياسي): مقابلة مع عبر شبكة معاً الإعلامية، برنامج التاسعة، بتاريخ 31-7-2018.

<https://www.youtube.com/watch?v=UeMRMasBBGc>

استمرار المآزق الراهن في ظل جميع الممارسات الإسرائيلية قد يفرض على جميع الأطراف المعنية المزيد من الوقائع الحافلة بالتحديات وعدم الاستقرار¹.

وجاء طرح الإسرائيلي الأخير والمعروف بخطة الضم، والساعية من خلالها لضم الاغوار والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لإسرائيل، وكأنه بداية تطبيق القوانين العنصرية وعلى رأسها قانون القومية.

3.2.2 الانحياز الأمريكي لإسرائيل

جاءت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 لتدفع بالموقف الأمريكي نحو تبني الرؤية الإسرائيلية بالكامل، فحكومة شارون في عام 2003 نجحت في إقناع إدارة بوش أن حربها ضد الفلسطينيين هي امتداد للحرب الأمريكية على الإرهاب، وسرعان ما تبنت الإدارة الأمريكية بعد ذلك الرؤية الإسرائيلية، فالدعم والتأييد الأمريكي لإسرائيل في فترة ولاية بوش الابن (2000-2008) لم يسبق لها مثيل، حيث قدم لهم رسالة ضمانات احتوت على وعود والتزامات تجاوزت كل من سبقه من الرؤساء الأمريكيين، وطرحت مواقف قريبة جداً من البرنامج الأساسي لحكومة شارون كإسقاط حق العودة والموافقة على عدم إزالة المستوطنات من الضفة الغربية، وعدم العودة إلى حدود 1967².

ومنذ فوز الرئيس دونالد ترامب (Donald Trump) برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر / 2016، بدأ الباحثون والكتّاب في مجال السياسة يتناولون أفكار ترامب (Trump) وآرائه ومواقفه تجاه القضايا العالمية والدولية، وبالتحديد فيما يخص الملف الفلسطيني. فمن خلال خطابه ومؤتمراته الصحفية وآراء المحللين حول سياسته الخارجية، بدا واضحاً تشدده في الملف الفلسطيني لصالح التوجهات الإسرائيلية نحو الحل، مثل قيامه بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وتجاهله لحل الدولتين في أولى خطابه بعد التنصيب، وتركيزه على القضايا الخدمائية فقط بالنسبة للشعب الفلسطيني، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، حيث سعت

¹ صادق، صادق، عيد: المواقف الدولية من قانون الدولة القومية لليهود، مرجع سابق، ص 86.

² الباقوري، عبد العال: وعد بوش.. بلفور الجديد - الحصاد المر للساداتية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص5

الولايات المتحدة من خلال طرحها الاقتصادي إلى تهيئة مناخ سياسي، أي العمل على تبعية اقتصادية سواء بالإغراء أو التهديد، وبهذه الطريقة لن يستطيع أي احد الدفاع عن القضية الفلسطينية، وهذا تمهيد للطريق في الوصول إلى المساعي الأمريكية والإسرائيلية في إلغاء الوجود الفلسطيني وتجسيد الضغوطات بالضغوط المالية على السلطة وإغلاق ممثلية فلسطين¹.

بدأ العديد من المسؤولين الفلسطينيين يتحدثون عن مرحلة جديدة دخلتها القضية الفلسطينية وبالتحديد في ظل اهتمام الولايات المتحدة بقضايا أخرى في الشرق الأوسط على حساب الملف الفلسطيني، وفي الثامن والعشرين من يناير / كانون الثاني 2020 أعلن الرئيس الأمريكي خطته للسلام في الشرق الأوسط والمعروفة بإسم "صفقة القرن"²، وهي عبارة عن مبادرة أمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولكن المفاجئ في تلك المبادرة هو التنبؤ الواضح من قبل إدارة ترامب لكل المواقف الإسرائيلية فيما يخص نظرتها للحل، وإهمال الحقوق الفلسطيني كافة وعلى رأسها اللاجئين والقدس وحدود الرابع من حزيران عام 1967، وكذلك الاستيطان؛ لتشكل تلك الصفقة إحدى أهم مشاريع تصفية القضية الفلسطينية.

بدأت إدارة الرئيس دونالد ترامب أداء مهامها في كانون الثاني/يناير 2017، متعهداً بأنها ستجري تعديلاً على الافتراضات الراسخة حول كيفية تعامل الولايات المتحدة مع العالم، ومن الواضح أن ترامب وفريقه ركزوا اهتمامهم على الصفقة النهائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وحاولت الإدارة الأمريكية حتى أواسط العام 2018 استكشاف ووضع تفاصيل مقترحاتهم لإيجاد حل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي القائم برعاية أمريكية³.

ويرى الباحث بأن السياسة الأمريكية في عهد ترامب كانت منحازة بشكل كامل لإسرائيل، وشكلت نقطة ارتكاز قوية لإسرائيل في سعيها لشرعنة الاستيطان والقوانين العنصرية.

¹ صلاح، عقل: الإدارة الأمريكية الراحية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: من كامب ديفيد إلى صفقة القرن. مجلة الناقد للدراسات السياسية، فلسطين. 1\04\نيسان 2020. ص11-36.

² دونالد ترامب يعلن بنود "صفقة القرن"، موقع عرب 48 الإلكتروني، 2020/01/28، تاريخ الدخول للموقع 2020/7/3: <https://bit.ly/34Hzy5j>

³ المعشر وآخرون، دولتان أم دولة واحدة؟ نظرة ثانية إلى المأزق الإسرائيلي-الفلسطيني، مركز، مالكوم كير، كارنيغي للششرق الأوسط، فبراير 2019، تاريخ الدخول للموقع 2020/3/2: <https://carnegie-mec.org/2019/02/27/ar-pub-78432>

الفصل الرابع

تأثير قانون القومية على فلسطينيي الداخل وحقوق الشعب الفلسطيني

الفصل الرابع

تأثير قانون القومية على فلسطيني الداخل وحقوق الشعب الفلسطيني

4.1 المقدمة

يسعى قانون الدولة القومية للشعب اليهودي إلى حسم التناقض القائم على مقولة الدولة اليهودية والديمقراطية التي تصدر قوانين الأساس كلها لصالح يهودية الدولة، ويهدف هذا القانون الذي يكثف الأيديولوجية الصهيونية إلى إرساء أيديولوجية اليمين القومية رسمياً وتثبيتها في الدستور، وإجهاض أي نزعة مدنية ترمي إلى الوصول إلى دولة المواطنة، أو أن تكون الدولة لجميع مواطنيها، كما يشرعن التمييز القائم ضد العرب في الداخل قانونياً ويضع سقفاً لتطلعاتهم وشروطاً لممارستهم للعبة الديمقراطية الإسرائيلية.

ينص قانون الأساس على أن إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي، كما وأن حق تقرير المصير القومي في إسرائيل يقتصر على اليهود، حتى أن الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة التفاضلية هي حصرياً لليهود بموجب قانون العودة؛ والقدس الكبرى والموحدة هي عاصمة إسرائيل والعبرية هي لغة الدولة واللغة العربية تفقد مكانتها كلغة رسمية في الدولة، وسيحدد لها القانون مكانة خاصة بشكل منفصل، كما تعمل الدولة على تشجيع الاستيطان اليهودي والدفع به ومأسسته، أما النشيد الوطني وهو "هتكفا"، والعلم هو العلم الإسرائيلي، ويوم الاستقلال هو يوم عطلة وطنية، والتقويم العبري هو تقويم رسمي، والعطلات الرسمية هي الأعياد الرسمية اليهودية، وأن الدولة ستعمل على تعزيز العلاقات مع يهود الشتات.

4.2 الأنماط التمييزية في قانون الدولة القومية اليهودية

استندت سياسة التمييز ضد الفلسطينيين منذ عام 1948 إلى مبادئ تقوم على فوقية اليهود، وتدعم تهويد الحيز وتقليل النسبة الديموغرافية للفلسطينيين، بما في ذلك إنكار حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة. ومع ذلك، هناك فرق بين ممارسات عرقية وعنصرية، وقانون يلزم التعامل بعنصرية، وبالتالي فمن خلال هذا القانون تكتسب الممارسة العنصرية دعماً دستورياً قادراً على

نقل رسائله الواضحة إلى جميع أنظمة الحكم، ويلزمها بموجب القانون بالتمييز ضد العرب. وبالتالي، فإن قانون الأساس يحول التمييز إلى مبدأ دستوري ومنهجي ومؤسسي، وكأحد أركان النظام القانوني الإسرائيلي، وبخلاف الممارسة اليومية التي يمكن الادعاء بعدم صلاحيتها، لكونها تخالف مبدأ سيادة القانون، يعلن هذا القانون عن نيته الواضحة بتحقيق أهدافه، ويحول الممارسة غير المقبولة إلى تعبير عن مبدأ سيادة القانون الإسرائيلي¹.

فالتمييز أضحى مبدأ دستوري ومنهجي ومؤسسي، وهذا فضلاً عن الممارسة التي تأخذ مبدأ تمييزي أيضاً.

يؤثر قانون القومية اليهودية على تفسير قوانين الأساس التي قامت عليها دولة الاحتلال الإسرائيلي، إذ يسن هذا القانون الهوية الدستورية للنظام التي تحدّد من هو صاحب السيادة الذي يعطي شرعية لكافة القوانين الأخرى، ومن المتعارف عليه أنه يتم التعامل مع الهوية الدستورية للنظام كمبدأ قادر على التغلب على إرادة البرلمان، وبذلك لا بد أن يكون تفسير القوانين متوافقاً مع روح هذه الهوية الدستورية، وقد حدد قانون القومية اليهودية هوية صاحب السيادة كما يلي: "تعتبر أرض إسرائيل الوطن التاريخي للشعب اليهودي، التي فيها قامت إسرائيل"، وأن "إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي"، وأن تحقيق حق تقرير المصير فيها "يخص الشعب اليهودي فقط"².

وينفي قانون الأساس الهدف الأول من تأسيس دستور ديمقراطي يسعى إلى ترسيخ وتحديد المجتمع السياسي، فمن المتعارف عليه أن يكون السكان الذين يعيشون في المنطقة الجغرافية نفسها -بموجب الدستور- مواطنين متساوين وذوي سيادة، حيث تركز معظم الدساتير التي وضعت في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي منذ التسعينات من القرن الماضي في مقدمتها على المجتمع السياسي للدستور، الذي يضم مختلف الجماعات العرقية التي تعيش في نفس

¹ المسلوخي، معتر: الأثر القانوني لقانون قومية الدولة اليهودية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الشعبي لفلسطين الخارج، بيروت، 2018، ص 5.

² زناتي، أنور: تهويد القدس ومحاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصائيات، ط1، بيروت، 2010، ص 395.

المنطقة الجغرافية، ولا يتحدد تعريف الهوية الدستورية في أي دولة في العالم وفقاً للانتماء العرقي الذي يتجاوز مبدأ المواطنة المتساوية كدولة ديمقراطية¹.

وبذلك تتفرد إسرائيل كبقية دول العالم في جعل الهوية الدستورية وفق الانتماء العرقي الذي يتجاوز مبدأ المواطنة المتساوية كدولة ديمقراطية.

يتجلى تطرف قانون القومية في كونه لا يعرف من هو المواطن، إلى جانب عدم ذكر العرب كمجتمع سياسي واجتماعي شرعي، حيث جعل حق تقرير المصير حصرياً لليهود، مما يعني التفريق في تحقيق الحقوق بين اليهود وغير اليهود، وتحوله إلى تفريق شرعي لا تمييز مرفوض، وتعترف قواعد القانون الدولي المعنية بحقوق الإنسان بتحقيق تقرير المصير ضمن إطار "الدولة القومية" بشرطين هما: المعاملة المتساوية لجميع المواطنين، وفي حالة وجود مجموعات عرقية واثنية مختلفة، والاعتراف المتساوي بحقوقهم الجماعية إلى جانب المساواة المدنية للجميع².

ولذلك يُعد قانون القومية مخالفة صريحة لما نصت عليه الأعراف والمواثيق الدولية خاصة فيما يتعلق بحقوق الجماعات الاثنية والعرقية.

يضمن الاعتراف بحق تقرير المصير القومي حظر التمييز بين السكان وتميزهم عن أولئك الذين يعيشون خارج حدود الدولة، كما يحدد قانون أساس القومية اليهودية مجالات السيادة الداخلية والخارجية على أساس عرقي عنصري، فالمساواة يجب أن تنطبق على جميع اليهود، كونهم يهود، أما من هو غير يهودي فهو مستثنى ويصبح التمييز ضده مبرراً وشرعياً، بغض النظر عن انتمائه الجغرافي، وفقاً لذلك، ليس صدفة أن ينكر قانون أساس القومية مبدأ المساواة، ليصبح الفلسطينيون غرباء في وطنهم³.

¹ المسلوخي، معتز: الأثر القانوني لقانون قومية الدولة اليهودية، مرجع سابق، ص 7.

² - بشارة، عزمي: من يهودية الدولة وحتى شارون- دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، 2010، ص 28.

³ زناتي، أنور: تهويد القدس ومحاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصائيات، مرجع سابق، ص 396.

فالقانون يقر مبدأ المساواة على أساس قومي؛ ليجعل الفلسطينيين غرباء في وطنهم.

ويسهم تحديد المصلحة القومية بما يتفق مع المصالح الجماعية الصهيونية في واقع ثنائي القومية تبريراً حقيقياً؛ لاستبعاد حقوق العرب الفلسطينيين من أجل تعزيز أهداف عرقية حصرية لليهود فقط، وفي الوقت نفسه، فإن المشاريع القومية التي تسعى إلى تهويد فلسطين، وتشجيع الاستيطان اليهودي، وخلق توازنات ديمغرافية، تتحول إلى أهداف شرعية تبرر التمييز ضد العرب على مستوى الحقوق الفردية والجماعية، وتصبح المساواة المدنية مبدأً انتقائياً يتم تحديد تطبيقه وفقاً لمصالح اليهود.

يخلق قانون القومية حالة من القمع والسيطرة من خلال فرض هوية دستورية على العرب دون موافقتهم، بالإضافة إلى خلق وضع يشارك فيه العرب بالقوة في الدفع؛ لتمييزهم بما يتعلق بفرض الهوية الدستورية، وقد تم تطوير نموذج عالمي تشترط بموجبه شرعية كتابة الدساتير وخاصة الهوية الدستورية بالتعاون مع جميع ممثلي المجموعات العرقية والوطنية وموافقتهم وذلك لمنع الإكراه الذي بموجبه تملّي الأغلبية الهوية الدستورية وفقاً لعلاقات القوى القائمة، بينما يتحملون التزامات ضريبية متساوية وكأنهم سكان متساوين يتحتم عليهم تحمل العبء الاجتماعي على أساس الولاء المتبادل بين جميع المواطنين، فإنه من خلال تحديد المصالح الوطنية كمصالح اليهود، ويسهمون في دعم وتمويل تلك المشاريع القومية التي تنفي هويتهم ومكانتهم المتساوية، مثل تعزيز التواصل مع يهود الشتات واستيعاب الهجرة اليهودية¹.

استندت سياسة التمييز ضد الفلسطينيين منذ عام 1948 إلى مبادئ تقوم على فوقية اليهود، وتدعم تهويد فلسطين وتقليل النسبة الديموغرافية للفلسطينيين فيها، بما في ذلك إنكار حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، فهناك فرق بين ممارسات عرقية وعنصرية، وقانون يلزم التعامل

¹ أبو حسنة، نافذ: المتدينون والعلمانيون في إسرائيل، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت،

بعنصرية، حيث تكتسب الممارسة العنصرية نتيجة هذا القانون دعماً دستورياً قادراً على تغيير الموازين السياسية التي يمكن من خلالها إيجاد وسيلة شرعية للتمييز ضد العرب¹.

ويحول قانون الأساس التمييز ضد الفلسطينيين العرب إلى مبدأ دستوري، ومنهجي ومؤسسي، وكأحد أركان النظام القانوني الإسرائيلي؛ ليعلن هذا القانون عن نيته الواضحة بتحقيق أهدافه القائمة على تحويل الممارسة غير المقبولة إلى تعبير عن مبدأ سيادة القانون الذي يدعم العنصرية اليهودية، ويمكننا توضيح أهم ملامح هذا التمييز ضد الفلسطينيين العرب من خلال الأنماط التالية²:

4.2.1 رموز الدولة - حصرية لليهود

يشير البند الثالث من قانون القومية اليهودية إلى إرساء رموز إسرائيل القائمة اليوم في إطار ترتيبات دستورية، بهدف منح غطاء دستوري لرموز الدولة التي تقترن حصرياً بالمجموعات اليهودية، ويحدد البند الذي جاء تحت عنوان رموز الدولة بالتفصيل النشيد الوطني لإسرائيل "نشيد إسرائيل الوطني هو هتيكفا"، ومضمون علمها "علم الدولة أبيض، وثمة خيطان باللون الأزرق السماوي على مقربة من هامشيه، ونجمة داود باللون الأزرق السماوي في مركزه"، وكذلك شعارها "شعار الدولة هو الشمعدان ذو القضبان السبع، وغصنا زيتون في جانبيه، والكلمة "إسرائيل" في قاعدته"³.

وبالتالي يخص القانون بالنشيد والعلم والشعار باليهود فقط - دون غيرهم خاصة العرب الفلسطينيين، ويشير قانون العلم والشعار والنشيد الوطني للدولة، وقانون ختم الدولة، إلى المكانة القانونية الرسمية لهذه الرموز، التي تمثل رموزاً قومية دينية يهودية، حيث أن النشيد الوطني هو نشيد يهودي صهيوني، مما يعني استحالة تبني هذا النشيد من قبل المواطنين الفلسطينيين،

¹ زناتي، أنور: تهويد القدس محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصائيات، مرجع سابق، ص 398.

² بشارة، عزمي: مرجع سابق، ص 39-44.

³ قانون الأساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي. البند الثالث.

ويشير إضفاء المكانة الدستورية والقانونية لهذه الرموز من خلال هذا القانون إلى تعميق التمييز القائم ضد الفلسطينيين¹.

4.2.2 نزع الصفة الرسمية عن اللغة العربية

اللغة الرسمية، هي لغة تستخدمها الحكومة، وترفع من شأنها سلطة الدولة، وبهذا المفهوم، فإنها لغة تبادل الاتصال الداخلي من وإلى الحكومة، كما أنها لغة الشؤون القضائية والإدارية، وهي تلك التي تمثل الحكومة والدولة بالنسبة إلى المواطنين، ولذلك تعتبر اللغة الرسمية ذات أهمية للدولة ومؤسساتها، وخصوصاً إذا كانت تمثل اللغة القومية في الوقت ذاته².

وليس بالضرورة أن تكون اللغة الرسمية لغة البلد القومية، ويمكن القول إن العكس جائز أيضاً، ففي أميركا مثلاً، قد يفاجأ المرء بعدم وجود لغة رسمية للبلاد على الإطلاق؛ لأن الدستور لا يعرف ولا يشير إلى الإنجليزية كلغة البلد الرسمية، وفي سويسرا تعتبر الألمانية والفرنسية والإيطالية اللغات الرسمية لتلك البلاد، وهي أيضاً اللغات القومية.

كانت مكانة اللغة العربية متدنية وفق الممارسة، وكان يمكن من خلال سلطة القانون تحدي هذه الممارسة، إلا أن قانون القومية اليهودية أجاز المس بمكانتها باسم سلطة القانون، فوفقاً للبيد رقم 82 من المرسوم الملكي الانتدابي الصادر في سنة 1922، الذي تم استيعابه كجزء من القانون الإسرائيلي، تعدّ اللغتان العربية والعبرية اللغتين الرسميتين، وقد تم ذلك في زمن الانتداب البريطاني عندما كانت نسبة اليهود 11% من مجمل عدد السكان في فلسطين، ولم تمنح المحكمة العليا الإسرائيلية في مختلف المراحل أهمية للمساواة بين اللغات، ودأبت على التعامل مع كل قضية وفق حيثياتها العينية، فضلاً عن ذلك، وفي إطار تفسيراتها بشأن جوهر الدولة كيهودية تعاملت المحكمة فقط مع اللغة العبرية كلغة رسمية مركزية، وطالب الملتمسون العرب في أثناء

¹ جبارين، يوسف: قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية، مركز دراسات، المركز العربي للحقوق والسياسات، 2018، ص 45.

² بيكر، سلمى: قانون القومية ومحاولة نزع الصفة الرسمية عن اللغة العربية إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019، ص 28.

توجههم إلى المحكمة بالمساواة استناداً إلى البند رقم 82، وحاولوا تحدي الممارسة باسم سلطة القانون، أما بعد تمرير قانون القومية الذي يعزز دونية اللغة العربية في المجال الدستوري بات إمكان التحدي معدوماً¹.

وبالتالي يشير الباحث إلى أن مسألة اللغة الرسمية في إسرائيل ليست قضية لغوية - اجتماعية في المقام الأول، وإنما هي قضية أيديولوجية، متأصلة جذورها في طبيعة الدولة وتأثيرها في العلاقات بين مواطنيها، وقد تم الحفاظ على هذه العلاقات بسبب اعتبارات السيادة والسلطة، وأصبحت أكثر صرامة تحت تأثير الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعربي - والإسرائيلي، وبسبب هذه الأيديولوجيا، فإن بعض الممارسات الحكومية يتجاهل المكانة الرسمية للغة العربية، بحيث باتت هذه الأخيرة مهمشة على مدار السنين.

4.2.3 الهجرة والحصول على المواطنة

يوضح البند الرابع من القانون القومية اليهودية ترسيخ حق اليهود في الهجرة إلى إسرائيل والحصول على مواطنتها من خلال الدستور، وهو حق لا يمنح إلا لليهود فقط، ويحدد هذا البند ما يلي: "يحق لكل يهودي القدوم إلى البلاد والحصول على مواطنة إسرائيل على نحو قانوني". وفي المقابل يوضح البند الخامس من القانون "ستعمل الدولة على تجميع الجاليات اليهودية في إسرائيل، وتوثيق الرابط بين إسرائيل والجاليات اليهودية في المهجر"، كما أشار البند السادس أن "الدولة ستعمل على مد يد المساعدة لأبناء الشعب اليهودي الذين يعانون من ضائقة أو يقعون في الأسر بسبب يهوديتهم"².

يبتغي مشروع القانون إضفاء مكانة دستورية على التمييز الرسمي القائم في القانون الإسرائيلي في مسألتي الهجرة والحصول على المواطنة، كما تم الإشارة لهما في كل من قانون العودة، وقانون المواطنة، وقانون الدخول إلى إسرائيل، وتؤكد هذه القوانين بأن اليهود وعائلاتهم

¹ عرف، شكري: المواقع الجغرافية في فلسطين: الأسماء العربية والتسميات العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2014، ص 19.

² قانون الأساس - إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي، البند الرابع.

يحظون بالمواطنة الإسرائيلية على نحو شبه فوري عند وصولهم إلى البلاد استناداً على مبدأ العودة، ويشمل هذا الحق اليهود وأقاربهم ممن هم من درجة قرابة محددة، بما في ذلك غير اليهود، دون أي علاقة بمسألة ملاحقتهم بسبب يهوديتهم أو قرابتهم العائلية مع اليهود¹.

وقد اعترفت المحكمة العليا الإسرائيلية بحق إسرائيل في تفضيل اليهود في سياسة الهجرة كحق شرعي يستند إلى طابع الدولة اليهودية، حيث تحمل العودة إلى أرض إسرائيل امتيازات اقتصادية مهمة لا يحظى بها إلا المهاجرون اليهود، وفي الحالات التي يكون فيها زوج المواطن العربي في إسرائيل فلسطينياً من سكان الأراضي المحتلة، فإن اكتسابه للمواطنة الإسرائيلية والمكوث في إسرائيل أصبح مستحياً خاصة بعد التعديل الأخير في قانون المواطنة والذي يمنع لم شمل العائلات الفلسطينية.

ويشير البند السابع من القانون أن "الدولة ستعمل في سبيل حفظ وصيانة التراث والتقاليد الثقافية والتاريخية للشعب اليهودي ورعايتها وإنمائها في البلاد والمهجر"، وأنه "سيتم تدريس تاريخ الشعب اليهودي وتراثه وتقاليده في جميع المؤسسات التعليمية التي تخدم الجمهور اليهودي في البلاد"، ويحدد البند أن "الدولة ستمكن كل واحد من سكان إسرائيل بدون فرق في الدين أو العرق أو القومية من العمل على المحافظة على ثقافته وتراثه ولغته وهويته"²، في حين يمنح هذا البند امتيازاً حصرياً للتراث والتقاليد الثقافية والتاريخية الخاصة بالشعب اليهودي، وبالتالي تتحمل الدولة التزاماً دستورياً لحفظ هذا التراث³.

4.2.4 التقويم العبري هو التقويم الرسمي للدولة

يحدد البند الثامن من قانون القومية أن "التقويم العبري هو تقويم رسمي للدولة"، مما يعني استخدام التقويم العبري الذي يقوم بتطوير ورعاية التقويم العيني لثقافة الأغلبية اليهودية كما أشار القانون، وبالتالي ليس هناك أي ترتيبات تعترف بتقويم الطوائف العربية في القانون

¹ جبارين، حسن: *قانون أساس القومية: جذوره وأبعاده الدستورية الجديدة*، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019، ص 41.

² قانون الأساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي، البند السابع.

³ بيكر، سلمى: *قانون القومية ومحاولة نزع الصفة الرسمية عن اللغة العربية إسرائيل*، مرجع سابق، ص 31.

الإسرائيلي، مما يعني أن مشروع القانون يهدف إلى إضفاء مكانة دستورية اعتماداً على الترتيبات التي تعمق التمييز ضد العرب وتمنعهم من ممارسة حياتهم بصورة طبيعية في ظل دولة ديمقراطية كما كانوا يدعون سابقاً¹.

4.2.5 السبت والأعياد اليهودية

يحدد البند التاسع من القانون أن "يوم الاستقلال هو يوم العيد الوطني للدولة"، وأن "يوم ذكرى ضحايا معارك إسرائيل ويوم الكارثة والبطولة هما يوماً ذكرى رسميان للدولة"، وقد حدد البند العاشر من القانون أن أيام العطل المحددة في إسرائيل هي السبت والأعياد اليهودية، ولا يجري فيها تشغيل أي عامل إلا بحسب شروط يحددها القانون، ويحق لأبناء الطوائف المعترف بها قانونياً عدم العمل في أعيادهم"، مما يعني أن القانون يعترف بأيام الراحة والأعياد فقط لليهود، لكنه لا يعترف بأي من أيام الراحة أو الأعياد للمواطنين الفلسطينيين وعلى الرغم من أنهم يشكلون خمس مواطني إسرائيل².

4.2.6 القانون العبري مصدراً للتشريع في الدولة

يشير البند الحادي عشر من القانون أن "القانون العبري يستخدم مصدر إحياء للمشرعين والقضاة في إسرائيل"، وإنه "إذا رأت المحكمة أنها لم تعثر على إجابة في التشريعات أو في القواعد القضائية أو من خلال الاستنباط الواضح لمسألة قضائية تستدعي الحسم، فعليها أن تبت وتحسم في الأمر من خلال الاهتداء بمبادئ الحرية والعدالة والاستقامة والسلم المستقاة من إرث شعب إسرائيل"، وعلى الرغم من أن مشروع القانون يتبنى في هذا التحديد النص القائم اليوم في قانون أسس القضاء، سيمنح مكانة دستورية الترتيب يوجه على نحو حصري إلى إرث مجموعة الأغلبية³.

¹ جبارين، يوسف: قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية، مرجع سابق، ص 42.

² قانون الأساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي، البند التاسع.

³ المرجع السابق، البند الحادي عشر.

كما حدد البند الثاني عشر من القانون القومية اليهودية أنه "ستتم حماية الأماكن المقدسة من أي نوع من التدنيس والاستباحة أو أي مساس آخر، وأي عارض قد يعرقل حرية وصول أبناء الديانات إلى أماكنهم المقدسة، أو يمس بمشاعرهم تجاه هذه الأماكن"¹.

4.3 تأثير قانون الدولة القومية اليهودية على حقوق الشعب الفلسطيني

أدت مجموعة من العوامل الحاسمة في مطلع شهر كانون الأول من عام 2018 إلى حلّ الحكومة الإسرائيلية، التي كان لها علاقة بالجدل الحاد الذي يدور حول مشروع قانون الدولة القومية اليهودية، وهو مشروع يؤكد على الطابع الاثني اليهودي الذي تتسم به إسرائيل، كما ينص مشروع القانون المذكور على أن إسرائيل هي الدولة التي لا يجوز إلا لأبناء الشعب اليهودي أن يمارسوا حقهم في تقرير المصير فيها، هذه هي الأعمدة الأساسية لمشروع القانون الذي قُدّم بأكثر من صيغة مختلفة، ويعزز هذا القانون المبادئ التي تكفل التفوق الديمغرافي لصالح اليهود، وتعزز مكانة اللغة العبرية باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة، وتعتبر الشريعة اليهودية بمثابة مصدر التشريع في إسرائيل².

4.3.1 مصير فلسطيني أراضي عام 1948

يتعذر الفصل بين يهودية الدولة والواقع الديموغرافي القائم في فلسطين المحتلة بين اليهود والعرب، ذلك أن تجسيد الطابع اليهودي للدولة يتطلب توافر معادلة ديموغرافية تكون الكفة فيها راجحة لمصلحة العنصر البشري اليهودي، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب العرب في فلسطين، ولاسيما داخل الأراضي التي احتلتها العصابات الصهيونية عام 1948، التي تعرف بالمناطق المحتلة عام 1948، حيث اتخذ الصراع العربي - الصهيوني منذ بدايته صراعاً على الأرض والسكان، وكان وما يزال الهدف الأساس للحركة الصهيونية بداية وإسرائيل لاحقاً، هو

¹ قانون الأساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي، البند الثاني عشر.

² السيد، ياسين: *حقيقة الجدل الدائر حول مشروع قانون الدولة القومية اليهودية*، مجلة قضايا إسرائيلية، محور 2، 2018، ص 57.

الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين واستيطانها بأكثر عدد ممكن من المستوطنين اليهود القادمين في موجات متلاحقة من المهاجرين اليهود¹.

وبالتالي تسعى إسرائيل عبر قوانينها -وأبرزها قانون القومية- للضغط على فلسطيني 48 لترك أرضهم واستقدام مهاجرين يهود جدد، لتكون الغالبية لليهود في هذه الأرض.

يطرح نص القانون مبادئ تعريفية، لشكل الدولة ومضمونها مثل: إن حق تقرير المصير في إسرائيل قاصر على الشعب اليهودي، إن إسرائيل هي دولة ديمقراطية تقوم على مبادئ الحرية والعدالة والسلام وفق رؤية أنبياء شعب إسرائيل، كما أنها تلتزم بالحقوق الشخصية لجميع مواطنيها بمقتضى القانون، إضافة إلى تدريس تاريخ الشعب اليهودي وتراثه وتقاليده في جميع المؤسسات التعليمية التي تخدم الجمهور اليهودي في البلاد، مجمل هذه المبادئ يشكل انتهاكاً واضحاً للانتماءين المدني والقومي للمواطنين الفلسطينيين، حيث يتحولون إلى مواطني دولة تصرح في قاعدتها الدستورية الأساسية أنها ليست موطنهم القومي².

ويحمل هذا القانون طابعاً اقصائياً، يمكن استخدامه من أجل تسويغ منح الأفضلية لمجموعة الأغلبية، وبالتالي تسويغ سياسات تمييزية وعنصرية، كما يحمل القانون المقترح تصنيفاً ظالماً وعلاقة هرمية على المستوى الدستوري بين المواطنين، بحسبه يسكن المواطنون اليهود في وطنهم القومي، مقابل المواطنين غير اليهود الذين يعيشون في دولة ليست وطنهم، مما يكرس المكانة القانونية المتدنية للمواطنين الفلسطينيين، وبالتالي تبعية دستورية رسمية تقوض مكانة المواطنين الفلسطينيين وتنتقص من شرعية مواطنتهم، ومن خلال هذا القانون لن يستطيع فلسطينيو أراضي عام 1948 التظلم أمام محكمة العدل العليا في إسرائيل بخصوص حالات التمييز العنصري بحقهم؛ لأن مجمل هذه الحالات التمييزية مشمولة في نص القانون المقترح،

¹ الشرقاوي، فواز: السكان اليهود في فلسطين - دراسة في الصراع السكاني، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، غزة، 2007، ص 656.

² صالح، سומר: قانون يهودية الدولة في إسرائيل وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015، ص 5.

وليس للمحاكم الإسرائيلية عموماً على اختلاف مستوياتها الحق في نقض القوانين التي تصدر عن الكنيست الإسرائيلي¹.

وبهذا تكشف إسرائيل عن نفسها بأنها دولة لا تساوي بين مواطنيها، بل تقرّ التمييز قانونياً ورسمياً. وبالتالي أصبح التمييز يحمل الطابع القانوني والرسمي من خلال سن القوانين التي تؤكد على الطابع التمييزي لدولة إسرائيل.

4.3.2 قانون القومية على حق العودة

نص مشروع قانون الدولة القومية بما يخص مبدأ حق العودة على "يحق لأي يهودي القدوم إلى البلاد والحصول على الجنسية الإسرائيلية بمقتضى القانون"، متجاهلاً بذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين في دول المهجر، تاركاً المجال لأحد خيارين ما يخص اللاجئين الفلسطينيين إما التوطين أو مشروع الوطن البديل، ولا يرتبط حق العودة للاجئين الفلسطينيين بقرارات تصدرها الحكومة الإسرائيلية فقط، بل إن مسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين وإسقاط حق العودة مرهون بموافقة ثلاثة أطراف أساسية أخرى تتمثل في الطرف الفلسطيني الرسمي ممثلاً بالسلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والدول التي يوجد بها لاجئون فلسطينيون وهي بشكل أساسي (الأردن - سوريا - لبنان) إضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم، مما يعني أن إسقاط حق العودة خارج إطار التسوية السلمية الدائمة بين العرب كفريق مفاوض من جهة وإسرائيل من جهة أخرى استناداً على قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية ذات الصلة، من شأنه فتح مواجهة إقليمية متعددة الأطراف في المنطقة العربية ستلحق الضرر بالقضية الفلسطينية، إضافة إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي في دول المهجر الفلسطيني، الأمر الذي قد يتسبب في اندلاع مواجهات داخلية بين الفلسطينيين وسكان تلك الدول مثل لبنان الأمر الذي يندرج بحروب أهلية في

¹ الشرقاوي، فواز: السكان اليهود في فلسطين - دراسة في الصراع السكاني، مرجع سابق، ص 656.

تلك الدول، تهدد الاستقرار عموماً في المنطقة العربية بسبب ترابط النسيج الاجتماعي بين دول تلك المنطقة¹.

فحق العودة للفلسطيني حق شخصي لا يستطيع أحد أن يصادر هذا الحق، كما أن هذا الحق لا يسقط بالتقادم، وهو ينتقل من الآباء إلى الأبناء.

ويقوم سيناريو الوطن البديل على فكرة استبدال الكيان السياسي الأردني القائم حالياً، بكيان سياسي ديمقراطي قائم على المعادلة السكانية الفلسطينية/الأردنية، بصرف النظر عن المسمى السياسي للدولة الجديدة، وهذا يعني توطين الكيان السياسي الفلسطيني في الأردن، أو التوطين السياسي للفلسطينيين في الأردن، أما التجمعات السكانية العربية في الضفة الغربية فتعطي سلطة الحكم الذاتي مع خضوعها للسيادة الإسرائيلية، ويفترض سيناريو الوطن البديل إنهاء حالة الصراع العربي - الإسرائيلي بجميع ملفاتها متضمنة قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما يفترض نقل كل اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة الجديدة كمواطنين، عبر إقامة مشاريع سكنية في المنطقة الممتدة من شرق عمان إلى منطقة الحدود السورية والعراقية، وللوصول إلى تلك المرحلة يقتضي العمل إسرائيلياً على إفشال قيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة والقابلة للاستمرار وإسقاط النظام الأردني الهاشمي، بالتزامن مع مبدأ التعويض والسكن الدائم لإنهاء حق العودة، إضافة إلى توافر الطرف الدولي والإقليمي المناسب لتمير سيناريو الوطن البديل⁽²⁾.

ويرى الباحث إلى أن طرح قانون الدولة القومية بصيغته الراهنة بما يخص مبدأ حق العودة لا جدوى منه من الناحية العملية، ويأتي كوسيلة ضغط إسرائيلية على الدول العربية، حيث إن إسرائيل لا تمتلك الأدوات الكافية لإسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ لأن الأمر مرهون بموافقة عربية ودولية وفلسطينية، وهو أمر مرتبط بتسوية شاملة للقضية الفلسطينية، لم تتوافر بعد، كما يشير إلى خطورة إقرار القانون على مستقبل الدولة الأردنية الهاشمية؛ لأنها ستكون

¹ البطاينة، فؤاد: الشمس فوق الأردن الخيار والخيار الأردني، الوطن البديل والواقع المر، ط1، بيت الأردن للدراسات والأبحاث، عمان، 2010، ص 103.

² داغر، ربيع: إسرائيل والصراع المستمر، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007، ص 194.

هدفا للمخططات الصهيونية الإسرائيلية الأمر الذي يتطلب إستراتيجية عربية لإبقاء الأردن دولة مستقلة بعيدة عن الاضطرابات الأمر الذي يحفظ القضية الفلسطينية.

4.3.3 تداعيات قانون يهودية الدولة على الاستيطان

ينفي القانون على نحو قاطع أن يكون الاستيطان جريمة حرب، ويعتبر أن ما تصدره أجهزة الأمم المتحدة من قرارات بعدم شرعية المستعمرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما تنص عليه اتفاقية جنيف الرابعة أو ميثاق روما، أو ما شرحته محكمة العدل الدولية في فتاها بشأن جدار الفصل العنصري من عدم شرعية المستعمرات التي تقيمها سلطة الاحتلال في الأراضي المحتلة، إنما هي تشريعات تنطبق على جميع أوضاع الاحتلال العسكرية التي وقعت أو ستقع في المستقبل، لكنها لا تنطبق على الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ لأن ما جرى ليس احتلالاً، بل هو مجرد عودة المنفيين اليهود إلى وطنهم الأصلي، وبياسر المنفيون عملية إعادة تأهيل وطنهم الذي خربه السكان الذين شغلوه خلال فترة غياب المنفيين، وعلى الفلسطينيين ألا يفاجؤوا إذا ما قامت القيادة الإسرائيلية بمطالبتهم بتعويض الشعب اليهودي عن الفترة التي استغل فيها الفلسطينيون أرض إسرائيل خلال غياب المنفيين اليهود¹.

وتناول البند السابع من القانون المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وينص البند على دعم كامل وغير مشروط من قبل الدولة لهذا المشروع، وأيضاً تطويره بكل الطرق والوسائل المتاحة، وهذا يعني أن المشروع ينفذ على كل أجزاء "أرض إسرائيل"²، وبالتالي يقام المشروع الاستيطاني على الأراضي المحتلة وفقاً للأعراف الدولية، ولكن وفقاً لإسرائيل، فإنه شرعي بالكامل ولا علاقة لأي طرف خارجي به، بالإضافة إلى أن هذا البند في القانون يعني شرعية كل البؤر الاستيطانية³.

¹ قاسم، أنيس: *قانون الدولة القومية للشعب اليهودي: المعنى والمغزى*، مجلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019، ص 31.

² قانون الأساس - إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي، البند السابع.

³ جوني، منصور: *قانون القومية الإسرائيلي: القانون والتداعيات*، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018، ص 121.

ومن أبرز تداعيات البند استمرار المشروع الاستيطاني، وبالتالي ضرب الحكومة الإسرائيلية بعرض الحائط كل الوعود والمواقف للحد من الاستيطان، أو توقيفه وتجميده، وبالتالي سيشكل عقبة كبيرة أمام أي حل مستقبلي أو تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أن شرعنة الاستيطان بهذا الشكل يعني ميدانياً المزيد من مصادرة الأراضي الفلسطينية، وتقليص مساحات من الأراضي الخاصة بدواعي تعزيز الاستيطان، مما يعني أن الحكومة بموجب القانون ملزمة بتطويره وتقويته¹.

إن التداعيات المترتبة على هذا القانون عميقة الأثر ولا يمكن حصرها؛ لأن الصهيونية، مثلما تقودها إسرائيل في عهد الانحياز الأميركي اللامحدود والانهيار العربي الشامل، تؤدي إلى عملية استباحة عامة طليقة من أي قيد قانوني أو رادع من قوة².

وقد يكون من المهم الإشارة إلى تعديل جرى مؤخراً على قانون محكمة الشؤون الإدارية الإسرائيلي، وهي من محكمة البداية في القدس، إذ بموجب هذا التعديل جرى نزع الاختصاص في بعض القضايا من محكمة العدل العليا ونقلها إلى المحكمة الإدارية، والقضايا المقصودة من التعديل هي قضايا تتعلق بالضفة الغربية، الأمر الذي يعني مد الولاية القضائية للمحكمة الإسرائيلية إلى الأراضي المحتلة، وهذه القضايا التي كانت في الأساس من اختصاص محكمة العدل العليا، وهي مسألة حرية المعلومات؛ قضايا التخطيط والبناء؛ حرية الحركة. وأهم هذه القضايا هي قضايا "التخطيط والبناء"؛ لأنها تتعلق بالاستيطان، وسبق أن قضت محكمة العدل العليا باعتبار البؤر الاستيطانية والمستعمرات المقامة على أراض فلسطينية خاصة، أي مملوكة لأشخاص، إنها مستعمرات غير قانونية، مثلما حدث والمطلوب بموجب التعديل نزع اختصاص محكمة العدل العليا للنظر في هذه القضايا، ونقل اختصاصها إلى المحكمة الإدارية، وقد قدم هذا التعديل من طرف حزب البيت اليهودي؛ بقصد شرعنة بناء المستوطنات³.

¹ قاسم، أنيس: قانون الدولة القومية للشعب اليهودي: المعنى والمغزى، مرجع سابق، ص 33.

² جوني، منصور: قانون القومية الإسرائيلي: القانون والتداعيات، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018، ص 121.

³ قاسم، أنيس: قانون الدولة القومية للشعب اليهودي: المعنى والمغزى، مرجع سابق، ص 33.

وبالتالي الحيلولة دون إمكانية قيام أي فلسطيني عربي للتوجه إلى المحاكم الإسرائيلية العليا لرفع قضايا تتعلق بمصادرة أرضه (حتى لو أثبت ملكيتها) لإقامة مستوطنات عليها أو مصادرتها.

4.4 قانون القومية اليهودية من منظور القانون الدولي

يشير قانون القومية اليهودية إلى إنكار حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، بشكل مخالف لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، كما يؤدي هذا التحييد إلى الدخول إلى مجال النظام الاستعماري، ويتجلى هذا النظام في فرض هوية دستورية على الفلسطينيين، وتلغي علاقتهم بوطنهم دون موافقتهم، ويعزز التفوق العرقي اليهودي والسيطرة، مما يؤكد أن هذا النظام هو من نوع الأنظمة التي تدخل ضمن المحظورات المطلقة وفقاً للاتفاقيات والمعايير الدولية التي تعتبر ممارسات الفصل العنصري بما في ذلك التشريع جريمة ضد الإنسانية¹.

وبالتالي يرى الباحث أن القانون ليس فقط انتقاصاً لحقوق فلسطيني 48، بل إلغاءً كاملاً لحقوقهم.

ويعني هذا القانون إلغاء جميع المرجعيات والقوانين وقرارات الشرعية الدولية التي اتخذت منذ عام 1947 حتى الآن حول القضية الفلسطينية، لم تعد قائمة مسألة حتى دولتين لشعبيين، لا يوجد حق تقرير مصير للشعب الفلسطيني، سواء الشعب الفلسطيني في مناطق 48 أو في الأراضي المحتلة عام 67 بما فيها القدس الشرقية، اليهودي فقط هو من سيقدر مصير الشعب الفلسطيني أو الأقليات حسب وعد بلفور إقامة وطن قومي لليهود مع الحفاظ على الحقوق الدينية والمدنية للأقليات غير اليهودية في فلسطين هذا حقيقياً تنفيذ فعلي لوعد بلفور².

ويمكن تلخيص الوضع القانوني أو القيمة القانونية للقانون الأساس الذي يحتاج لتغييره إلى أغلبية مطلقة في الكنيست يفترض أن هذا القانون هو الموجه الحقيقي لشعب الفلسطيني اليوم، الشعب الفلسطيني كان بحاجة بكل أطيافه إلى العودة للمربع الأول الذي كان بين صراعين في الحق في

¹ جوني، منصور: قانون القومية الإسرائيلي: القانون والتداعيات، مرجع سابق، ص 124.

² عريقات، صائب: مقابلة عبر مؤتمر في مقر وزارة الإعلام، مرجع سابق.

تقرير المصير للشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية ما قبل قيام الدولة العبرية، واليوم وتطبيقاً للقانون الدولي، فإن الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير مصيره وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والحركة الصهيونية وفقاً لاعترافنا في وعد بلفور وما بعد ذلك لها الحق في تقرير المصير لها ولكن اليوم بكل ما جرى من محادثات واتفاقيات ومفاوضات حول هذه الحقوق عاد إلى المربع الأول بصراع كامل ما بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي¹.

ويرى الباحث بأن هذا القانون قد ألقى بتداعيات سلبية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية كافة.

يناقض قانون القومية مبادئ قرار التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1947 (قرار رقم 181 من تاريخ 29/11/1947 حول تقسيم أراضي فلسطين الانتدابية إلى دولتين)، والذي دعت فيه كل واحدة من الدولتين إلى تبني دستور ديمقراطي يضمن عدم ممارسة أي نوع من التمييز بين السكان على خلفية العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس، وسيحظى كل فرد في مناطق نفوذ الدولة بالحماية المتساوية من قبل القانون، وبالتالي ينتهك القانون المقترح القاعدة الدولية الأساسية الذي أقيمت إسرائيل بحسبها².

وقد أشار القسم الأول من قرار الأمم المتحدة الذي تناول "الدستور المستقبلي" كل واحدة من الدولتين لما حدد أن الجمعية العامة التأسيسية في كل دولة تضع دستوراً ديمقراطياً لدولتها"، وحدد القرار كذلك أن كل دستور يجب أن يشمل تعليمات "لتقديم ضمانات تكفل حقوقاً متساوية لكل فرد دون تمييز في الشؤون المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والدينية، لغرض التمتع بالحقوق الإنسانية والحريات الأساسية، كحرية العبادة، واللغة، والخطاب، والنشر والتعليم، وعقد الاجتماعات، وإنشاء الجمعيات"، وحدد قرار التقسيم كذلك احتواء دستور كل دولة على الفصول التي تضمنها قرار التقسيم التي تتعلق بالأماكن المقدسة"، و"حقوق دينية وحقوق الأقليات"، كما

¹ جمعة، جمال (منسق الحملة الوطنية لمقاومة الجدار والإستيطان): مقابلة عبر قناة الغد، برنامج القدس، بتاريخ 16-8-2018. على الرابط الإلكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=v_wg0ZHqkDc.

² قاسم، أنيس: قانون الدولة القومية للشعب اليهودي: المعنى والمغزى، مرجع سابق، ص 38.

تناول هذا البند "عدم إجازة أي شكل من أشكال التمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس"، وأشار إلى أنه "يحق للأشخاص الخاضعين لولاية الدولة الحصول على حماية متساوية من قبل القانون"¹.

إن المبادئ الأساسية لقانون القومية الذي تناول يهودية إسرائيل، تتضارب مع الحقوق الأساسية للمواطن، لا سيما الحق في المساواة وعدم التمييز على أساس القومية والأصل والدين، يترتب على ذلك أن مشروع القانون المقترح غير متساو، وعليه فهو غير ديمقراطي؛ لكونه ينتهك مبادئ أساسية في القانون الدولي، لا سيما الحق في الحماية المتساوية من قبل القانون، والحظر الصريح للتمييز على خلفية القومية والدين واللغة والثقافة، هذه المبادئ جرى ترسيخها في المعاهدات الدولية التي وقعت عليها إسرائيل، بما في ذلك الإعلان الدولي لاقتلاع جميع أنواع التمييز العنصري من العام 1965، والمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية من العام 1966 التي وقعت عليها إسرائيل في العام 1991، والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من العام 1999 التي وقعت عليها إسرائيل في العام 1991، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل من العام 1989 التي وقعت عليها إسرائيل في العام 1991، كما جرى ترسيخ حقوق الأقليات على نحو واضح في الإعلان الدولي حول حقوق الأقليات من العام 1992، والإعلان الدولي حول حقوق الأقليات الأصليين من العام 2007، واستناداً إلى ما سبق، يشكل التمييز الكامن في قانون القومية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وهو القانون الذي التزمت به إسرائيل من خلال توقيعها على اتفاقياته ومعاهداته المذكورة².

ومن خلال المراجعة السابقة لبنود القانون يتضح لنا بأنه لا يرسخ أي حق جماعي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وهي أقلية قومية أصلية، حيث تتبع الحقوق الجماعية من الاختلاف أو التمييز الجماعي الذي تنسم به مجموعة الأقلية عن مجموعة الأغلبية، وهذه الحقوق هي نوع من أنواع الحقوق الطبيعية التي تتوافر لمجموعة الأقلية بسبب خصوصيتها الجماعية، وتسعى

¹ العمري، حكيم: *قانون القومية الإسرائيلي من منظور القانون الدولي*، مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، 2019 ص 219.

² المرجع السابق، ص 228.

لضمان المساواة الجوهرية الأبناء وبنات مجموعة الأقلية، ومنحهم حماية قضائية وقانونية لائقة على المستويين الفردي والجماعي، وفي هذه الحقوق يكمن التمكين الحيوي لمجموعة الأقلية، وهي تشكل شرطاً لتحقيق المساواة العامة في المجتمع، كما تمثل هذه الحقوق الاعتراف بالأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل على أنها أقلية قومية وشعب أصيل، ذلك الذي يركز حقه في المساواة الكاملة على الأساس المدني الفردي، كما على الأساس القومي الجماعي، وتشمل هذه الحقوق ضمان مكانة متساوية للغة العربية، والتوزيع المتساوي للميزات العامة، ومساواة في المنظومة الرمزية للدولة، ومساواة في ترتيبات الهجرة إلى الدولة والحصول على مواطنتها، وضمان التمثيل اللائق والمؤثر للفلسطينيين في مؤسسات الدولة العامة.

أما في النطاق الداخلي الذي يميز كل مجموعة على حدة، فإن الحقوق الجماعية يجب أن تمنح الأقلية العربية استقلالية إدارية في شؤون التربية والتعليم، والدين، والثقافة، ووسائل الإعلام، وتشمل الحقوق الجماعية أيضاً الاعتراف بالحقوق التاريخية للأقلية الفلسطينية، كإعادة المهجرين مواطني الدولة إلى مدنهم وقراهم الأصلية، والاعتراف بالقرى غير المعترف بها، وتحويل إدارة الأوقاف الدينية إلى أيدي الطوائف العربية.

ويشير الباحث اعتماداً على ما سبق أن قانون القومية اليهودية ينتهك حقوق الإنسان انتهاكاً واضحاً، ويجيز ممارسة سياسة تمييزية وعنصرية تجاه العرب الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل، ولا يشمل القانون أي حق جماعي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وهي أقلية قومية أصلية، وذلك بالتعارض مع بنود الاتفاقيات الخاصة بالقانون الدولي، والتي تعترف بحقوق الأقليات القومية بصورة عامة، وبحقوق الأقليات الأصلية بصورة خاصة، كما يمكن القانون من ممارسة التمييز بين سكان الدولة الدوافع مرفوضة، ويحجم عن توفير حماية متساوية من قبل القانون لمن يسكنون ضمن مناطق نفوذ الدولة، لذا فهو يتناقض مع مبادئ قرار التقسيم ذي الرقم 181 الذي صادقت عليه الأمم المتحدة في العام 1947، حيث دعا إلى تبني دستور ديمقراطي في الدولتين، وعليه فهو ينتهك القاعدة الدولية الأساسية التي أقيمت إسرائيل على أساسها.

الفصل الخامس

تأثير قانون القومية على مسار التسوية بين الجانبيين الفلسطينيين والإسرائيليين

الفصل الخامس

تأثير قانون القومية على مسار التسوية بين الجانبين الفلسطينيين والإسرائيليين

5.1 المقدمة

تناول هذا الفصل العديد من القضايا التي تبين أثر قانون القومية للشعب اليهودي على مستقبل العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبذلك يسعى البحث إلى تسليط الضوء على أثر قانون القومية للشعب اليهودي على الأوساط الفلسطينية من خلال تناول الآراء حول مستقبل العملية السلمية بين الجانبين الفلسطينيين والإسرائيليين في ظل قيامها بالعديد من التشريعات التي تتعارض مع الحقوق الفلسطينية والتشريعات الدولية واتفاقيات السلام الموقعة بين الطرفين.

5.2 أثر قانون القومية للشعب اليهودي على الفلسطينيين في الداخل المحتل

صوت الكنيست الإسرائيلي على قانون القومية أو يهودية الدولة، وهو ما أثار موجة غضب في أوساط الفلسطينيين؛ لما يحمله من مضامين عنصرية تجاه فلسطيني الداخل، ويمس القانون وضعية الفلسطينيين في الداخل المحتل عبر عدة بنود تستهدفهم بشكل مباشر، وهي محاولة لتغيير ديمغرافي بشكل كامل، وفي نفس التوقيت يحرق في المناطق المجاورة لضواحي القدس وما يجاورها والاقتراب من آلاف الأسر المقدسية الموجودة، فالمخطط يمضي من الضفة الغربية بزراعة بئر استيطانية والمستوطنات التي قررها مجلس المستوطنات القومي ثم إلى مناطق تجمعات عرب 48.¹

وعليه فقانون القومية ينتقل تأثيره أيضا على الفلسطينيين في الضفة الغربية وليس فقط فلسطيني 48.

يمس قانون القومية العنصري بالمكانة القانونية وينعكس على جميع مجالات الحياة والعمل والتعليم وغيرها؛ لأن كل هذه القضايا وكل هذه الحقوق مشتقة من المواطنة، وعندما

¹ العوض، وليد: برنامج وراء الحدث، مرجع سابق.

تكون المواطنة دونيه أو مواطنة منتقصة وهناك مواطنة كاملة، سيتم المس بحقوق كل المواطنين¹.

وذكرت لأول مرة الدولة اليهودية في وعد بلفور عام 1917، وتم تكرار مصطلح الدولة اليهودية في العديد من المناسبات الدولية، وأحد أهم هذه المرات كانت خلال قرار التقسيم والكتاب الأبيض، وتم ذكرها عشرات المرات ولكن التجسيد الحقيقي لكلمة الدولة اليهودية وفصلها بشكل مطلق عن الديمقراطية تم من خلال قانون القومية الذي هو عبارة عن تقنين كامل للعنصرية الإسرائيلية².

ويرى البند الذي يتعلق بإلغاء الصفة الرسمية عن اللغة العربية في إسرائيل، أن اللغة العربية هي لغة رسمية إلى جانب اللغة العبرية، علماً أنه لم يتم تطبيقه في جميع مناحي الحياة على أرض الواقع وتم التنازل إلى رسمية اللغة العربية، ولكن الآن هذا القانون يريد بشكل رسمي أن يلغي هذه المكانة للغة العربية³.

ترفض الحكومة الإسرائيلية بتركيبها اليمينية المتطرفة أي حل للقضية الفلسطينية، وترفض إقامة دولة فلسطينية على ما نسبته 22% فقط من أراضي فلسطين التاريخية، فهي تعتمد من خلال سن هذا القانون على تحقيق مصلحة حقيقية يمكنها من منع قيام دولة فلسطينية بقرار أحادي الجانب، وبالتالي تضمن عدم إجبارها على الإنسحاب من الأراضي المحتلة أو الموافقة على أي حل سياسي دون موافقة الأغلبية اليهودية في الكنيست؛ لأن هذا القانون في الأساس يعني أن حق تقرير المصير هو حصرياً للشعب اليهودي، بمعنى أن أي قرار مصيري يخص الدولة يجب أن يكون القرار حصرياً فيه لليهود، وإن أصبحت للأعضاء غير يهود والعرب بالذات دور في أن يكون لها أي تأثير في أي قرار بالكنيست فذلك سيكون غير شرعي، ففي

¹ الصانع، طلب، مقابلة برنامج المناظرة اليومية، بتاريخ 8-8-2018. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.youtube.com/watch?v=xmwFa3FAXC0>

² جمعة، جمال، مقابلة عبر قناة الغد، مرجع سابق.

³ الجبارين، يوسف (عضو الكنيست عن القائمة المشتركة): مقابلة عبر قناة مساواة، برنامج التاسعة مع رمزي حكيم، 9-

2017-5. على الرابط الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=9doIPmTeTn0>

البند الأول من القانون تم الربط ما بين إسرائيل وأراضي إسرائيل، فأرض إسرائيل ليست فقط "دولة إسرائيل"؛ لأنها منعت أي حق لأي كيان آخر بأن يقيم دولة على أي أرض من أراضي فلسطين التاريخية¹.

ويعد القانون تمييزاً واضحاً ضد العرب بعد أن أصبح جزءاً من النظام الدستوري المعمول به داخل إسرائيل، فهو يسمح بالتمييز ضد العرب وتجريدهم من حقوقهم الوطنية، كما يعمل القانون على التمييز في جميع مجالات الحياة من حيث المسكن والخدمات الصحية وتوزيع الدخل وغيرها من القضايا².

ويعد قانون القومية للشعب اليهودي رداً على قانون عام 1995 الذي أخذته المحكمة العليا كقانون أساسي يعتمد على حرية الإنسان وكرامته، وأعطت العرب وغيرها من الأقليات مجموعة حقوق لم تكن موجودة من قبل، بينما جاء هذا القانون لمنع هذه الحقوق وأعدت ما يسمونه التوازن بين الديمقراطية واليهودية، ولكن هذا التوازن بالحقيقة هو يلغي القانون الأساسي لحرية الإنسان وكرامته، وهو أحد الأهداف الأساسية الذي تسعى إسرائيل لتحقيقه على أرض الواقع، حيث كان سابقاً تفضيل للديمقراطية اما بعد القانون يأتي تفضيل يهودية الدولة على حساب ديمقراطية الدولة³.

وتظهر انعكاسات إقرار قانون القومية اليهودية على الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة لعام 1948 من خلال ما يلي⁴:

أ. على المستوى السياسي: القانون يقتل الطموح السياسي للفلسطينيين في تطوير ورفع نسب المشاركة من ترشح أو انتخاب في المستويات والمؤسسات المختلفة في الدولة الإسرائيلية،

¹ الصباغ، أليف: مقابلة عبر شبكة معاً الإعلامية، مرجع سابق.

² زهر، سوسن (محامية في مركز عدالة لحقوق الإنسان): مقابلة عبر قناة MusawaChannel، برنامج مترو الصحافة، بتاريخ 21-7-2018. على الرابط الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=XAw4fqn-qg>

³ الصباغ، أليف: مقابلة عبر شبكة معاً الإعلامية، مرجع سابق.

⁴ ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل - دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2017، ص 89.

وبخاصة فيما يتعلق بزيادة أعضاء نواب القائمة العربية المشتركة في الكنيست، مقارنة بما يرجح إنه زيادة ديموغرافية للعرب في السنوات القادمة، وتوقعات بانعدام المشاركة في الحياة السياسية كاملة، وبخاصة في ظل نص القانون على أن تقرير المصير القومي حق حصري لليهود.

ب. على المستويين الثقافي والتاريخي: اعتبر القانون اللغة العبرية هي لغة الدولة الرسمية، فيما قرر أن للغة العربية مكانة خاصة في الدولة، ما يؤدي إلى تغيير الطبيعة الثقافية للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، وبالتالي نفس الموروث الثقافي للفلسطينيين، وتغيير معالمه، في إطار نفس الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني.

ت. على المستوى الديني: أسس هذا القانون لنظام ديني عنصرى يمنع الفلسطينيين من ممارسة طقوسهم الدينية بحرية، وقد يمنع في المستقبل القريب الفلسطينيين من الحصول على تراخيص لبناء جوامع أو كنائس.

ث. على المستوى الاجتماعي: قانون القومية يحرم الفلسطينيين من مواظنتهم، وكل ما يترتب عليها من حقوق سياسية ومدنية واقتصادية وقانونية وثقافية، بالتالي يعتبر الفلسطينيين مواطنين من الدرجة الثانية، كون "الشعب اليهودي" هو صاحب السيادة على الأرض، ما يكرّس نظام العنصرية الذي تتبعه إسرائيل داخل دولتها التي تقول إنها "ديمقراطية".

ج. على المستوى القانوني: يمنح أولوية للمستوطنات اليهودية في مجال الخدمات والتطوير وتخصيص الأراضي والإسكان، ما يؤدي إلى وجود فرق اجتماعي وتموي واقتصادي وثقافي بين التجمعات اليهودية والعربية، ويحدد القانون هوية النظام الدستوري القائم على "الدين اليهودي"، حيث يفرض القانون على الفلسطينيين أن يخضعوا للقوانين والتشريعات اليهودية، حتى وإن كانت تتناقض مع ثقافتهم أو دياناتهم. ويؤثر القانون على تفسير القوانين في المحاكم وفق الرؤية اليهودية، إلى جانب حرمانهم من الحقوق الأساسية التي تمنحها الدولة للمواطنين اليهود.

ومن هنا تشير تلك الإجراءات إلى حرمان الفلسطينيين في الداخل من كامل حقوقهم السياسية والاجتماعية والدينية والقانونية.

5.3 أثر قانون القومية للشعب اليهودي على عملية السلام

ينسف قانون القومية اليهودية مشروع التسوية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، القائم على أساس حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران العام 1967، ويهدف إلى تأسيس نظام فصل عنصري، ونسف الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني، والقضاء على قضية اللاجئين وحق العودة، والتضييق على فلسطينيي الداخل من أجل إرغامهم على ترك بلادهم الأصلية¹.

ويعد هذا القانون الأخطر ضمن عشرات القوانين العنصرية التي سنّها الكنيست الإسرائيلي، خلال السنوات الأخيرة، بالتزامن مع صعود اليمين المتطرف إلى أعلى المناصب السياسية والتشريعية؛ لأنه يحدد هوية النظام الدستوري الإسرائيلي، ويرى اليهودية مصدراً للتشريع، وتتعكس آثار هذا القانون على تفاصيل حياة هؤلاء الفلسطينيين، على الأصدقاء المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية كافة².

يأتي قانون القومية العنصري، الذي ينص على أن "أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي"، بما يشمل فلسطين التاريخية، وأن إسرائيل هي "الدولة القومية للشعب اليهودي"، في ظل حالة القصور الشعبية والرسمية التي كان لها دور رئيسي في سرقة أراضي الفلسطينيين، وتوسيع المساحات الاستيطانية؛ سواء في مدينة القدس، أو الضفة الغربية، ويهدف قانون القومية للشعب اليهودي إلى ترسيخ رموز إسرائيل الرموز اليهودية الصهيونية والدينية في قانون أساس إلى تكريس أيضاً كل ما يتعلق بهجرة اليهود إلى البلاد من خلال تكريس بين مزدوجين في حق العودة لليهود³.

¹ صادق، صادق، عيد: المواقف الدولية من قانون الدولة القومية لليهود، مرجع سابق، ص 88.

² الصباغ، أليف: مقابلة عبر شبكة معاً الإعلامية، مرجع سابق.

³ الجبارين، يوسف: مقابلة عبر قناة مساواة، مرجع سابق.

يواجه هدف حل الدولتين اليوم تحديات خطيرة بعد تجاوز عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية 650 ألف شخص، مما يثير شكوكاً أساسية حيال مستقبل دولة فلسطينية مجاورة جغرافياً. كما أن الجهود الدبلوماسية الأميركية التي تبذلها إدارة دونالد ترامب السابقة، تهدف على ما يبدو إلى إعادة تعريف القضايا المحورية مثل القدس، واللجئين، وغزة، بأساليب تنفّر الفلسطينيين والحلفاء الأوروبيين على حد سواء. وفي إسرائيل، يهدّد إقرار قانون الدولة القومية الجديد بتحويل سكان إسرائيل العرب والآخرين إلى مواطنين من الدرجة الثانية، وهي خطوة يعتبرها كثيرون شرعنة فعلية للتمييز العنصري. وفي الوقت نفسه، لم تسهم الانقسامات بين الضفة الغربية وغزة، إضافةً إلى الصراعات السياسية بين الفصائل الفلسطينية، في طرح مشروع فلسطيني وطني. علاوةً على ذلك، ثمة دلائل واضحة على إدراك متعاضم في صفوف الفلسطينيين والإسرائيليين بأنه قد يستحيل تحقيق حل دولتين يلبي الحاجات الدنيا لكلا المجتمعين¹.

ومنذ بداية دورة الحكومة في عام 2015 ظهرت سلسلة من القوانين من أجل الانتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني وضرب إمكانية إقامة دولة فلسطينية، تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى ضم مناطق متعددة في الضفة الغربية وتأمين المستوطنات، وذلك بهدف منع أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية بغطاء واضح من الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني إلغاء اتفاقيات السلام الموقعة ورفض حل الدولتين².

وكل ما يتعلق بالاستيطان داخل القدس مثل حي سلوان، إذا كان الحديث عن هذا الاستيطان هو حكر على اليهود فقط، وهناك خطورة في عمليات تطهير عرقي في كل الأحياء التي يتواجد بها بؤر استيطانية مثل سلوان وجبل الطور والشيخ جراح، وبالتالي سيبدأ الفلسطينيون يعانون من ذلك وسيكون هناك خطر على وجودهم في هذه الأحياء وعلى ما تبقى لهم من أراضي³.

¹ الزعبي، حنين: مقابلة عبر قناة الجزيرة، مرجع سابق.

² عودة، أيمن: مقابلة عبر موقع مونتكارلو الدولي، مرجع سابق.

³ جمال، أمل: أهداف ومعاني اقتراح قانون أساس - إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2015، ص 8.

بعد أن تسلم بنامين ننتياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية في حزيران 2009، سارع إلى الإدلاء بالتصريح بأن الشرط الأساسي لإنهاء النزاع هو الإقرار الفلسطيني العلني الملزم والصادق بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، وهو ما عمل على فرضه على الجانب الفلسطيني والرباعية الدولية من خلال إقرار حكومته لقانون الدولة القومية أو يهودية الدولة، بحيث يصبح هذا الشرط ملزماً للمفاوض الإسرائيلي باعتباره قانوناً أساساً لا يستطيع تجاهله عند إقراره من جانب الكنيست، مما يعني تغييراً في قواعد التفاوض ومضمونها في حال استئنافها، حيث قررت القيادة الفلسطينية وقف المفاوضات المباشرة للسلام مع إسرائيل رداً على قرارها برفض تمديد تجسيد البناء الاستيطاني، ومطالبتها بالمفاوض الفلسطيني الاعتراف بيهودية الدولة كشرط لأي اتفاق سلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك خلال الاجتماع الذي جمع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة فتح في رام الله في عام 2010.¹

ويشير الباحث إلى أن القيادة الفلسطينية الحالية لن تستأنف المفاوضات المتوقفة مع الجانب الإسرائيلي في حال إقرار يهودية الدولة من جانب واحد، الأمر الذي سيعزز توجه الحكومة الفلسطينية إلى المنظمات الدولية لرد الحقوق الفلسطينية، ومحاولة نيل العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة، وتبني خيارات أكثر حزماً مع إسرائيل، كإضمام فلسطين إلى اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية للضغط على إسرائيل، حيث يمكن للسلطة الفلسطينية ملاحقة قادة إسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، أما إذا ما استأنفت المفاوضات المتوقفة حال إقرار القانون فإن تغييرات مهمة يجب أخذها بالحسبان، فمن حيث القواعد ما كان شرطاً لاستئناف المفاوضات أي الاعتراف الفلسطيني بيهودية إسرائيل أصبح أمراً واقعاً، أما من حيث المضمون فهي تعني²:

1. إخراج حق العودة من دائرة النقاش والتفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي وفتح باب التفاوض أمام إمكانية حق التعويض وتوطين نسبة من اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم مع

¹ مصطفى، مهند: اقتراحات التبادل السكاني للفلسطينيين في الداخل بين مفاهيم الضم والسياسات المطلوبة، مجلة سياسات، رام الله - فلسطين، 2011، ص 39.

² الحوت، بيان: يهودية إسرائيل: بداية أم نهاية؟، مجلة فلسطين، بيروت: دار العروة الوثقى، العدد 7، 2010، ص 14

تلقبهم تعويضات مالية، وهذا ما أشارت إليه وثيقة جنيف لعام 2003 التي تؤسس لتصفية قضية اللاجئين من خلال العمل على توطينهم في أماكن إقامتهم الحالية.

2. مقترحات إسرائيلية جديدة، ستوضح على طاولة المفاوضات بخصوص ترحيل 19% من مواطنيها (عرب عام 1948) إلى الأراضي الفلسطينية، باعتبار أن إسرائيل البيت القومي للشعب اليهودي، وفق نصوص القانون الجديد.

3. إقرار مشروع الدولة القومية يعقد من وضع القدس في المفاوضات المستقبلية، ويشير الباحث هنا إلى أن المشرع الإسرائيلي تجنب الخوض في مسألة القدس ومرد ذلك برأي الباحث إلى محاولة الحكومة الإسرائيلية امتصاص النقمة العربية والإسلامية، ورد الفعل المحتمل في هذه المرحلة وذلك بطرحه صيغة مخففة لوضع القدس تتيح حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، إضافة إلى تحول فلسطين من كيان مراقب إلى دولة مراقب غير عضو في منظمة الأمم المتحدة وتعزيز الاعتراف الأممي بدولة فلسطين.

من هنا يرى الباحث بأن قانون القومية اليهودي لم يؤثر على عملية السلام كونه لا يوجد في الأصل عملية سلام حقيقية بين الطرفين حتى يؤثر عليها، بل أن القانون زاد من عنصرية وفاشية دولة إسرائيل، وزاد تطرفها نحو اليمين المتشدد الذي يحكم إسرائيل في هذا الوقت، وأكدت على رفضها أي مسار للتسوية مع الجانب الفلسطيني، وبالتالي فالقانون نسف أي إمكانية للعودة لأي مسار تفاوضي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ونسف أي إمكانية للحديث عن حل الدولتين الذي كان مطروح شفهياً فقط بعيداً عن إمكانية التطبيق من قبل الأطراف الدولية وبالتحديد الولايات المتحدة، فقد طرحت موضوع حل الدولتين في خضم حروبها في الشرق الأوسط والمنطقة حتى تدغدغ مشاعر العرب بأن حل الدولتين مرتبط بالقضاء على بعض الأطراف العربية التي تقف عائقاً أمام هذا الحل، وهو ما نجحت من خلاله الولايات المتحدة بإيهام العرب والفلسطينيين بأن حل الدولتين بالإمكان تطبيقه عند التخلص من بعض الأطراف المعيقة له، ولكن تبين أن الولايات المتحدة لم تعير أي اهتمام لهذا الطرح بعد تنفيذ مخططاتها

في المنطقة، وبالتحديد فيما يتعلق بالملف العراقي، ودخول سوريا في حرب أهلية طاحنة منذ عشر سنوات.

لذلك فقانون القومية اليهودي جاء في ظل انهيار الموقف العربي والفلسطيني أمام الموقف الإسرائيلي الذي فرض حتى التطبيع مع بعض الأطراف العربية دون أن تقدم أي تنازل في الملف الفلسطيني، وبالتالي أضحت إسرائيل هي اللاعب الرئيسي في المنطقة من خلال الدعم الأمريكي الكبير واللامتناهي للدولة العبرية، وبانتت طرح القوانين التي تعزز من سيطرتها على الأرض دون حسيب أو رقيب، وليس آخرها طرح مشروع الضم لمنطقة الأغوار والمستوطنات في الضفة الغربية، والذي يعني في حال تطبيقه، سيطرة إسرائيل بالكامل على الضفة الغربية وانتهاء دور السلطة الفلسطينية بشكل كامل.

النتائج والتوصيات

النتائج

بعد الانتهاء من الدراسة الحالية خرج الباحث بعدة نتائج رئيسة أبرزها:

1. إن الأسس السياسية للنظرية الصهيونية العنصرية، هي مزيج مركب من العناصر السابقة، حاولت الصهيونية من خلال عملية الدمج، والتركيب بينها الوصول إلى ما يعرف اليوم "بالصهيونية السياسية" التي تضمن أن اليهود يشكلون أمة واحدة، وأن دولة إسرائيل تعد الممثل الشرعي لذلك الجزء من الأمة الموجودة في إسرائيل.
2. من أبرز عوامل سن القوانين العنصرية: تشمل عاملين رئيسيين: العوامل الداخلية: تصاعد قوى اليمين الإسرائيلي، وتزايد قوة التيار اليميني، وظهور القوى المتطرفة على الساحة الإسرائيلية.
3. فشل الكيان الإسرائيلي في تفريغ البلاد كلية من الشعب الفلسطيني في العام 1948، رغم المحاولات العديدة التي قام بها من خلال التضييق على فلسطيني الداخل عبر سن قوانين عنصرية ضدهم ومصادرة الأراضي، في محاولة من الكيان القضاء على انتمائهم لشعبهم الفلسطيني، وافتعال هوية قومية جديدة للتعامل معهم كـ "عرب إسرائيل".
4. تعرض فلسطينيو 48 للعديد من المحاولات الإسرائيلية للتضييق عليهم من خلال قيام سلطات الاحتلال بإجراءات وممارسات عنصرية، ومنها سن قوانين حاولت من خلالها التضييق عليهم كإلزامهم بحمل بطاقة الهوية الإسرائيلية.
5. لعل أبرز تلك القوانين هو قانون القومية اليهودية الذي يجعل الأراضي المحتلة في العام 1948 هي أراضٍ للشعب اليهودي، وهم الوحيدون الذين لديهم الحق في تقرير مصير تلك الأراضي.

6. أدى فشل محاولات أسرلة فلسطينيي الداخل إلى تعزيز التمسك بالهوية العربية كبديل لذلك؛ نتيجة لظهور زعامات سياسية على الساحة العربية كياسر عرفات وجمال عبد الناصر، ونتيجة لوقوع أحداث على الأرض مثل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وظهور منظمة التحرير الفلسطينية كلاعب رئيس على ساحة المقاومة الفلسطينية.
7. ويعتبر القانون الأراضي الفلسطينية المحتلة وطناً تاريخياً للشعب اليهودي، بما ينفي أي أحقية للفلسطينيين على أرضهم، كما يلغي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحق العودة للاجئين، إلى جانب التمهيد لأي سياسات إسرائيلية لسرقة أراضي الفلسطينيين عبر تملكها "قانونياً"، أو عن طريق الاستيطان، كما يحرم القانون الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الأراضي المحتلة العام 1948، من فرص الممارسة المواطنة، وما يترتب عليه من حقوق سياسية ومدنية واجتماعية وثقافية ودينية واقتصادية.
8. يعكس هذا القانون ميل المجتمع الإسرائيلي بشكل كبير نحو الفاشية والعنصرية، وهو يترافق ويتناسب تماماً مع الأفكار والرؤية التي يسعى الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب لإقرارها ومحاولة فرضها بالمنطقة، وموضوع قطاع غزة ما زال ماثلاً أمام الإدارة الأمريكية ولدى دولة الاحتلال أن هذا الجزء من أراضي فلسطين التاريخية يمكن التخلص منه باتجاه إما تحويله إلى كيان خاص أو محاولة قذفه باتجاه مصر.
9. يمس قانون القومية العنصري بالمكانة القانونية وينعكس على جميع مجالات الحياة والعمل والتعليم وغيرها لأن كل هذه القضايا وكل هذه الحقوق مشتقة من المواطنة وعندما تكون المواطنة دونية أو مواطنة مننقصة وهنالك مواطنة كاملة سيتم المس بحقوق كل المواطنين.
10. ترفض الحكومة الإسرائيلية بتركيبتها اليمينية المتطرفة أي حل للقضية الفلسطينية، وترفض إقامة دولة فلسطينية على ما نسبته 22% فقط من أراضي فلسطين التاريخية، فهي تعتمد من خلال سن هذا القانون على تحقيق مصلحة حقيقية يمكنها من خلالها منع قيام دولة فلسطينية بقرار أحادي الجانب، وبالتالي تضمن عدم إجبارها على انسحاب من الأراضي المحتلة أو الموافقة على أي حل سياسي دون موافقة الأغلبية اليهودية في الكنيست.

11. ويعد القانون تمييزاً واضحاً ضد العرب بعد أن أصبح جزءاً من النظام الدستوري المعمول به داخل إسرائيل، فهو يسمح بالتمييز ضد العرب وتجريدهم من حقوقهم الوطنية، كما يعمل القانون على التمييز في جميع مجالات الحياة من حيث مسكن والخدمات الصحية وتوزيع الدخل وغيرها من القضايا.

12. وهذا القانون من شأنه أن ينسف مشروع التسوية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، القائم على أساس "حل الدولتين" على حدود الرابع من حزيران العام 1967، ويهدف إلى تأسيس نظام فصل عنصري، ونسف الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني، والقضاء على قضية اللاجئين وحق العودة، والتضييق على فلسطينيي الداخل من أجل إرغامهم على ترك بلادهم الأصلية.

13. ويعتبر هذا القانون الأخطر ضمن عشرات القوانين العنصرية التي سنّها الكنيست الإسرائيلي، خلال السنوات الأخيرة، وبالتزامن مع صعود اليمين المتطرف إلى أعلى المناصب السياسية والتشريعية، لأنه يحدد هوية النظام الدستوري الإسرائيلي، ويعتبر اليهودية مصدراً للتشريع.

14. يظهر أثر قانون القومية للشعب اليهودي على عملية السلام وحل الدولتين ومصير قضايا الوضع النهائي لاتفاقية أوسلو من خلال إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هجروا منها العام 1948، ونسف مشروع حل الدولتين، وشطب الحق الفلسطيني في القدس، وتعزيز الاستيطان في كامل الأراضي الفلسطينية.

التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

1. على منظمة التحرير الفلسطينية اخذ دورها في تقرير الخطوات الواجب تنفيذها تجاه إسرائيل كسحب الاعتراف بإسرائيل وعدوة الأمور لما كانت عليه قبل اتفاق أوسلو.

2. على السلطة الفلسطينية اتخاذ خطوات مصيرية وعملية لوقف الالتزام الأحادي من قبل الجانب الفلسطيني بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وبالتالي لا بد من وقف أي علاقة سياسية أو أمنية أو اقتصادية مع الجانب الإسرائيلي.
3. على الفصائل الفلسطينية الاتفاق على برنامج وطني مبني على أسس أهمها مقاومة المشروع الصهيوني في فلسطين، وتوحيد الطاقات من كافة الهيئات والمؤسسات والحركات الفلسطينية في مواجهة المخططات الإسرائيلية.
4. على القوى العربية بالداخل المحتل عام 1948 توحيد صفوفها والوقوف في وجه تلك القوانين عبر تنظيم فعاليات ضخمة ضد هذا المشروع وليس أقلها العصيان المدني.
5. على مؤسسات المجتمع المدني وهي مكون أساسي من مكونات الشعب الفلسطيني المشاركة في التصدي لتلك القوانين من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات مع الفصائل الفلسطينية والخطوات الواجب اتخاذها لمواجهة تلك المخاطر.
6. قيادة معركة دبلوماسية في المحافل الدولية؛ لشرح خطورة القانون وتقويضه للحقوق الفلسطينية وتنسيق المواقف مع الدول العربية والإسلامية، من أجل فضح ممارستها وتشويه سمعتها في المجتمع الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

أبو جابر، إبراهيم وآخرون: **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.

أبو حسنة، نافذ: **المتدينون والعلمانيون في إسرائيل**، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1999.

الباقوري، عبد العال: **وعد بوش.. بلفور الجديد - الحصاد المر للساداتية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005.

بدر، أشرف: **انتخابات الكنيست الإسرائيلية لعام 2015 قراءة تحليلية**، المركز الفلسطيني للإعلام، 2015.

برهوم، جرابسي: **جهات الضغط والتأثير على دوائر القرار في إسرائيل**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، فلسطين، 2014.

البنار، عبدالرحمن: **هذه قوميتنا**، دار القلم، القاهرة، 1964.

بشارت، سعيد، **دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل 2000-** 2019، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2021.

بشارة، عزمي: **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، دار الشروق، عمان، 2005.

بشارة، عزمي: **من يهودية الدولة وحتى شارون - دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، 2010.

بشارة، عزمي، **العرب في إسرائيل.. رؤية من الداخل**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

البطانية، فؤاد: الشمس فوق الأردن الخيار والخيار الأردني، الوطن البديل والواقع المر، ط1،
بيت الأردن للدراسات والأبحاث، عمان، 2010.

ثابت، احمد: جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،
2016.

جارودي، جوري: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الشروق، مصر، 2000.
جبارين، يوسف: قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية، مركز دراسات، المركز العربي
للحقوق والسياسات، 2018.

الجبوري، حسين محمد جواد: منهجية البحث العلمي، مدخل لبناء المهارات البحثية، دار صفاء
لنشر والتوزيع، عمان، 2013.

حنا، جورج: معنى القومية العربية، دار الثقافة، بيروت.

خليل، هاني، حافظ الأسد، الإدانة التاريخية الثورية للإرهاب الدولي، دار طلاس للنشر، الطبعة
الاولى، 1990.

داغر، ربيع: إسرائيل والصراع المستمر، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،
2007.

الداودي، غالب: المدخل إلى علم القانون، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،
2012.

روحانا، نديم وخوري، أريج، "الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة،
والمجتمع"، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، الكرمل، 2011.

زناتي، أنور: تهويد القدس محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق
والإحصائيات، ط1، بيروت، 2010.

السعدي، غازي: النظام الانتخابي في إسرائيل: انتخابات الكنست في إسرائيل، دار الجليل، عمان. 2009.

سويلم، حسام: الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2004.

الشامي، رشاد عبد الله: القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994.

الشامي، رشاد: القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، عالم المعرفة، الكويت، 1994.

شعبان، خالد: التغيرات الحزبية في إسرائيل 1999-2010، دائرة العمل والتخطيط الفلسطينية، فلسطين، 2014:31.

صالحة، نور الدين: إسرائيل الكبرى والفلسطينيين: سياسة التوسع عام 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2000.

الصراف، عباس وحزبون، جورج: المدخل إلى علم القانون، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

عراف، شكري: المواقع الجغرافية في فلسطين: الأسماء العربية والتسميات العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2014.

عماد، جاد: الانتخابات الإسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1999.

العنكي، طه، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، منشورات ضفاف، لبنان، 2015.

غاردي، روجيه: قضية إسرائيل، دراسة في الصهيونية السياسية، ترجمة نزيه الشوفي، المنارة، بيروت، 1997.

غانم، هنيذة، وشلحت، انطوان: في معنى الدولة اليهودية، المركز الفلسطيني للدراسات
الإسرائيلية (مدار)، 2011.

قانون الأساس: إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي.

القدسي، موسى: المستوطنات الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي العام، منشأة
المعارف الإسكندرية، القاهرة، 2004.

القشطيني، خالد: الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،
بيروت، 1981.

كيالي، ماجد: عن طبيعة النظام السياسي في إسرائيل، صحيفة البيان الاماراتية، 4 كانون اول
2005.

ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل- دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في
إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2017.

محارب، محمود: عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية
فيها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2011.

مختار، مرزوق: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، الدار العالمية، بيروت، 1984.

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل): الأقلية العربية الفلسطينية في
إسرائيل في ظل الحكم العسكري وإرثه، تحرير مصطفى كبا، 2014.

مركز رؤية للتنمية السياسية: الأحزاب الموسمية الإسرائيلية بين الصعود وفقدان التأثير،
فلسطين، 2016

المسيري، عبد الوهاب: الموسوعة اليهودية، دار الشرق، مصر، 1999.

مصالحة، نور الدين: اسرائيل الكبرى والفلسطينيين، سياسة التوسع 1967-2000، مؤسسة
الدراسات الفلسطينية، 2000.

هرتسل، ثيودور: دولة اليهود، ترجمة: محمد فاضل، دار الشروق الدولية للنشر، عمان، 1896.

وتد، محمد: البيت اليهودي الصهيونية المتجددة في إسرائيل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013.

وتد، محمد: تجنيد اليهود الحريديم: صراع سياسي جوهره ديني، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2017.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: جهاز المحاكم في إسرائيل، رام الله، فلسطين، 2018.

ثانيا: الرسائل الجامعية

التميمي، نزار، قانون القومية اليهودية وتأثيره على واقع القضية الفلسطينية ومستقبلها"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2020.

ثالثا: المجلات العلمية

ابو فرحة، غدير، القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل (1949م_2013م). مجلة جامعة القدس المفتوحة.

بشارة، عزمي: دوامة الدين والدولة في اسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 1، عدد 3، 1990.

بيكر، سلمى: قانون القومية ومحاولة نزع الصفة الرسمية عن اللغة العربية إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019.

جبارين، حسن: قانون أساس القومية: جذوره وأبعاده الدستورية الجديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019.

جبارين، يوسف: قانون القومية والفوقية اليهودي، مجلة قضايا اسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، عدد 56، 2015، ص 44-54.

جبارين، يوسف، *قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية، مجلة قضايا اسرائيلية، عدد 23/2018*.

جمال، أمل. *أهداف ومعاني اقتراح "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 101 / 2015*.

جمال، أمل: *أهداف ومعاني اقتراح قانون أساس- إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2015*.

جونى، منصور: *قانون القومية الإسرائيلى: القانون والتداعيات، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018*.

جونى، منصور: *قانون القومية الإسرائيلى: القانون والتداعيات، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018*.

الحافى، عامر: *الأحزاب السياسية فى إسرائيل، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 19، 2002*.

الحوت، بيان: *يهودية إسرائيل: بداية أم نهاية؟، مجلة فلسطين، بيروت: دار العروة الوثقى، العدد 7، 2010*.

خليفة، احمد: *الاحزاب الدينية القوة الانتخابية والاعتبارات الائتلافية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 3، عدد 10، 1996*.

خليفة، احمد: *الاحزاب الدينية القوة الانتخابية والاعتبارات الائتلافية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 3، عدد 10، 1992*.

دوابشه، محمد: *صراع العربية مع العبرية فى المناطق المحتلة عام 48، مؤتمر الواقع اللغوي فى فلسطين، جامعة النجاح الوطنية. فلسطين*.

زحالقة، جمال: *قانون القومية: دستور الابرتهاد الاسرائيلي*، مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 16، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2018.

زحالقة، جمال: *قراءة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية*، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 119 - صيف 2019؟

السيد، ياسين: *حقيقة الجدل الدائر حول مشروع قانون الدولة القومية اليهودية*، مجلة قضايا إسرائيلية، محور 2، 2018.

شاهين، أحمد: *تساؤلات حول عملية السلام*، شؤون فلسطينية، فلسطين، دار المنظومة.

الشرعة، محمد، *القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل*، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، مج12، عدد1، ص249-288.

الشرقاوي، فواز: *السكان اليهود في فلسطين - دراسة في الصراع السكاني*، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، غزة، 2007.

شعبان، خالد، *تطور قوى اليمين الصهيوني في إسرائيل وأثره على عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين*. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، عدد46.

شلحت، أنطوان: *الحكومة الإسرائيلية ال 34: نتياهو وشركاؤه الطبيعيون*، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 103 / 2015.

شيلون، آفي، *الهوية الإسرائيلية - اليهودية المتجددة: عن الدين. الليكود التصحيحية. المسيانية وفتالي بينيت*، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد27 / 2015.

صادق، عيد: *المواقف الدولية من قانون الدولة القومية لليهود*، مجلة رؤية التركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مجلد 7، العدد 4، 2018.

صالح، سומר: *قانون يهودية الدولة في إسرائيل وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية*، مجلة الجامعة الإسلامية، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015.

صالح، عقل: *الإدارة الأمريكية الراحية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: من كامب ديفيد إلى صفقة القرن*. مجلة الناقد للدراسات السياسية، فلسطين. 1\04 نيسان 2020.

عايد، خالد. *نتائج انتخابات الكنيست 2015 في ضوء اتجاهات التصويت البعيدة المدى*، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 103 / 2015.

العمرى، حكيم: *قانون القومية الإسرائيلي من منظور القانون الدولي*، مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، 2019.

قاسم، أنيس: *قانون الدولة القومية للشعب اليهودي: المعنى والمغزى*، مجلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019.

محارب، عبد الحفيظ: *يهودية الدولة.. الفكرة، الدولة، وأشهرها*، دراسات، شؤون فلسطينية.

مخادمة، ذياب: *إسرائيل وخيارات السلام*، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، العدد 9، 2008.

المسلوخي، معتز: *الأثر القانوني لقانون قومية الدولة اليهودية*، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الشعبي لفلسطين الخارج، بيروت، 2018.

مصطفى، مهذب: *اقتراحات التبادل السكاني للفلسطينيين في الداخل بين مفاهيم الضم والسياسات المطلوبة*، مجلة سياسات، رام الله- فلسطين، 2011.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

ابو دقة، أحمد: *الأحزاب السياسية في إسرائيل*، مجلة البيان، 2019: تاريخ الدخول للموقع

<https://albayan.co.uk/article2.aspx?id=1299> :2020/1/25

بشارة، عزمي: برنامج في العمق، عبر قناة الجزيرة، بتاريخ 4-11-2010،
<https://bit.ly/3xj2A9d>

بلال، احمد: معسكر اليسار الوسط في إسرائيل يتراجع أمام يمين نتنياهو، صحيفة المصري
اليوم، 12 كانون الثاني 2013، تاريخ الدخول للموقع 2020/1/20:
<https://www.almasryalyoum.com/news/details/284662>

الجبارين، يوسف (عضو الكنيست عن القائمة المشتركة): مقابلة عبر قناة مساواة، برنامج
التاسعة مع رمزي حكيم، 9-5-2017. على الرابط الالكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=9doIPmTeTn0>

الجزيرة: " قانون القومية.. لا تقترب أنت في "دولة اليهود"، نشر بتاريخ 19-7-2018،
واخذت بتاريخ 18-10-2018 على الرابط التالي:
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/7/19/>

جمعة، جمال (منسق الحملة الوطنية لمقاومة الجدار والإستيطان): مقابلة عبر قناة الغد، برنامج
القدس، بتاريخ 16-8-2018. على الرابط الالكتروني:
https://www.youtube.com/watch?v=v_wg0ZHqkDc

جميع حكومات إسرائيل، موقع الكنيست الإسرائيلي:
[https://m.knesset.gov.il/AR/mk/government/Pages/governments.aspx?
govId=36](https://m.knesset.gov.il/AR/mk/government/Pages/governments.aspx?govId=36)

دونالد ترامب يعلن بنود "صفقة القرن"، موقع عرب 48 الالكتروني، 2020/01/28، تاريخ
الدخول للموقع 2020/7/3: <https://bit.ly/34Hzy5j>

الزعيبي، حنين (عضو الكنيست الإسرائيلي): مقابلة عبر قناة الجزيرة، برنامج الحصاد، بتاريخ
2018-7-19. على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=au8KIVJ_Q7Q

زهر، سوسن (محامية في مركز عدالة لحقوق الإنسان): مقابلة عبر قناة MusawaChannel، برنامج مترو الصحافة، بتاريخ 21-7-2018. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.youtube.com/watch?v=XAw4fqn-qg>

السلطان، نمر (محاضر في كلية الحقوق في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن): برنامج قراءة مغايرة لقانون القومية، بتاريخ 28-7-2018. على الرابط:

<https://bit.ly/2PgwGJf>

سويلم، حسام: استراتيجية إسرائيل لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية المستقبلية، صحيفة البيان الإماراتية، 1999، تاريخ الدخول للموقع

<https://www.albayan.ae/opinions/1999-07-02-1.1093708> :24.10.2021

الصانع، طلب، مقابلة برنامج المناظرة اليومية، بتاريخ 8-8-2018. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.youtube.com/watch?v=xmwFa3FAXC0>

الصباغ، أليف (محلل سياسي مختص بالشأن الإسرائيلي): مقابلة عبر شبكة معاً الإعلامية، برنامج التاسعة، بتاريخ 31-7-2018. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.youtube.com/watch?v=UeMRMasBBGc>

الصباغ، أليف (محلل سياسي): مقابلة مع عبر شبكة معاً الإعلامية، برنامج التاسعة، بتاريخ

<https://www.youtube.com/watch?v=UeMRMasBBGc> .2018-7-31

صوت الامة: "حقوق شعبنا ليست للمساومة... النص الكامل لكلمة الرئيس الفلسطيني أمام الأمم المتحدة"، نشر بتاريخ 27 سبتمبر 2018، على الرابط:

<http://www.soutalomma.com/Article/833486>

الطبيبي، أحمد (عضو في الكنيست الإسرائيلي): مقابلة مع عبر قناة الميادين، برنامج حوار

الساعة، بتاريخ 8-12-2019. على الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/3ejFCWE>

الطبيبي، احمد (عضو كنيست إسرائيلي): مقابلة عبر برنامج حوار الساعة، قناة الميادين، بتاريخ 2019-12-8. على الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/3ejFCWE>.

الطبيبي، احمد: برنامج حوار الساعة، مقابلة عبر قناة الميادين، بتاريخ 2019-12-8. على الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/3ejFCWE>.

عريقات، صائب (مسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية): مقابلة عبر مؤتمر في مقر وزارة الإعلام، قناة الجزيرة، بتاريخ 2018-7-23، على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=t8UI8EI03Bc>.

عودة، أيمن (نائب عربي في الكنيست الإسرائيلي ورئيس القائمة العربية المشتركة): مقابلة عبر موقع مونتكارلو الدولي، بتاريخ 2018-5-19. <https://bit.ly/3em7A4e>.

العوض، وليد (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني): برنامج وراء الحدث - قناة الغد، بتاريخ 2018-7-19. على الرابط الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=OLEgw7KLLPc>.

غنايم، مسعود (عضو في الكنيست عن الحركة الإسلامية): مقابلة عبر قناة مساواة الفضائية- صوت فلسطيني الداخل، برنامج صباحنا غير، بتاريخ 2018-7-24. على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=8nE7lCD3ag8>.

قانون "يهودية دولة إسرائيل"، موقع قناة BBC العربية، 2018/7/19، تاريخ الدخول للموقع 2020/11/8: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-44887342>.

اللطيفي، عادل: إسرائيل اليهودية بديلا عن المواطنة، موقع مونت كارلو الدولية، 2018، تاريخ الدخول للموقع 2021/10/20: <https://bit.ly/3pmKdwQ>.

المحارمة، علي، قانون يهودية الدولة (2) ماهية قانون أساس إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي، صحيفة الدستور الاردنية، 2018، تاريخ الدخول للموقع 2020/11/7، <https://bit.ly/3lg6Srk>.

مصطفى، محمد: الدين والنزاع الاسرائيلي - الفلسطيني: سببه ونتيجته وعلاجه، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2018، تاريخ الدخول للموقع 2021/10/28:

<https://bit.ly/3lnZAnC>

مصطفى، مهند: قراءة في الانتخابات الاسرائيلية للكنيست ال 20 للعام 2015، انعكاسات بنوية وسياسية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015، تاريخ الدخول للموقع

<https://bit.ly/3G38EWU> :2021/11/13

المعشر وآخرون، دولتان أم دولة واحدة؟ نظرة ثانية إلى المأزق الإسرائيلي-الفلسطيني، مركز، مالكوم كير، كارنيغي للشرق الأوسط، فبراير 2019، تاريخ الدخول للموقع 2020/3/2:

<https://carnegie-mec.org/2019/02/27/ar-pub-78432>

نفتالي بينيت: أول رئيس وزراء متدين في تاريخ إسرائيل، BBC عربي، 2021، تاريخ الدخول للموقع 2021/11/18: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast->

57504142

هيكل، فتوح وآخرون: الانتخابات الإسرائيلية 2021: قراءة في النتائج وخريطة التحالفات والتوجهات المحتملة، موقع تريندز للبحوث والاستشارات، 2021، تاريخ الدخول للموقع

<https://bit.ly/311YAcX> :2021/11/17

وازن، محمد: تعرفوا الى الشخصية اليهودية عبر رموزها الدينية، صحيفة رصيف 22، 2017،

تاريخ الدخول للموقع: 2021/10/25: <https://bit.ly/3piYVFl>

ملحق بنود قانون القومية

بنود قانون القومية اليهودي

قانون القومية الذي أثار جدلا كبيرا ومعارضة كبيرة من قبل الجماهير العربية في الداخل، وكذلك من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، جاءت بنوده للتأكيد على عنصرية هذا الكيان، ويمكن تناول بنود هذا القانون على النحو الآتي¹:

البند الأول: مبادئ أساسية:

- إسرائيل هي الوطن التاريخي للأمة اليهودية.
- لليهود فقط في إسرائيل الحق في تقرير المصير.
- القانون الأساسي وغيره من القوانين يجب ترجمتها في هذا الإطار.

البند الثاني: الهدف من القانون

- الغرض من هذا القانون هو حماية شخصية دولة الشعب اليهودي، بحيث تصدر القوانين معبرة عن دولة ديمقراطية يهودية انطلاقا من مبادئ إعلان الاستقلال.

البند الثالث: رموز الدولة:

- النشيد القومي هو "هاتيكفاه" أو نشيد الأمل.
- العلم لونه أبيض وبه خطان لونهما أزرق يتوسطه نجمة داود.
- رمز الدولة منارة إسرائيل ذات السبعة أفرع وغصني الزيتون على جانبيها وعلى قاعدتها مكتوب كلمة إسرائيل.

¹ ينظر قانون "يهودية دولة إسرائيل"، موقع قناة BBC العربية، 2018/7/19، تاريخ الدخول للموقع 2020/11/8: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-44887342>

البند الرابع: اللغة

- اللغة العبرية هي اللغة الرسمية للدولة.
- اللغة العربية تحظى بمكانة خاصة في الدولة حيث أنها متاحة في الدوائر الحكومية للمتحدثين بها.

البند الخامس: العودة

- لكل يهودي الحق في الهجرة لإسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية في إطار القانون.

البند السادس: تجميع الشتات والمستوطنات اليهودية

- تعمل الدولة على تجميع شتات اليهود في الخارج وتعزيز المستوطنات الإسرائيلية في أراضيها وتوفير الموارد لذلك.

البند السابع: التواصل مع الشعب اليهودي في الشتات

- تعمل الدولة بقوة على تعزيز أواصر الصلة بين إسرائيل واليهود في الشتات.
- تساعد الدولة اليهود الذين يعانون المحن أو الأسر في أنحاء العالم.

البند الثامن: دراسة التراث اليهودي

- تعمل الدولة على حماية تراث الشعب اليهودي وتاريخه.
- يتم تعليم تاريخ الشعب اليهودي وتراثه وتقاليده في كل المؤسسات التعليمية لخدمة جمهور اليهود.

البند التاسع: الحفاظ على الثقافة والتراث والهوية

- كل مواطن في إسرائيل بصرف النظر عن دينه أو قوميته له الحق في الحفاظ على تراثه وثقافته ولغته وهويته.

- الدولة قد تسمح لطائفة بما فيها أعضاء دين واحد أو قومية واحدة بإقامة مستوطنات لهم.

البند العاشر: التقويم الرسمي

- التقويم الرسمي هو التقويم العبري.

البند الحادي عشر: يوم الاستقلال

- يوم الاستقلال هو العطلة الوطنية للدولة.
- يوم إحياء ذكرى الجنود وضحايا المحرقة هي الأيام الرسمية للدولة لإحياء الذكرى.

البند الثاني عشر: أيام العطلات

- أيام العطلة في إسرائيل هي أيام السبت والأعياد اليهودية حيث لا يعمل الموظف في هذه الأيام إلا في حالات يحددها القانون كما يمنح القانون المجموعات العرقية حق الحصول على عطلة في أعيادها.

البند الثالث عشر: القانون المدني اليهودي

- عندما تقرر محكمة أن نزاعاً لا يمكن حله وفقاً لقانون الدولة يتم تسويته وفقاً لمبادئ الحرية والمساواة والعدالة والسلام المستمدة من القانون المدني اليهودي.

البند الرابع عشر: الحفاظ على الأماكن المقدسة

- يتم حماية الأماكن المقدسة من التدنيس وكل أشكال التدمير وضد أي تدخل يحول دون وصول الجماعات الدينية إلى أماكنها المقدسة.

البند الخامس عشر: تغيير القانون

- هذا القانون لا يتم تغييره إلا بقانون آخر توافق عليه الأغلبية في الكنيست.

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The Impact of the "Jewish Nation-State
Law" on the Future of the Peace Process
between Palestinians and Israelis**

**By
Abdullah Dawabsheh**

**Supervised By
Dr. Saqer Jabali**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the
Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of
Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2021

The Impact of the "Jewish Nation-State Law" on the Future of the Peace Process between Palestinians and Israelis

**By
Abdullah Dawabsheh
Supervised By
Dr. Saqer Jabali**

Abstract

The purpose of the study was to identify The impact of the "Jewish Nation-State Law" on the future of the peace process between Palestinians and Israelis. The study aimed to verify the main hypothesis: The enactment by the Israeli government of the national law of the Jewish people and the dedication of successive Israeli governments to their racism against the Palestinians would pose a threat to the future of the peace process between Palestinians and Israelis and prevent the establishment of a sovereign Palestinian state. The researcher used the descriptive analytical approach.

The most important findings of the study are that the enactment of the Nationality Law undermines the settlement project for the Palestinian-Israeli conflict, which is based on the "two-state solution" on the borders of June 4, 1967, and aims to establish an apartheid regime, blow up the historical narrative of the Palestinian people, and work to Elimination of the issue of refugees and the right of return, and restrictions on the Palestinians inside in order to force them to leave their countries of origin. The impact of the national law of the Jewish people on the peace process and the two-state solution is shown by trying to resolve the fate of the final status issues of the Oslo Agreement by stipulating that Greater Jerusalem is the capital of Israel, and an attempt to abolish the right of return of

Palestinian refugees to the lands from which they were displaced in 1948, in clear violation Resolution 194 issued by the United Nations in 1948, which stipulates the return and compensation of the refugees, considering this land to be the historical homeland of the Jewish people, as stipulated in the Nationality Law.

At the end of the study, the researcher recommended several recommendations, most notably leading a diplomatic battle in international forums to explain the danger of the law and its undermining of Palestinian rights and to coordinate positions with the Arab and Islamic countries, the Organization of African Unity and the countries of the aligned, and even if the international community failed due to the extensive Israeli alliances with major countries, at least its practice is exposed. And distorting its reputation in the international community in an attempt to abolish the law, and work must be done to activate General Assembly Resolution No. 3379, which states that Zionism is a form of racism and discrimination, and it must be resisted because of the danger it poses to international peace and security.